مجلة دورية ثقافية – العدد الأول - شعبان 1438هـ / مايو 2017 م

صنع في السعودية



الملك سلمان بن عبد العزيز ال سعود
هدفي الأول أن تكون بلادنا نموذجا ناجحا ورائدا في العالم على كافة الأصعدة

رؤية المملكة 2030م
التخلي عن النفط وبناء مملكة الاقتصاد العالمي مع جميع اطياف المجتمع

الشركة الوطنية لصناعة البطاريات
أول وأكبر مصنع عربي سعودي لبطاريات السيارات

مهندس سعودي
ينجح في إنشاء أول مصنع سعودي للساعات أول باكورة الإنتاج " ساعة الطواف"

الأفتتاحية

صنع في السعودية مسيرة آمة سعودية

«صنع في السعودية»، شعار لا يمكن اختزاله في مفهوم الصناعة فقط، بل هو تعبير عن مسيرة آمة سعودية تعاقبت عليها أجيال.

فمنذ ان وحد الملك عبد العزيز رحمه الله هذه البلاد المباركة بدأت مسيرة «صنع في السعودية" تنهض عاماً بعد عام، حيث اختلطت الدماء بالتراب، فهؤلاء هم من وضعوا اللبنة الأولى تلو الاخرى لرفاهية أهلها.

الان نقطف ثمار هذه المسيرة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان وولي عهده الامين – حفظهما الله – الذين كرسوا جل وقتهما وجهدهما في خدمة هذا الوطن الغالي.

وجاءت فكرة إنشاء مجلة «صنع في السعودية" لتكملة الجهود المبذولة، وهي محاولة إعلامية جادة لدعم ومواكبة سباق المملكة نحو اقتصاد قوي ومتين لا سيما بعد القرارات التاريخية التي اقرتها حكومة خادم الحرمين الشريفين في رؤية ٢٠٣٠م التي تعول على الصناعة كخيار استراتيجي والامل القادم والمستقبل الواعد للأجيال القادمة.

ان ما تتمتع به الصناعة السعودية من جودة وسمعة عالمية جعلها تنافس منتجات دول صناعية كبرى تحتاج منا الوقوف والانصاف والدعم الاعلامي الكبير حتى تأخذ مكانتها المرموقة كواحدة من أهم الصناعات العالمية.

كلي أمل وطموح ان تكون هذه المجلة رافدا ونافذة رحبة لنقل المنتج السعودي بجميع تخصصاته الى العالمية. فضلا عن ان تكون منبرا للصناعيين والباحثين والمستثمرين والمستهلكين والمهتمين يعبرون من خلالها عن افكارهم وتطلعاتهم ورؤاهم وأسواقهم ومقترحاتهم في تطوير وتنمية هذه الصناعة وتكون ترياقا أساسيا لنهضة الاقتصاد الوطني كما تسعى له رؤية المملكة ٢٠٣٠م التي تدعو لتنويع مصادر الدخل بعيدا عن الاعتماد على النفط.

ان رفع علامة «صنع في السعودية" عاليا في الاسواق العربية والعالمية متمثلة في مجلة «صنع في السعودية" لن يتم الا بفضل من الله ثم بتفاعلكم ودعمكم لنا وتقديم مشاركاتكم واقتراحاتكم على بريد المجلة الالكتروني والتي ستكون محل ترحيب وتقدير واحترام منا لتحقيق التفاعل الايجابي والمثمر من أجل نشر رسالة الصناعة السعودية في كل أرجاء العالم حتى نصل الى الهدف المنشود ونقطة تلاقي النجاح التي نبحث عنها.

رئيس التحرير

Cornell
SC Johnson College of Business

INSEAD
The Business School for the World®

WIPO
WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION

GLOBAL INNOVATION INDEX 2018

Energizing the World with Innovation





قطاع الطاقة المتجددة يتأهب لطرح 20 فرصة

في ظل خطط التنويع الاقتصادي التي تعمل عليها رؤية المملكة ٢٠٣٠ يتأهب قطاع الطاقة المتجددة لطرح أكثر من ٢٠ فرصة استثمارية أمام المستثمرين سواء المحليين أو العالميين لتوليد التقنية محليا في قطاع الطاقة المتجددة خاصة النفط الأصفر، على ضوء امتلاك المملكة إمكانات هائلة من الطاقة الشمسية، وذلك بفضل موقعها في نطاق «الحزام الشمسي العالمي»، وهي منطقة جغرافية وتتميز بوجه عام بالإشعاع الشمسي المرتفع. وتتمتع السوق المحلية وفقا لـ«رؤية ٢٠٣٠»، مقومات قوية في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث يتوقع ارتفاع مستوى الاستهلاك المحلي للطاقة ثلاثة أضعاف بحلول عام (١٤٥٢هـ – ٢٠٣٠م)، لذلك تستهدف السعودية إضافة ٩,٥ جيجاواط من الطاقة المتجددة إلى الإنتاج المحلي بحلول العام (١٤٤٥هـ – ٢٠٢٣م) كمرحلة أولى، فضلا عن توطين نسبة كبيرة من سلسلة قيمة الطاقة المتجددة في الاقتصاد المحلي، وتشمل تلك السلسلة خطوات البحث والتطوير والتصنيع وغيرها. والبرنامج الوطني للطاقة المتجددة هو مبادرة استراتيجية تنضوي تحت مظلة «رؤية ٢٠٣٠»، ويهدف البرنامج إلى الزيادة المستدامة لحصة الطاقة المتجددة من إجمالي مصادر الطاقة في المملكة للوصول إلى ٩,٥ جيجاواط بحلول عام ٢٠٢٣، أي ما يعادل ١٠ في المائة من إجمالي إنتاج المملكة من الطاقة، ويتضمن الهدف المبدئي للبرنامج إنتاج ٣,٤٥ جيجاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال ثلاث مراحل من العطاءات للتعاقد على توليد الطاقة من الرياح والشمس وتقنيات تحويل النفايات إلى طاقة وغيرها. وقد تم اختيار منطقة الجوف لإطلاق باكورة العطاءات العالمية للاستثمار في أول مشروعين للطاقة المتجددة من البرنامج. وتضم المرحلة الأولى مشروع الطاقة الشمسية في سكاكا بحجم ٣٠٠ ميجاواط ومشروع طاقة الرياح في دومة الجندل بحجم ٤٠٠ ميجاواط، في حين الثانية فتشمل إنتاج ٤٠٠ ميجاواط من طاقة الرياح ومجموعة من مشاريع الطاقة الشمسية بحجم إجمالي يبلغ ٦٢٠ ميجاواط في مواقع مختلفة في المملكة، وسيعلن عن إطلاق مرحلة التقديم لعروض التأهل في الربع الأول من ٢٠١٨، بينما الثالثة تضم عشرة مواقع للمشاريع، بما فيها مشاريع الطاقة الشمسية المركزة ومشاريع تحويل النفايات إلى طاقة إضافة إلى مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح. وسيتم الإعلان عن إطلاق مرحلة التقديم لعروض التأهل للمشروع الأول من هذه المرحلة في منتصف ٢٠١٨. وكانت المملكة أعلنت مطلع العام الماضي، عن خطتها الطموحة الرامية إلى التنويع المتوازن لمصادر الطاقة، وذلك من خلال برنامج عمل ممنهج، مدعوما من قبل وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، من خلال البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، الذي يرسم خريطة طريق لتسريع تنويع مصادر الطاقة في السوق المحلية السعودية وإدخال مكونات هذه الصناعة محليا، كما يعزز مكانة المملكة الرائدة على الخارطة العالمية في مجال الطاقة المتجددة، حيث تستهدف المرحلة الأولى من البرنامج إنتاج ما يقارب ٧٠٠ ميجاواط من عدة مصادر من الطاقة المتجددة التي تشمل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

انشاء أول مصنع في المملكة لتوليد الطاقة من الرياح

وقعت مدينة الملك عبدالله الاقتصادية ممثلة في الوادي الصناعي بمقرها بمحافظة رابغ، عقداً مع شركة «طاقة الرياح العالمية» لإنشاء أول مصنع بالمملكة لتوليد الطاقة من الرياح، وذلك من خلال تصنيع هياكل وأبراج يُثبت عليها توربينات الرياح التي تتمثل وظيفتها الرئيسية في توليد الطاقة من خلال الرياح.

فيما أعرب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمدينة الملك عبدالله الاقتصادية، الأستاذ فهد الرشيد، عن سعادته بالشراكة الاستراتيجية مع شركة طاقة الرياح العالمية، والتي اختارت الوادي الصناعي لتصنيع منتجات تتعلق بالطاقة المتجددة. مشيراً إلى جهود المدينة الاقتصادية التي تركز على رفع تنافسية الوادي الصناعي على مستوى المنطقة كمركز للصناعات المتنوعة وللخدمات اللوجستية، من خلال توفير بنية تحتية متميزة، وتطوير مستمر للإجراءات والتسهيلات المقدمة للمستثمرين، بهدف استقطاب الشركات العالمية والمحلية الرائدة في مختلف القطاعات.

مضيفاً: «نسعى بإذن الله إلى المضيّ قدماً نحو تحقيق الرؤية التنموية للمملكة ٢٠٣٠ التي تفتح المجال واسعاً امام الاستثمارات المحلية والعالمية، خاصة في هذا المجال الواعد الذي يحمل الكثير من الفرص التنموية على المدى المتوسط والبعيد".

وبدوره قال رئيس مجلس إدارة شركة البابطين، الأستاذ إبراهيم البابطين، تشهد المملكة نمواً متسارعاً في الطلب على الكهرباء، خاصة مع ارتفاع معدل النمو السكاني، ووفقاً للتقديرات الحكومية فإن الطلب المتوقع على الكهرباء في المملكة سيتعدى ١٢٠ جيجا واط بحلول عام ٢٠٣٢، مما دعا المملكة لإطلاق البرنامج الوطني للطاقة المتجددة الذي يهدف إلى الزيادة المستدامة لحصة الطاقة المتجددة من إجمالي مصادر الطاقة. مشيراً إلى أن البرنامج يستهدف إنتاج ٩,٥ جيجاواط من الطاقة المتجددة بحلول العام ٢٠٢٣، مع هدف مرحلي بإنتاج ٣,٤٥ جيجاواط بحلول العام ٢٠٢٠.

موضحاً أن المشروع الذي سينطلق من مدينة الملك عبدالله الاقتصادية موجه للسوق السعودي في المقام الأول، ثم التوجه إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الاوسط، فيما يستهدف في نهاية المطاف الأسواق الدولية.

كما أكد أن شركة «طاقة الرياح العالمية»التي أسست مؤخراً تجري محادثات مع الجهات المعنية، لتكون المورد لأول مشروع لطاقة الرياح المتجددة في المملكة باعتباره جزءاً من خطة السعودية للطاقة المتجددة المشار إليها في رؤية ٢٠٣٠.

من جانبه أعرب الرئيس التنفيذي للوادي الصناعي، المهندس أيمن منسى، عن سعادته بهذا العقد الذي يعكس مدى الثقة التي كسبتها المدينة الاقتصادية. حيث يعد دليل على وتيرة النمو المتسارع الذي تشهده قطاعات مدينة الملك عبدالله الاقتصادية كافة، والوادي الصناعي بشكل خاص. مؤكداً استعداد الوادي الصناعي التام للاستمرار في عجلة التنمية والبناء لمواكبة الطلب المتنامي على الأراضي الصناعية، والمضي قدماً في التوسع لمقابلة الطلب الكبير المتوقع من قبل مستثمرين محليين ودوليين، في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠م والتي تدعم التوجه الصناعي خاصة في مجالات الطاقة البديلة.

ويعد مصنع البابطين المزمع إنشاؤه بالوادي الصناعي، والذي سيبدأ مرحلة الانتاج في عام ٢٠١٩، الاستثمار الأول من نوعه على الإطلاق في المملكة في مجال انتاج وتصنيع مدخلات الطاقة المتجددة.

والجدير بالذكر أن مدينة الملك عبدالله الاقتصادية تعتبر أحد أهم وأكبر المشاريع الاقتصادية التي يديرها القطاع الخاص على مستوى العالم، وتتمحور حول إقامة مدينة متكاملة تبلغ مساحتها ١٨١ مليون متر مربع على ساحل البحر الأحمر إلى الشمال من مدينة جدة. وتحتضن: الأحياء الساحلية التي تقدم الحلول السكنية المتنوعة لمختلف مستويات الدخل، وميناء الملك عبدالله الذي يعد ليكون أحد أكبر الموانيء في العالم، وكذلك حي الحجاز الذي يضم واحدة من محطات قطار الحرمين السريع، إضافة إلى الوادي الصناعي الذي يقام على مساحة ٥٥ مليون متر مربع والذي تمكن من جذب العديد من الشركات العالمية والوطنية الرائدة. وتعد شركة إعمار المدينة الاقتصادية المطور الرئيسي لمدينة الملك عبدالله الاقتصادية، والمدرجة في سوق الأسهم «تداول»، وهي شركة مساهمة عامة سعودية تأسست عام ٢٠٠٦م.





«مدن» توقع اتفاقية لتنمية الصناعة بجازان

وقعت الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية «مدن»، في مقرها الرئيس بالرياض، مذكرة تفاهم مع مؤسسة إبداع المرأة السعودية، للعمل على تنمية الصناعة والصناعيين بجازان، وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لبدء استثماراتهم داخل المدن الصناعية بالمنطقة.

ونصت المذكرة، التي وقعها كل من المدير العام لـ«مدن» المهندس خالد السالم، وصاحبة مؤسسة إبداع المرأة السعودية عائشة الشبيلي، على أن تسعى «مدن» إلى إيجاد مقر ملائم للمركز في المدينة الصناعية بجازان، وأن تلتزم المؤسسة تجهيزه بجميع المعدات اللازمة، وتدريب وتأهيل الملتحقين بالمركز.

وأوضح المهندس السالم أن توقيع «مدن» هذه المذكرة يأتي ضمن منظومتها لتطوير وتحسين الأداء في مدنها الصناعية، وجعلها مدناً نموذجية، تصل إلى أعلى المعايير في مستوى الخدمات المقدمة للصناعيين والمستثمرين، مؤكداً عزم «مدن» على المضي قدماً في تبني المبادرات ذات الأهداف الطموحة للتعامل مع التحديات المقبلة، والتوسع في تقديم الخدمات والمرافق داخل مدنها الصناعية. وأشار إلى أن هذا المشروع سيعمل على دعم التصنيع ودفعه نحو الجودة الشاملة وجعله من أولويات التنمية المستقبلية بمنطقة جازان، ما يتيح الفرصة أمام الشباب والفتيات السعوديات لشق طريقهم نحو المستقبل، مشيراً إلى أن المشروع يهدف إلى خلق فرص عمل نسائية في مجالات الحياكة والمفارش والأثاث المنزلي لذوي الدخل المحدود، من طريق التدريب المجاني، إذ ستستفيد من هذا المركز (أسر الشهداء – ودور الأيتام – وذوو المساجين)، كما سيخدم المركز أكثر من ١٨ محافظة في منطقة جازان، ويشمل تدريب ١٥٠ من الشباب والفتيات السعوديات سنوياً، وتأهيلهم تأهيلاً متقدماً ينتهي بالتوظيف. واعتادت «مدن» توقيع مثل هذه المذكرة ضمن مبادراتها، لدفع المنظومة الصناعية، وتعزيز مناخ الاستثمار وبرامج خدمة المجتمع، ودعم المنشآت الصغيرة، ومبادرات المسؤولية الاجتماعية.

اتفاقية لتطوير بيئة عمل المدن الصناعية



وقعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في الرياض مع الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، مذكرة تفاهم لإيجاد بيئة عمل سليمة وصحية للعاملين في المنشآت داخل المدن الصناعية، من خلال التعاون في مجال الزيارات التفتيشية للمنشآت، والسعي إلى توحيد الأنظمة والمواصفات الفنية، ونشر الوعي بالحقوق والواجبات لأصحاب العمل والعاملين.

وتسهم الاتفاقية، التي وقعها وكيل الوزارة للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور عبدالله بن ناصر أبوثنين، والمدير العام لـ«مدن» المهندس خالد محمد السالم، في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومستهدفات برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، من خلال تطوير بيئة العمل، وتحسين ممارسات السلامة والصحة المهنية، وتحسين بيئة عمل المرأة وتعزيز مستوى الامتثال للأنظمة.

ووفقاً للاتفاقية تلتزم الوزارة و«مدن» بالتنسيق المشترك للقيام بالحملات التفتيشية المشتركة للمنشآت بشكل عام، والمنشآت التي يوجد بها أقسام نسائية بشكل خاص وتوحيد النماذج التفتيشية لها، والربط المشترك في البيانات عن المنشآت في المدن الصناعية، إضافة إلى رفع تقارير دورية بالملاحظات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية، وبيئة العمل «مثل عمل المرأة، وعمل الأشخاص ذوي الإعاقة»، كما ستعمل الاتفاقية على توحيد الأنظمة والأدلة المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية، وبالضوابط والشروط التي تنص عليها قرارات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وتوفير قناة للتواصل والإبلاغ عن الملاحظات الخاصة ببيئة العمل والمرأة عبر وسائل الاتصال الخاصة بالوزارة و«مدن».

19 بليون ريال لمشاريع صناعية وتجارية بالجبيل

وقعت الهيئة الملكية للجبيل وينبع في المركز الرئيس للهيئة في الرياض ٣٠ اتفاقا لتخصيص مواقع لمشاريع استثمارية صناعية وتجارية في كل من الجبيل وينبع ورأس الخير الصناعية بقيمة تجاوزت ١٨ بليون ريال، كما أبرمت ١٠ عقود تجاوزت قيمتها الإجمالية بليون ريال، تستهدف إنشاء وتطوير بنى تحتية لذات المدن تتمثل في تشييد وحدات سكنية ومرافق تعليمية ومحطات للمياه وطرق وشبكات للكهرباء والاتصالات وصيانة للطرق وتقديم خدمات تصميمية لمجمع صناعات السفن.

وأوضح رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع المكلف الدكتور مصلح العتيبي، أن الهيئة تمكنت من استقطاب استثمارات محلية وأجنبية في مدنها بلغت ١,٢ تريليون ريال، في حين بلغ الإنفاق الحكومي على مدن الهيئة الملكية منذ تأسيسها وحتى الان نحو ١٥٠ بليونا ما يبرز الدور المهم والمحوري الذي تؤديه الهيئة الملكية كونها ذراعاً مهمة لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التطلعات نحو تنويع مصادر الدخل وخلق قاعدة صناعية عريضة.

وأفاد العتيبي بأن المدن التابعة للهيئة تتمتع ببنى تحتية عالية المستوى وبميزات تنافسية جعلتها أنموذجاً عالميا يحتذى، الأمر الذي وفر بيئة استثمارية جذابة أسفرت عن قيام مجمعات صناعية عملاقة وتوطين تقنيات متطورة وتوفير مئات الآلاف من الفرص الوظيفية المباشرة وغير المباشرة للمواطنين، منوهاً بالدور الفعال الذي يؤديه القطاع الخاص كونه شريكا مهما للهيئة الملكية ومساهماً كبيرا في دفع عجلة التنمية في المملكة بعد أن هيأت الدولة المناخ الاستثماري المناسب عبر سن الأنظمة واللوائح وتيسير المعاملات التي من شأنها إتاحة الفرصة للقطاع الخاص لأداء دوره الاقتصادي المهم.





«معادن» تنفذ مشروع للفوسفات بوعد الشمال

تخطط شركة التعدين العربية السعودية (معادن) لبدء العمليات في منشأة ثالثة للفوسفات في وعد الشمال خلال العام الحالي ٢٠١٨.

وتتوسع معادن في إطار خطة المملكة لتنويع الاقتصاد وتقليص اعتماده على صادرات النفط. وتهدف الحكومة إلى زيادة مساهمة قطاع التعدين في الناتج الاقتصادي إلى أكثر من ثلاثة أمثالها بحلول ٢٠٣٠.

كما تعمل معادن على تطوير مشروعها الثالث لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية في منشأتها في وعد الشمال بشمال المملكة بتكلفة قدرها ٢٤ بليون ريال.

وتناول وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية خالد الفالح خطط قطاع التعدين خلال العام الحالي ٢٠١٨ بقوله: «نعتقد أن فوسفات ٣ في رعد الشمال بشمال المملكة سيبدأ التشغيل.

لافتاً إلى أن معادن مستعدة للمضي قدماً في هذا الصدد، وهو ما سيجعل المملكة إحدى أكبر دول الأسمدة الفوسفاتية في العالم، وعندما يعمل بطاقته الكاملة، سيضاعف المجمع تقريباً إنتاج المملكة ليصل إلى ستة ملايين طن سنوياً.

وقال الفالح إن الحكومة وافقت على استراتيجية للتعدين تركز على بناء قاعدة رقمية للمعلومات للمكامن المعدنية، وتسريع إجراءات التراخيص، وتقديم تمويل لشركات التعدين، وبصفة خاصة الشركات الصغيرة.

وتابع قائلاً: «سيشهد ٢٠١٨ بناء منصة لمشاريع كثيرة ستأتي في الأعوام التالية».

وأضاف الفالح أنه يتوقع تحقيق تقدم في مشروع توسعة منشأة الألومنيوم لمعادن في رأس الخير، بتكلفة ٣,٥ مليار دولار، إذ طلبت الشركة من بنوك إعادة تمويل جزء من دين بقيمة ٢,٨٨ مليار دولار.

وقال: «تتجه مشاريع التوسعة لتصبح أكثر ربحية من استحداث مشاريع جديدة. هذا الاتجاه يمضي قدماً»، مضيفاً أن معادن ستعلن عن مشاريع أخرى للذهب والنحاس في المستقبل. لكنه لم يقدم إطاراً زمنياً.

استعراض التحديات التي تواجه القطاع الصناعي

وضع عدد من المستثمرين الصناعيين أمام مدير عام الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية «مدن»، خلال اللقاء الذي نظمته اللجنة الصناعية في غرفة الرياض، القضايا والتحديات التي تواجه القطاع الصناعي في ظل وجود كثير من المتغيرات على المستويين العالمي والمحلي، وانعكاس ذلك على تنافسية الصناعات الوطنية، كما بحث اللقاء خطط «مدن» التطويرية، وإطلاقها عددا من المشروعات والمبادرات الجديدة، والتنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة بالقطاع؛ لرفع وتحسين الإنتاجية بما يدعم الاقتصاد الوطني، ويساعد على تحقيق أهداف «رؤية المملكة».

وأكد المهندس خالد السالم، مدير عام «مدن» خلال اللقاء، أن الصناعيين شركاء لـ «مدن»، وتسعى لتقدم أفضل الخدمات لهم، داعيا في هذا الجانب اللجنة الصناعية في غرفة الرياض إلى تقديم ما تراه من أفكار وخطط لتطوير المدن الصناعية.

ومن جانبه، أكد المهندس أسامة عبدالعزيز الزامل عضو مجلس الإدارة رئيس اللجنة الصناعية في غرفة الرياض، أهمية دور القطاع الصناعي في تحقيق أهداف رؤية المملكة، موضحا أن هذا يستدعي ضرورة العمل على تذليل المعوقات، وقال إن اللقاء يشكل جسرا للتواصل بين الصناعيين في منطقة الرياض والمسؤولين في الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية «مدن» لمناقشة القضايا التي تهم القطاع فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الصناعيين في منطقة الرياض مع «مدن».

وأضاف أن مخرجات اللقاء ستحول إلى برنامج عمل لخدمة المستثمرين في القطاع، وتعزيز الشراكة مع «مدن» لتحسين بيئة الاستثمار الصناعي في منطقة الرياض.

وتناول اللقاء عددا من الموضوعات التي من بينها المنطقة الصناعية الأولى والفرص الاستثمارية المقدمة من «مدن»، وكذلك الخدمات اللوجستية لتخدم الصناعيين والقضايا التشغيلية والإجراءات في «مدن»، التي من أهمها رخصة التشغيل والعقود التأجيرية وتحويلها إلى استثماري، وزيادة أسعار الأراضي بشكل كبير، والتفاوت في أسعار تأجير الأراضي بين المصانع في المكان نفسه والصناعة نفسها، إضافة إلى قصر مدة عقود الإيجار الحالية، وإمكانية تملك الأراضي من قبل الصناعيين والتأخير في اكتمال الخدمات في البنية التحتية عدة سنوات (كهرباء وماء وإسفلت وغير ذلك)، وصعوبة نقل ملكية المصانع داخل «مدن»، ودفع تكاليف باهظة لـ«مدن» في حالة إضافة أو حذف شريك.

«أفد» معرض القوات المسلحة

٩-١٥ جمادى الآخرة ١٤٣٩ الموافق ٢٥ فبراير - ٣ مارس ٢٠١٨ م



تدشن القوات المسلحة السعودية تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان وتوجيهات صاحب السمو الملكي الامير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع معرض «أفد» الفريد من نوعه الذي يعرض متطلبات للجهات المستفيدة العسكرية وغير العسكرية.

يعد معرض «أفد» القوات المسلحة داعم للتصنيع المحلي حيث أوضح

مدير الإدارة العامة لدعم التصنيع المحلي اللواء المهندس عطية المالكي أن معرض «أفد» يسهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال دعم المحتوى المحلي للوصول إلى توطين ما يزيد على ٥٠ ٪من الإنفاق العسكري بالمملكة.

وبين اللواء المالكي أن الهدف من معرض «أفد» هو عرض الفرص التصنيعية للمواد وقطع الغيار من قبل الجهات المشاركة بالمعرض لتعزيز التواصل مع المصانع الوطنية وزيادة استخدام المحتوى المحلي، وتمكين المصانع الوطنية والمختبرات والمراكز البحثية المتخصصة في المجال الصناعي من التعريف بمنتجاتها وإمكانياتها لدعم التصنيع المحلي.

كما يهدف معرض « أفد « ٢٠١٨ إلى دعم الصناعة المحلية وتطويرها بما يتوافق مع معايير الجودة والمواصفات العالمية والإسهام في نقل وتوطين صناعة المواد التكميلية من خلال الشراكة مع الشركات العالمية وكذلك تدوير الموارد المالية وتشجيع برامج السعوده وجلب رأس المال الأجنبي للسوق المحلي وإيجاد علاقة إستراتيجية طويلة المدى مع القطاع الخاص في مجال التصنيع المحلي بمشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أرامكو السعودية تتجه لإنشاء مصنع نسيج بـ «حائل»

تتجه أرامكو السعودية لإنشاء مصنع للنسيج بمدينة حائل، بشراكة استراتيجية مع شركة نسما القابضة، ومؤسسة العلياء لتطوير البنية الأساسية للتنمية المحلية في المناطق، الشريك التنفيذي للمشروع، والجمعية الخيرية بحائل.

وجاء الإعلان عن انشاء هذا المصنع عقب توقيع تلك الجهات على مذكرة تفاهم بحضور صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعد بن عبدالعزيز أمير منطقة حائل، حيث تهدف هذه المذكرة إلى إيجاد فرص عمل في المركز لـ ١٠٠ مستفيدة من ذوي الدخل المحدود وذوي الاحتياجات الخاصة، حيث سيقوم المركز بتأهيل المستفيدات من خلال إلحاقهن بدورات تدريبية في المركز لأساسيات الخياطة والتطريز، والعمل في خطوط الإنتاج، إضافة إلى تهيئة بيئة عمل صحية ومنتجة.

ووقّع المذكرة من جانب الشركة، نائب الرئيس لشؤون أرامكو السعودية، الأستاذ ناصر بن عبدالرزاق النفيسي، فيما وقعها من جانب شركة نسما القابضة، الأستاذ صالح بن علي التركي، ووقع من جانب مؤسسة العلياء، المهندس عبدالله بن إبراهيم الرخيص، ومن جانب الجمعية الخيرية بحائل، الأستاذ سعود فهد العبده.

وبهذه المناسبة، قال الأستاذ النفيسي: «تمثّل هذه المذكرة إحدى مبادرات أرامكو السعودية في مجال المواطَنة، وتأكيدًا على أهمية مشاركة المرأة في سوق العمل، وتهيئة المناخ المناسب لها وإتاحة الفرصة لتلقي التدريب الملائم والحصول على المهارات اللازمة، خصوصًا وأن هناك إقبالًا كبيرًا من النساء على برامج التدريب التي تساعدهن في الحصول على فرص عمل، واكتسابهن مصدر دخلٍ كريم ومستدام، لتمكينهن من الاعتماد علىً أنفسهِن». وأشار النفيسي إلى أن أرامكو السعودية تنفّذ العديد من المشاريع، التي تُسهم في تحقيق قيمة الاعتماد على الذات، منوّهًا إلى أن التعاون المستمر مع الشركاء يُسهم في توفير المعرفة والمهارات اللازمة والمطلوبة بما يعزز توسيع الفرص لجميع أفراد المجتمع.

الجدير بالذكر أن أرامكو السعودية تواصل دعمها واهتمامها في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال تبنّي عددٍ من المبادرات الاجتماعية، وتعزيز مفهوم المواطنة كإحدى القيم الأساس للشركة، بما يدعم عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما تسعى الشركة دائمًا إلى تحسين أثرها الإيجابي على اقتصاد المملكة ومجتمعها وشبابها، وهو ما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتوليد فرص العمل للمواطنين، بما في ذلك رفع نسبة إسهام المرأة في سوق العمل.

توحيد المملكة..
العلامة الفارقة في الاستقرار والتلاحم



لم يكن توحيد المملكة وتأسيس الدولة السعودية الحديثة على يد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود أمراً سهلاً، بل كان أمراً شاقاً استغرق جهداً عظيماً ووقتاً طويلاً، حيث مرّ بعدة مراحل حتى أصبحت المملكة كيان عريق وانموذج يحتذى به لما تنعم به من استقرار ووحدة وتلاحم قل أن يوجد في أي دولة تحمل مثل هذا التنوع، فضلاً عن حجم المساحة الشاسعة جغرافياً وعدد السكان، فيما تواصلت مسيرة التنمية والازدهار في العهود الزاهرة حتى أصبحت المملكة اليوم في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- دولة عصرية تعد من بين أهم الدول المتقدمة عالمياً.

وايماناً بأهمية تعرف الأجيال الحالية من أبناء الوطن على أهم الأحداث التاريخية لهذا الوطن، رأينا تخصيص زاوية تحمل مسمى «عبق الأصالة» تسلط الضوء على تاريخ المملكة منذ تأسيس الدولة السعودية الثالثة وإلى يومنا الحاضر، وذلك من خلال سرد أحداث هذا التاريخ، لما له من أثر كبير على واقع استقرار ونهضة هذه البلاد المباركة، حيث سيتم تناول هذه الأحداث في شكل حلقات متسلسلة.

يمثل يوم الخميس الـ ٢١ من جمادى الأولى عام ١٣٥١هـ الموافق ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢م حدثا تاريخيا مهماً على مستوى منطقة الجزيرة العربية، إذ شهد إعلان توحيد الدولة السعودية الثالثة تحت مسمى المملكة العربية السعودية؛ وملِكها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود والّذي عُرف بلقب المَلِك المؤسس. والدولة السعودية الثالثة هي الوَريث للدولة السعودية الأولى، والدولة السعودية الثانية؛ وقد توج هذا الإعلان جهود الملك عبد العزيز الرامية إلى توحيد البلاد وتأسيس دولة راسخة تقوم على تطبيق أحكام القران والسنة النبوية الشريفة وهذا الإعلان تم تأسيس المملكة العربية السعودية التي أصبحت دولة عظيمة في رسالتها وإنجازاتها ومكانتها الإقليمية والدولية، وحدد بعد ذلك الأول من الميزان الموافق الـ ٢٣ من شهر سبتمبر ليصبح اليوم الوطني للمملكة.

استرداد الرياض

مرّ توحيد السعودية بعدة مراحل، كانت الأولى هي استرداد الرياض حيث انطلق الأمير عبدالعزيز من الكويت بقوة صغيرة بعد موافقة والده والشيخ مبارك أمير الكويت باتجاه الرياض، تدفعه الرغبة الصادقة في استعادة مُلك الآباء والأجداد من قبضة آل رشيد؛ وكان حاكم الرياض من قِبلهم محمد بن عجلان، وكان معه من الرجال أربعون رجلاً وقيل ستون رجلاً في عام ١٩٠٢ ميلادي، وهدفهم اقتحام قصر حاكم الرياض وهو قصر المصمك.

عند وصول الأمير بقوته إلى إحدى ضواحي الرياض «الشقيب»، وضع هناك خطة الهجوم على القصر وقسّم من معه إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى عددٌ أفرادها عشرون رجلاً، وتمثل دورها كقوة احتياطية ترابط خارج أسوار القصر ولا تتحرك إلا بأمرٍ من الأمير أو تتجو بنفسها إذا لم يأتها خبر حتّى الصباح، فذلك يدل على فشل اقتحام القصر.

المجموعة الثانية بقيادة الأمير محمد بن عبدالرحمن آل سعود، وعدد أفرادها ثلاثون رجلاً وتتواجد داخل المزارع خارج أسوار الرياض، ودورها توفير الحماية لأفراد المجموعة.

المجموعة الثالثة بقيادة الأمير عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، وعدد أفرادها عشرة رجال، حيث تتركز مهمتها في تسلق أسوار الرياض واقتحام القصر، وبالفعل تمكن أفراد المجموعة من دخول أحد بيوت عُمال ابن عجلان ومنه تمكنوا من الانطلاق، وفور خروج ابن عجلان من القصر أطلق عليه الأمير عبدالعزيز رصاصةً ولم يقتله، وبعدها دارت معركة مع رجال ابن عجلان فاستسلم رجاله وبعث بطلب دخول باقي المجموعات إلى الرياض ونودي به أميراً عليها عام ١٩٠٢ ميلادي.

توحيد نجد

كانت بداية توحيد بلاد نجد التي تقع جنوب الرياض بمعركة الدلم التي وقعت ضد جيش عبدالعزيز بن متعب آل رشيد، وانتصر فيها الأمير عبدالعزيز وبهذا النصر انضمت له كل مناطق جنوب الرياض. ثم توجه بعد هذه المعركة إلى مناطق شمال الرياض فالتقى جيش آل رشيد في الوشم واستولى عليها ودخل شقراء. في حين توجه بعد ذلك إلى منطقة السدير والتي دخلت تحت لوائه، ثم وضع الخطة المحكمة لضم منطقة القصيم والتي كانت تمثل مركزاً تجارياً واقتصادياً مهماً، وتمكن من ضمها لدولته بعد عدة معارك؛ أهمها معركة البكيرية، ومعركة الشنان، ومعركة روضة مهنا.

توحيد الحجاز

وفي أعقاب توتر العلاقة بين نجد والحجاز بقيادة الشريف حسين وقعت معركة تربة وانتصر فيها الأمير عبدالعزيز. ثمّ تم توحيد عسير وحائل؛ فبعد حروب مستمرة سقطت آخر امارة وهي إمارة جبل شمر عام ١٩٢١ ميلادي. وفي ظل هذه الانتصارات التي حققها الأمير عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود أنذاك والتي أدت إلى توحيد المملكة تحت رايته اعترفت الحكومة البريطانية بالأمير عبدالعزيز سلطاناً لنجد والحجاز، وثم أعلن توحيد المملكة عام ١٩٣٢ ميلادي.

يتبع في الحلقة القادمة





ميزانية 2018
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia - Budget

783 مليار ريال حجم الإيرادات و978 مليار الانفاق

المملكة تستقبل عام 2018 بأضخم ميزانية في تاريخها

كما كان متوقعاً، أعلنت المملكة العربية السعودية عن موازنة العام 2018 خلال جلسة للحكومة ترأسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز تضمنت مجموعة من المبادرات التنموية الهادفة الى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي الذي رسمت ملامحه رؤية 2030 التي أشرف على وضعها ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز من خلال تحفيز القطاعات الاقتصادية الرئيسية.



ستكون هذه الموازنة «الأكبر في تاريخ» المملكة مع توقع نفقات تقدر بنحو ٩٧٨ مليار ريال، فيما قدّرت الايرادات في هذه الموازنة بنحو ٧٨٣ مليار ريال. في حين أن العجز سيكون أقل من ٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وخلال الجلسة الحكومية، أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز تمديد برنامج التوازن المالي إلى ٢٠٢٣، مؤكداً على تنويع القاعدة الاقتصادية، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، وإيجاد المزيد من فرص العمل، وتوفير السكن الملائم للمواطنين.

وشدد على مواصلة العمل نحو التنمية الشاملة والمتوازنة لكل مناطق المملكة بالإضافة إلى العمل على القضاء على كل ما من شأنه تصنيف المجتمع والإضرار بالوحدة الوطنية.

أكبر برنامج للإنفاق الحكومي

بدوره، اعتبر ولي العهد الامير محمد بن سلمان ان «الإعلان عن أكبر برنامج للإنفاق الحكومي في تاريخ السعودية يعتبر دليلا راسخا على نجاح الجهود التي قادتها المملكة في مجال تحسين إدارة المالية العامة، رغم تراجع أسعار النفط خلال السنوات الماضية». وبدأت برامج الإصلاح الاقتصادي ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ تحقّق نتائج ملموسة حيث سيتم تمويل ما يقارب من ٥٠٪ من ميزانية هذا العام من دخل ومصادر غير نفطية، بما في ذلك الإيرادات الجديدة غير النفطية، إضافة إلى متحصلات أدوات الدين، مشيداً بالجهود التي تبذلها جميع الوزارات والهيئات الحكومية لرفع كفاءة الإنفاق وتوفير الأموال عبر اعتماد أكثر أساليب العمل كفاءة وتطوراً في القطاع الحكومي.

وأشار إلى أنّ نسبة كبيرة من مجمل الإنفاق الرأسمالي المقدر في العام ٢٠١٨ سيأتي من صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني بمقدار ١٣٣ ملياراً، وسيكون الإنفاق الرأسمالي من الميزانية ٢٠٥ مليارات ريال سعودي، وتشكل قفزة كبيرة في الإنفاق الرأسمالي.

تدابير لتنشيط الأداء الاقتصادي

من جانبه استعرض وزير المالية، محمد بن عبدالله الجدعان، الملامح الرئيسة للميزانية العامة للعام المالي الجديد، متوقعا أن «يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ٢٠١٨م نحو ٢,٧٪.

وبين أنه «سيتم تنفيذ عدد من التدابير الهادفة لتنشيط أداء الاقتصاد خلال العام المقبل منها تنفيذ حزم لتحفيز الاستثمار، والاستمرار بسداد أي التزامات مالية للقطاع الخاص خلال ستين يوماً بحد أقصى من ورودها مكتملة الإجراءات إلى وزارة المالية وتخصيص مبالغ أكبر من السابق لعدد من القطاعات التي تمس المواطنين ومنها الإسكان والتعليم والصحة، وكذلك مواصلة جهود تشجيع وتيسير إجراءات الاستثمار في المملكة، وتحسين مستوى الخدمات الحكومية، وتنفيذ المشاريع في قطاعات التشييد والبناء والسياحة والثقافة والترفيه، بالإضافة إلى تنفيذ برامج للخصخصة التي من المتوقع أن تتيح فرصاً جديدة لنمو الاستثمار الخاص وتوليد مزيد من فرص العمل، والعمل على تطوير إطار ونظام للشراكة بين القطاعين العام والخاص».

وأشار إلى أن «الحكومة ستواصل تنفيذ مبادرات للحد من الآثار السلبية للإصلاحات على المواطنين المستحقين ومن ذلك تنفيذ برنامج حساب المواطن وهو من المبادرات المهمة لمساعدة المستحقين للدعم على مواجهة التكاليف الإضافية التي قد تنتج عن تصحيح مستويات أسعار الطاقة وضريبة القيمة المضافة من خلال إعادة توجيه الدعم للفئات الأكثر استحقاقاً»، متوقعاً أن «تكون ميزانية حساب المواطن في حدود ٣٢ مليار ريال في عام ٢٠١٨»

وذكر أن «حكومة المملكة تستهدف في ميزانية ٢٠١٨م خفض عجز الميزانية إلى نحو ٣. ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي مقابل عجز متوقع بنحو ٩. ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧."

كما «تقدر الزيادة في اجمالي الإيرادات في ميزانية ٢٠١٨ بنحو ٦. ١٢٪ مقارنة بالمتوقع تحصيله في عام ٢٠١٧ بينما ترتفع الإيرادات غير النفطية بنحو ١٤٪».

وتطرق الجدعان إلى «آفاق الاقتصاد المحلي»، مبيناً أنه من المتوقع أن «تتحسن معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية في عام ٢٠١٨ مقارنة بالعام الذي سبقه مدفوعة بميزانية تركز على الانفاق الرأسمالي التوسعي وبرامج الإصلاح الاقتصادي».

كما أعرب عن «توقعاته أن يسهم التحفيز والانفاق الحكومي الرأسمالي في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في عام ٢٠١٨ وتحييد آثار سياسات استدامة المالية العامة».

لافتاً إلى أنه «من المتوقع انخفاض معدل البطالة بين السعوديين مقارنة بالعام السابق»، وفق وزير المالية الذي أشار إلى توقعات المالية العامة في المدى المتوسط (تطورات برنامج تحقيق التوازن المالي)، وآلية تنفيذه، وإيرادات ونفقات العام المالي ٢٠١٨.

وقال «تشير التقديرات إلى بلوغ اجمالي الإيرادات حوالي ٧٨٣ مليار بزيادة ٦. ١٢٪ عن المتوقع عام ٢٠١٧م، وتم اعتماد ميزانية سيكون الإنفاق فيها ٩٧٨ مليار ريال مرتفعة عن العام السابق بنسبة ٦. ٥٪ حيث يدفع هذا الارتفاع التوسع في الإنفاق على مخصصات مبادرات برامج الرؤية ٢٠٣٠.

«جازان» تتهيأ لتصبح مركزاً مهماً للصناعات التحويلية والثقيلة

بدأت الهيئة الملكية للجبيل وينبع في مرحلة التخطيط لمدينة «جازان للصناعات الأساسية والتحويلية»، حيث من المتوقع أن ستشهد المدينة نقلة نوعية تسهم في رفع حجم الصناعات التحويلية في المملكة ومساهمتها في الناتج الوطني باعتبارها خيارا استراتيجيا للمملكة ضمن «رؤيــة 2030».

وستقام المدينة على مساحة ١٠٦ ملايين متر مربع على ساحل البحر الأحمر، وتبعد ٦٦ كيلو مترا عن مدينة جازان شمالاً، وتستهدف توفير ٥٠٠ ألف فرصة وظيفية للسعوديين بنهاية اكتمال مشاريع المدينة، فيما يقدر حجم الاستثمارات في المدينة بما يزيد على ١٠٠ مليار ريال حاليا، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم مع السنوات المقبلة، وزيادة حجم الصناعات والمشاريع التنموية في المدينة.

وتستهدف المملكة من خلال تطوير المدينة زيادة الصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة والصناعات العسكرية، على غرار ما قامت به الهيئة في إدارة وتشغيل مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، ومدينة رأس الخير للصناعات التعدينية، وبالتالي توزيع النشاط الصناعي في المناطق كافة.

وشكلت الهيئة لجنة عليا عاجلة، تتضمن الهيئة الملكية، وهيئة المدن الصناعية، وذلك لإكمال إجراءات التسلم والتسليم، والاتفاق على الملفات المعلقة، بما في ذلك العقود والالتزامات، وذلك لإنهاء أعمالها على ضوء القرار، الذي نص على أن تكون الهيئة الملكية للجبيل وينبع محل «هيئة المدن الاقتصادية» في العقود القائمة والجديدة اعتبارا من تاريخ صدور القرار في ٢٢ ذي الحجة ١٤٣٨ هـ، مع أخذ الإجراءات اللازمة لذلك.

وبدأت الهيئة أعمالها ومشاريعها في المدينة منذ نحو عام، وتضمن القرار أيضا قيام الهيئة بالتنسيق مع الشركاء الاستراتيجيين بتوقيع مذكرات تفاهم حول تسلم الأراضي، وأي أصول أخرى بما لا يؤثر في سير تنفيذ المشاريع. وتم اعتماد قيام وزارة المالية ممثلة في مصلحة أملاك الدولة، بنقل ملكية الأراضي والعقارات المخصصة للمدينة، بما فيها أرض الميناء الصناعي بالتنسيق مع هيئة المدن الاقتصادية إلى المصلحة، وتخصيصها للهيئة الملكية للجبيل وينبع.

وتمت الموافقة على اعتماد برنامج لإدارة «مدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية» وتشغيلها بميزانية مستقلة لها ضمن ميزانية الهيئة الملكية للجبيل وينبع، على أن تسترد الهيئة تكاليف البرنامج طبقاً لنظامها.

ومن المعروف أن الهيئة الملكية في الجبيل وينبع نجحت خلال الأعوام الماضية، منذ تأسيسها في عام ١٩٧٥ حتى الآن في تحقيق نقلات صناعية نوعية في تاريخ المملكة أسهمت من خلالها في توفير الوظائف النوعية للشباب السعودي، ونقل المعرفة والتقنيات المتقدمة في الصناعات التحويلية والأساسية بجذب كبريات الشركات العالمية المتخصصة في هذه المجالات إلى المملكة برؤوس أموال تُقدر بتريليوني ريال، كما أسهم ذلك الإنتاج في جعل المملكة بلدا صناعيا على خريطة الدول الصناعية التي يشار إليها، وتكليف الهيئة بإدارة وتشغيل المدينة الصناعية في جازان يأتي لرغبة الجهات العليا في الدولة لتوفير الفرص الوظيفية وزيادة الصناعات التحويلية ضمن «رؤية ٢٠٣٠».

وبحسب مختصين في المجال الصناعي، فإن تحويل منطقة جازان لمنطقة صناعية على غرار «الجبيل» و«ينبع» يتطلب جهودا كبيرة وسريعة، خصوصاً أن المدينة تم الإعلان عنها منذ ٢٠١١، خاصة وأن المنطقة الصناعية في الجبيل وينبع تتمتع بميزات تجذب المستثمرين العالميين إليها لوجود رؤية واضحة ضمن الخطط الأساسية، وتوفر البنية التحتية ووجود نظام يحمي المستثمر في الحالات المختلفة، علاوةً على القروض التي تمنحها الهيئة للمستثمرين،





لافتين إلى أن المناطق الصناعية في المملكة ستكون ذراعا رئيسة لتنفيذ «رؤية ٢٠٣٠»، لما ستوفره تلك المناطق من تنويع في المشاريع الاقتصادية، بعيداً عن الاعتماد على النفط، وما ستوفره من فرص وظيفية للمواطنين في مجمعات سكنية متقدمة في مستوى تطبيق المعايير.

ويعتبر موقع المدينة من المواقع الاستراتيجية في المملكة وفي البحر الأحمر، إذ تتصل المدينة بخط بري جديد من ناحية الشمال بجدة، ومن ناحية الشرق بباقي مدن المنطقة، وتتميز المنطقة بطبيعتها الريفية الخضراء وسط البيئة الصحراوية، كما تقع بالقرب من المدينة منطقة محميات طبيعية للحفاظ على الأحياء البرية والنباتات، والحيوانات.

وتشكل «مدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية»، محطة من أهم المحطات الرئيسية على شواطئ البحر الأحمر، إذ تتمتع بموقع استراتيجي بالقرب من الأسواق المحلية والعالمية، ما يوفر فرصا متميزة لإقامة علاقات تجارية بين آسيا وإفريقيا فضلاً عن توفير فرص استثمارية وتسهيلات الملاحة والشحن البحري.

وتركز المدينة على الصناعات الثقيلة، والصناعات الثانوية، والموارد البشرية، وأسلوب المعيشة، وستوفر بيئة متميزة للصناعات الأساسية وعمليات تبادل التقنيات والتجارة وفرص التوظيف والتعليم والتدريب والإسكان ومجالا عريضا من الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية.

رئيس وأعضاء إدارة «ارامكو» يزورون مشروع «جازان العملاق» ويطّلعون على آخر المستجدات



وتم تخصيص ثلثي مساحة المدينة الاقتصادية لتطوير المنطقة الصناعية المتقدمة، وجهزت بأحدث تجهيزات الشبكات اللازمة لمشاريع الصناعات الثقيلة والصناعات الثانوية مثل «معالجة السيليكون»، التي تعتبر في جازان من الأنشطة المثالية نظرًا لتوفره بغزارة، فضلاً عن أهميته كعنصر أساسي في تكنولوجيا المستقبل، إذ يصل الطلب العالمي عليه إلى ما يقرب من ١,٢ مليون طن في السنة، بمعدل نمو ٥ في المائة سنوياً.

وسيتم تحسين صناعة المستحضرات الطبية التي تعتمد بشكل أساسي على صناعة البترول من خلال تطوير ما يعرف باسم «الدوائيات الغذائية ومنتجات الأغذية الصحية»، التي يتم الحصول عليها من المواد الزراعية في المنطقة، ما يتيح إمكانية تطبيق تقنيات جديدة، وتوفير سوق مزدهرة.



2500 خبير ومختص دولي يشهدون إطلاق مشروع نيوم NEOM

«مبادرة مستقبل الاستثمار»... خارطة طريق لاقتصاد المعرفة في المملكة

يشكل مشروع «نيوم»، الذي أطلقه مؤخراً ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، أهم المبادرات الاستثمارية المستقبلية على مستوى المنطقة والعالم، وذلك لما سيجذبه من استثمارات ضخمة وشراكات حكومية، فضلاً عن استقطابه أكثر من 500 مليار دولار خلال الأعوام المقبلة من صندوق الاستثمارات العامة، إضافة إلى المستثمرين المحليين والعالميين.

ويركز المشروع على تسعة قطاعات استثمارية متخصصة تستهدف مستقبل الحضارة الإنسانية، وهي مستقبل الطاقة والمياه والتنقل والتقنيات الحيوية والغذاء والعلوم التقنية والرقمية والتصنيع المتطور، ومستقبل الإعلام والإنتاج الإعلامي والترفيه، ومستقبل المعيشة الذي يمثل الركيزة الأساس لبقية القطاعات، بهدف حفز النمو والتنوع الاقتصادي، وتمكين عمليات التصنيع، وابتكار الصناعة المحلية وتحريكها على مستوى عالمي، مما سيؤدي إلى إيجاد فرص عمل، والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

وتمتاز منطقة المشروع بخصائص مهمة، أبرزها الموقع الاستراتيجي الذي يتيح لها أن تكون نقطة التقاء تجمع أفضل ما في المنطقة العربية وآسيا وأفريقيا، وأوروبا وأميركا، إذ تقع المنطقة شمال غرب المملكة على مساحة ٢٦٥٠٠ كيلومتر مربع، وتطل من الشمال والغرب على البحر الأحمر وخليج العقبة بطول ٤٦٨ كيلومتراً، ويحيط بها من الشرق جبال بارتفاع ٢٥٠٠ متر، يُضاف إلى ذلك النسيم العليل الذي يساهم في اعتدال درجات الحرارة فيها. كما ستتيح الشمس والرياح لمنطقة المشروع الاعتماد الكامل على الطاقة البديلة.

ومن الأساسات التي يقوم عليها مشروع «نيوم» إطلالته على ساحل البحر الأحمر، الذي يُعد الشريان الاقتصادي الأبرز، والذي تمرُّ عبره ١٠٪ من حركة التجارة العالمية. كما يُعدّ الموقع محوراً يربط القارات الثلاث، آسيا وأوروبا وأفريقيا، إذ يمكن ٧٠٪ من سكان العالم الوصول إلى الموقع خلال ٨ ساعات حداً أقصى، وهو ما يتيح إمكان جمع أفضل ما تزخر به مناطق العالم الرئيسة على صعيد المعرفة والتقنية والبحوث والتعليم والمعيشة، والعمل. كما سيكون الموقع المدخل الرئيس لجسر الملك سلمان، الذي سيربط بين آسيا وأفريقيا، مما يعزز من مكانته وأهميته الاقتصادية.

وسيشتمل المشروع على أراضٍ داخل الحدود المصرية والأردنية، حيث سيكون المنطقة الأولى الخاصة الممتدة بين ثلاث دول. كما أن عنصر التمويل والقدرة المالية، هو أحد أهم مقومات المشروع الذي سيعتمد على الاقتصاد السعودي في شكل رئيس، ويقف خلفه صندوق الاستثمارات العامة، الذي تحول أخيراً إلى صندوق عالمي رئيس





نيوم NEOM

Cornell
SC Johnson College of Business

INSEAD
The Business School for the World®

WIPO
WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION

GLOBAL INNOVATION INDEX 2018

Energizing the World with Innovation



بإمكانات استثمارية ضخمة، والوصول إلى شبكة واسعة من المستثمرين والشركات في كل أنحاء العالم، والتي ستُوظّف لإنجاح المشروع.

وسيكون المشروع مثابة نقطة ربط للمحاور الاقتصادية، ما يجذب رؤوس الأموال والاستثمارات العالمية إليه، وبالتالي حصول الصندوق على المدى الطويل على عائدات ضخمة ستساهم في تعزيز اقتصاد المملكة، وتحقيق أرباح عالية للمستثمرين. كما سيحد المشروع من تسرب الأموال إلى خارج المملكة، ويهدف إلى أن يكون إحدى أهم العواصم الاقتصادية والعلمية العالمية.

فيما يُعتبر استقطاب المستثمرين العالميين إلى المنطقة وإشراكهم في تطويرها وتنميتها وبنائها من قبلهم ولمصلحتهم، أحد المُمكّنات الرئيسة لنجاح هذا المشروع وأهم عناصره الجاذبة، التي تساعدهم على النمو والازدهار في أعمالهم. يؤكد على ذلك المرونة العالية لصياغة الأنظمة والتشريعات من قبل المستثمرين، التي تعزز الابتكار التقني والمجتمعي وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، إذ أن أنظمة منطقة المشروع مستقلة عن أنظمة المملكة في ما عدا السيادية منها.

وكان ولي العهد الأمير محمد بن سلمان قال لدى إطلاق المشروع: "ستُبنى منطقة نيوم من الصفر على أرض خام، ما يمنحها فرَصاً استثنائية تميزها عن بقية المناطق التي نشأت وتطورت عبر مئات السنين، وسنغتنم هذه الفرصة لبناء طريقة جديدة للحياة بإمكانات اقتصادية جبارة".

وتشمل التقنيات المستقبلية لتطوير منطقة المشروع مزايا فريدة، يتمثل بعضها بحلول التنقل الذكية بدءاً من القيادة الذاتية وحتى الطائرات الذاتية القيادة، والأساليب الحديثة للزراعة وإنتاج الغذاء، والرعاية الصحية التي تركز على الإنسان وتحيط به من أجل رفاهيته، والشبكات المجانية للإنترنت الفائق السرعة أو ما يُسمى بـ (الهواء الرقمي)، والتعليم المجاني المستمر على الإنترنت بأعلى المعايير العالمية، والخدمات الحكومية الرقمية المتكاملة التي تتيح الخدمات للجميع بمجرد اللمس.

وأشار سمو ولي العهد أيضاً إلى معايير جديدة لكود البناء من أجل منازل خالية من الكربون، وتصميم إبداعي ومبتكر لمنطقة نيوم تحفز على المشي واستخدام الدراجة الهوائية تعززها مصادر الطاقة المتجددة، معتبراً أن كل ذلك سيوجد طريقة جديدة للحياة تأخذ في الاعتبار طموحات الإنسان وتطلعاته، وتطبيق أحدث ما توصلت إليه أفضل التقنيات العالمية.

ويتطلع مشروع نيوم إلى تحقيق أهدافه الطموحة، بأن تكون المنطقة من الأكثر أمناً في العالم إن لم تكن الأكثر، وذلك عبر توظيف أحدث التقنيات العالمية في مجال الأمن والسلامة، وتعزيز كفاءات نشاطات الحياة العامة، من أجل حماية السكان والمرتادين والمستثمرين.

كما ستتم أتمتة الخدمات المقدمة والإجراءات فيها بنسبة ١٠٠٪، كي يصبح المشروع الأكثر كفاءة حول العالم، وبالتالي يتم تطبيقها على كل النشاطات كالإجراءات القانونية والحكومية والاستثمارية وغيرها.

بل ستخضع المنطقة لأعلى معايير الاستدامة العالمية، وستكون المعاملات والإجراءات والمرافعات فيها إلكترونية من دون ورق.

وسيطبق مفهوم القوى العاملة للاقتصاد الجديد، الذي يعتمد على استقطاب الكفاءات والمهارات البشرية العالية للتفرغ للابتكار وإدارة القرارات وقيادة المنشآت. أما المهمات المتكررة والشاقة، فسيتولاها عدد هائل من الروبوتات والتي قد يتجاوز عددها تعداد السكان، ما يجعل الناتج المحلي للفرد في المنطقة هو الأعلى عالمياً.

وكان أن انطلقت فاعليات مبادرة مستقبل الاستثمار من الرياض، تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، والتي تعد الأولى من نوعها على مستوى العالم، والتي استضافها صندوق الاستثمارات العامة، بمشاركة أكثر من ٣٥٠٠ ضيف و١٧٠ متحدثاً من أكثر من ٨٨ دولة.







من بينها زيادة وتحفيز الاستثمار في قطاع الثروة المعدنية

منتدى الرياض الاقتصادي يطرح 37 مبادرة اقتصادية من خلال 5 دراسات في مجالات مختلفة

منتدى الرياض الاقتصادي
RIYADH ECONOMIC FORUM
نحو تنمية اقتصادية مستدامة





استعرض منتدى الرياض الاقتصادي خلال مداولاته مؤخراً خمس دراسات حول الاقتصاد الوطني نتج عنها 37 مبادرة اقتصادية من بينها دراسة عن زيادة وتحفيز الاستثمار في قطاع الثروة المعدنية، حيث كشفت عن إمكانية رفع الناتج المحلي السعودي بنحو 3% إلى 11% وذلك في حال اعتمدت القدرة الكاملة لتصنيع المعادن مع استغلال القيمة المضافة. وقدرت الدراسة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في السنوات القادمة وفق ثلاثة سيناريوهات، أعلاها أن يساهم بنحو 247 مليار ريال، وهو ما يتفق مع رؤية 2030م

وشمل البيان الختامي للمنتدى الذي نظمته غرفة الرياض عدداً من التوصيات والمبادرات، وجاءت أولى التوصيات ما تضمنته دراسة «زيادة القيمة المضافة باستغلال وتحفيز الاستثمار في قطاع الثروة المعدنية» عدة مبادراتها وتوصيات من بينها: إعطاء الاولوية في التمويل الذي تمنحه صناديق التمويل والاقتراض للشركات وخاصة الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التعدين نظراً لطبيعة هذه الاستثمارات طويلة الأجل وكبر حجم رأسمال المستثمر.

كما اوصت الدراسة كذلك بإنشاء معاهد تقنية متخصصة في مجال التعدين لتخريج الكوادر المؤهلة لسد النقص في مجالات أعمال التنقيب والاستخراج وتصنيع المعادن مع التركيز على الجوانب التطبيقية، إنشاء مدن تعدينية متخصصة بمواقع تواجد المعادن بالمملكة لتحقيق التكامل بين الصناعات التعدينية الوسيطة والصناعات التحويلية من خلال إنشاء مجمعات في موقع واحد مزودة بالطاقة والخدمات والبنية التحتية الاخرى.

فيما خلصت «دراسة المنظومة التشريعية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية» الى جملة من المبادرات من أبرزها: تحويل العمل التشريعي من اقتراحات لمعالجة أزمات أو مشكلات محددة كلما دعت الحاجة إلى عمل مؤسسي شمولي يتسم بالثبات والاستقرار، تطوير صيغ العقود التجارية والاستثمارية وفق الممارسات العالمية لتحقيق التوازن في حماية حقوق والتزامات جميع الأطراف واستقرار التعاملات التجارية.

وخلصت كذلك إلى تطوير نظام تصنيف المقاولين واجراءاته وفق الممارسات العالمية المتميزة وبما يحقق شروط التأهيل السابق واللاحق للمقاولين، تطوير آليات إصدار الرسوم بحث تكون بشكل واضح ومستقر وثابت يمكن الاعتماد عليه في الاستثمار ولا يؤثر على النشاط الاقتصادي ويمنع تداخل الآثار بين أنواع الرسوم المختلفة.

بدورها توصلت «دراسة قياس ورفع إنتاجية العنصر البشري في الاقتصاد السعودي» الى عدة مبادرات منها: تطوير كفاءة العناصر البشرية سواءً على المستوى المهني أو الأكاديمي ورفع مستوى المهارات لدى القوى البشرية الوطنية من خلال تطوير البرامج والوسائل التعليمية والتدريبية الموجهة والمتعلقة بأعمال الوحدات الاستشارية، العمل على الاحلال التدريجي للعمالة غير الماهرة والتي تسهم بشكل مباشر في ضعف مستوى إنتاجية العمل في المملكة.

وكذلك الاهتمام ببيئة العمل المادية والتنظيمية في القطاعين الخاص والعام بحيث تشجع العنصر البشري على العطاء والانجاز، تنظيم مرونة أوقات العمل والدوام الجزئي مما يعزز من دعم مشاركة العنصر النسائي في سوق العمل، تعزيز الائتمان الخاص المقدم للقطاع الخاص بإنشاء الصناديق التمويلية والتي ستسهم في دعم الاستثمارات في قطاعي الصناعات التحويلية وقطاع تقنية المعلومات والاتصالات وتشجيع القطاع الخاص على استقطاب الكفاءات والعمالة الماهرة وتطوير قدرات عمالتها الحالية.

وفي «دراسة تشخيص ومعالجة التحديات الحالية أمام القطاع الخاص للمشاركة في الاستثمار في البنى الأساسية وتشغيله» توصلت الدراسة الى مجموعة مبادرات من بينها: صياغة استراتيجية واضحة المعالم لمعالجة التحريات التي يواجهها القطاع الخاص للمشاركة في الاستثمار في البنى الأساسية بالاستفادة من طاقاته المالية والبشرية.

وكذلك الاستفادة من التقنيات المتطورة وأساليب الادارة الحديثة والطاقة التمويلية لدى المستثمر الأجنبي، صياغة إطار قانوني (نظام) خاص يحكم وينظم عملية الشراكة بين الاستثمار العام والخاص والمحلي والأجنبي، إيجاد هيئة عامة لمشاريع البنى الأساسية كأداة لتنفيذ رؤية ٢٠٣٠، تفوض بكافة الصلاحيات اللازمة لتنفيذ استراتيجية البنى الأساسية، تطوير قدرات القطاع الخاص السعودي في إدارة وتشغيل مشاريع البنى الأساسية من خلال توفير مزيد من الكفاءات السعودية لإدارة وتشغيل المشاريع، إضافة إلى تحفيز الشريك الأجنبي مالياً مقابل كل سعودي يحل محل أحد موظفي وعمال الشريك الأجنبي.

كما رصدت «دراسة دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠»، عدة مبادرات منها: تنسيق السياسات المالية ومعالجة آثارها لتجنب الآثار الانكماشية وإتاحة الفرصة للتكيف مع الأنظمة الجديدة، وضع إطار مؤسسي شامل وقوي لزيادة مشاركة القطاع الخاص لتجب الآثار السلبية على الاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال، تحسين ممارسات الشفافية والمحاسبة والمشاركة مع القطاع العام من خلال نشر الخطط مسبقاً وإشراك الأطراف المعنية وفرض آليات المتابعة والتقييم المستمر.

كما طالبت بإعادة النظر في نظام الشركات المملوكة للحكومة ونظام المنافسات والمشتريات الحكومية لإزالة المخاوف بشأن المنافسة الغير عادلة من قبل الشركات المملوكة للدولة، إعادة تشكيل سياسة حوافز التنويع الصناعي والمحتوى المحلي في القطاعات الواعدة لدعم التوجه الجديد في قطاعات السياحة والصحة والصناعات العسكرية.

وطالبت ايضا بإعادة تشكيل نظام الشراكات العامة والخاصة والتخصيص بإنشاء هيئة متخصصة بشراكة القطاعين العام والخاص، إعادة توجيه دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى المجالات الواعدة وذات أولوية للتنمية ودخول الحكومة كصاحبة رأسمال استثماري جريء كشريك لتوسيع نطاق المخاطرة واحتمالية الاستثمار الناجح، تطوير برنامج وطني لحوكمة الشركات يعمل على مراجعة اللوائح القائمة التي تؤثر على عملية الدمج والاستحواذ وفصل الإدارة والملكية وتفعيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات.

يذكر أن المنتدى عمل خلال دوراته السابقة على البحث في الاقتصاد الوطني ومشكلاته الرئيسة، والسعي لرفع كفاءته في مواجهة التحديات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، وتعزيز الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص. وتبنى في هذه الدورة شعاراً يتواكب مع التوجهات الحكومية لتحقيق الرؤية المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠م تحت عنوان «اقتصاد الغد نبنيه اليوم».

وأعرب رئيس مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي سعود الصالح عن شكره لخادم الحرمين الشريفين، لرعايته الكريمة للمنتدى في دورته الثامنة، مؤكدا أن هذا الدعم يمنح المنتدى موقعاً مرموقاً ومكانةً مميزةً، ويجسد دعم الدولة لمؤسسات القطاع الخاص وتفعيل دورها في المجتمع، كما يعزز جهود قطاع الأعمال لخدمة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة.

ونوه الصالح بالدور الفاعل والدعم المستمر لصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض الرئيس الفخري للمنتدى في تقديم الدعم والمساندة لإنجاح فعاليات المنتدى في دورته الحالية، مشيراً الى ان المنتدى اكتسب المزيد من القوة والرصانة والنجاح في تحقيق أهدافه وغاياته بفضل هذا الدعم والتشجيع.













الصناعات العسكرية...
منصـــة مســتدامة للمرحلـة القـــادمة

وضعت حكومة خادم الحرمين الشريفين الصناعات العسكرية أحد أهدافها الاستراتيجية للمرحلة القادمة، ما يجعلها شريكاً قوياً على الساحة العالمية مع حلول عام 2030، وذلك بأن تصبح هذه الصناعة منصة مستدامة لتقديم المنتجات والخدمات العسكرية المستوفية لأرفع المعايير العالمية، مما يساهم في توطين نسبة مقدرة من اجمالي الانفاق الحكومي العسكري في المملكة.

ومن المتوقع أن يقود هذا التوجه قطاع الصناعات العسكرية نحو زيادة المحتوى المحلي، وزيادة الصادرات، وجلب استثمارات أجنبية إلى المملكة عن طريق الدخول في مشروعات مشتركة مع كبريات شركات الصناعة العسكرية العالمية، إضافة إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية من المكونات والمواد الخام، كالحديد والألمنيوم، والخدمات اللوجستية وخدمات التدريب.

وتأتي هذه الجهود البناءة في ظل صدور قرار مجلس الوزراء مؤخراً برئاسة نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بإنشاء الهيئة العامة للصناعات العسكرية، في خطوة تهدف إلى تنظيم قطاع الصناعات العسكرية في المملكة وتطويره ومراقبة أدائه، فضلاً عن قيام الهيئة بكل ما يلزم في سبيل تحقيق أهدافها.

وما يشجع أيضاً بالرهان على قدرة المملكة على النهوض بهذه الصناعة هو ما حققته من نجاحات كبيرة في هذا الجانب كإنتاج المدرعات العسكرية كمدرعة الفهد وفي مجال صناعة الذخائر والأسلحة، فيما يرى المتخصصين في هذا المجال أن المرجو من التطوير والتوسع في الصناعة العسكرية لا يقتصر فقط على الأهداف الحربية، وإنما يشمل أيضاً الصناعات المدنية، فدول العالم المتقدمة في هذا المجال غالبية إنتاجها العسكري يأتي من شركات مدنية تنتج الطائرات المدنية كبوينج ولوكهيد، وكل تلك الصناعات تحتاج للكثير من الأنشطة الصناعية المساندة والتي يمكن لها أن تضخ بشكل وافر المزيد من فرص العمل وأن تخلق حراكاً نشطاً يسهم في تطور للكثير من القطاعات الصناعية والتقنية الأخرى، لافتين إلى أن الأثر الإيجابي لتوطين الصناعات العسكرية، لا يقتصر على توفير جزء من الإنفاق العسكري فحسب، بل يتعدّاه إلى إيجاد أنشطة صناعية وخدمات مساندة كالمعدّات الصناعية والاتصالات وتقنية المعلومات مما يسهم في خلق فرص عمل نوعية في الاقتصاد الوطني ومن المهم في الفترة الحالية التركيز على خفض كلفة المنتجات وجودتها لتصل لمرحلة التصدير، وليس الاستخدام المحلي فقط.

كما لم يأتي التفاؤل بنجاح الجهود في هذا الجانب من فراغ فهناك عدة تجارب ناجحة في قطاعات مختلفة وغيرها من الكيانات الصناعية الضخمة كسابك وأرامكو والتي هي صناعات غير بعيدة عن الصناعات العسكرية كانت ناجحة في توطين الإنفاق بدلاً من الاعتماد على التوريد من الخارج، وبالتالي نجد أن الصناعات العسكرية مثلها مثل الصناعات الأخرى لها القدرة على توفير الكثير من الوظائف.

كذلك من عوامل النجاح أيضاً هو استمرار الدعم السخي الذي تقدمه حكومة خادم الحرمين الشريفين للصندوق الصناعي، حيث تولي اهتماماً كبيراً لتنمية الصناعة في المملكة، وليس أدل على ذلك موافقة المقام السامي قبل حوالي عام على استيفاء رأسمال الصندوق الصناعي غير المدفوع وزيادته بمبلغ إضافي مقداره ٢٥ مليار ريال، ليصبح إجمالي رأس المال ٦٥ مليار ريال، وذلك دعماً لمسيرة الصناعة الوطنية المتنامية.

وتأتي هذه الزيادة لتخدم التنمية الاقتصادية بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص، عبر تعزيز الاستراتيجية الصناعية السعودية لدخول المملكة مرحلة صناعات نوعية جديدة في مجالات الصناعات العسكرية والتعدين والطاقة المتجددة والصناعات التحويلية والسيارات والأدوية والإلكترونيات، إضافة إلى جهود زيادة المحتوى المحلي للصناعة وتعزيز القيمة المضافة ودعم المصنعين المحليين وتوطين الواردات. لذلك شهد رأسمال الصندوق عدة تطورات مرحلية منذ إنشائه برأسمال قدره ٥٠٠ مليون ريال حتى وصل ٦٥ مليار ريال، بهدف زيادة وتيرة دعم الصندوق للمشاريع الصناعية والإسهام في دفع عجلة التنمية الصناعية في المملكة، وزيادة فرص الاستثمار الصناعي، وإيجاد فرص عمل جديدة، ورفع معدلات النمو والازدهار للاقتصاد الوطني.

وتتمثل أهم أهداف ومهام الهيئة العامة للصناعات العسكرية في الآتي:

- اقتراح السياسات والاستراتيجيات والأنظمة واللوائح ذات الصلة بقطاع الصناعات العسكرية والصناعات المكملة لها.
- إدارة عمليات المشتريات العسكرية من الأسلحة والذخيرة والمعدات والتجهيزات والملابس العسكرية وعقود الصيانة والتشغيل الخاصة بالتسليح للجهات الأمنية والعسكرية بالمملكة، والمساهمة في فحص وقبول المنتجات والخدمات لضمان مطابقتها للمواصفات المطلوبة، مع مراعاة أن تكون الأولوية للشركات السعودية وفق ضوابط محددة تضعها الهيئة.
- إصدار تراخيص التصنيع للقطاعين العام والخاص المحلي والخارجي لإنشاء الصناعات العسكرية والصناعات المكملة لها بالمملكة، ووضع الضوابط والإجراءات المتعلقة بذلك.
- وضع المواصفات القياسية الخاصة بالصناعات العسكرية والصناعات المكملة لها.
- وضع آليات مراقبة قطاع الصناعات العسكرية والصناعات المكملة لها ومتابعة تطبيقها.
- إدارة وتطوير برنامج التوازن الاقتصادي فيما يخص قطاع الصناعات العسكرية والصناعات المكملة لها، والتفاوض مع الشركات الأجنبية لنقل التقنية وزيادة المحتوى المحلي.
- ادارة كافة عمليات البحث والتطوير في قطاع الصناعات العسكرية والصناعات المكملة لها، بما في ذلك تخصيص ميزانيات البحث والتطوير ونقل التقنية وإدارة مشاريع البحث والتطوير، وذلك بالاستفادة من المراكز البحثية والجامعات الداخلية والخارجية، وإنشاء مراكز بحثية حسب الحاجة.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لمواءمة مخرجات التعليم والتدريب الفني مع احتياجات قطاع الصناعات العسكرية والصناعات المكملة لها، والعمل على استقطاب الكفاءات الفنية إلى القطاع.
- وضع حوافز لتطوير قطاع الصناعات العسكرية المكملة لها.
- دعم المصنعين المحليين عن طريق نقل التقنية ومراعاة توزيع المشاريع بين الشركات المحلية والترويج للقطاع داخليا وخارجيا، والمساهمة في تأهيل المصنعين المحليين، وتوفير البنى التحتية، ودعم تصدير المنتجات العسكرية المحلية.
- عقد شراكات استراتيجية مع القطاع العام والخاص محليا وخارجيا لتحقيق أهدافها.





حجم استثماراته تتجاوز الـ 22 مليار ريال

المملكة تقترب من تشغيل أكبر مجمع صناعي بحري في الخليج

في الوقت الذي تتزايد فيه الحاجة لخدمات النقل البحري حول العالم، باعتبارها أكبر مصدّر للنفط الخام والعديد من المنتجات النفطية، تتهيأ المملكة مع مطلع عام 2019 للبدء في الأعمال الإنتاجية لأكبر مجمع صناعي بحري في منطقة الخليج يقع على الساحل الشرقي للمملكة في مدينة رأس الخير قُرب الجبيل الصناعية، وذلك بحجم استثمارات تصل إلى 22.5 مليار ريال، حيث سيعمل المشروع على تصنيع أربع منصات حفر بحرية وأكثر من أربعين سفينة تشمل ثلاث ناقلات نفط ضخمة سنوياً، إضافة إلى تقديم خدمات الصيانة اللازمة لأكثر من 260 مُنتَجاً من سفن ومنصات حفر بحرية.

وتأتي أهمية هذا المشروع، نظراً لما يمتاز به موقع المملكة من إطلالة على اثنين من أهم بحار التجارة العالمية، الخليج العربي والبحر الأحمر، وهو ما يدعم الخطط الرامية لتأسيس صناعات الأنشطة البحرية القادرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً في إطار مجمع للصناعات البحرية، فضلاً عن أنه سيلبي الحاجة المتزايدة إقليمياً إلى منتجات وخدمات الصناعات التي تقام على ساحل البحر إلى جانب صناعات شحن النفط والغاز. فيما سيمنح توطين الطلب داخل المملكة، والطبيعة التكاملية لعمليات المجمع البحري، الفرصة للمنافسة العالمية وتوطين الشركات ذات الصلة.

هذا المشروع الذي أطلق عليه «مجمع الملك سلمان العالمي للخدمات البحرية»، هو مشروع مشترك بين أرامكو السعودية والشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري) وشركة لامبريل للطاقة المحدودة وشركة هيونداي للصناعات الثقيلة المحدودة. وينتظر أن يوفّر المشروع ٨٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بحلول العام ٢٠٣٠، حيث يتكون من عدة أرصفة جافة، وأرصفة تحميل، وأرصفة داخل البحر، وجهاز متطور لرفع السفن، وكذلك لدعم العمليات، فضلاً عن أنه سيحتوي على ورش، ومكاتب، ومساكن مساحتها أكثر من ٨٠٠ ألف متر مربع، وساحة بناء وإصلاح سفن تتسع لإنتاج أكثر من ٣٧٠ ألف طن من الحديد الصلب سنوياً، تستطيع تصنيع أكثر من ٢٠ ألف طن من الأنابيب.

وكما هو معلوم، فإن حجم التجارة البحرية تضاعف منذ عام ١٩٩٠م، ومن المتوقع أن يتضاعف ثانية بحلول عام ٢٠٣٠، علماً أن نشاطات شحن المواد الصلبة والسائلة السعودية تُعد الأكبر على نطاق العالم. وتُعد القاعدة الصناعية البحرية في المملكة محدودة الحجم نسبياً ومشتتة، مقارنة بضخامة حجم النشاطات البحرية. وتقوم المملكة بتلبية حاجتها إلى المنتجات والصناعات البحرية عن طريق الاستيراد من مصنعي ومقدمي الخدمات البحرية حول العالم.

ومع محاولة مضاعفة العائد الناتج من حقول النفط والغاز، سوف تتزايد الحاجة للخدمات البحرية من حيث التنوع والكمية. وقد تم وضع هذا المشروع والشركات المصاحبة لتقديم مجموعة واسعة من الخدمات، وتلبية الطلب الإقليمي المتزايد على منتجات وخدمات الصناعات البحرية وصناعات شحن النفط والغاز.

وبالنظر للميزة الجغرافية، فإنه تتوفر للصناعة البحرية في المملكة مزايا تنافسية تعزز تأسيس هذه الصناعة، حيث إن التجارة البحرية في المملكة تمثل حوالي ٦٪ من السوق العالمي. وجغرافياً، تقع المملكة وسط خطوط التجارة العالمية



التي تربط آسيا مع إفريقيا، وأوروبا، والأمريكتين.

كما أن مدينة رأس الخير للصناعات التعدينية تحتل موقعاً استراتيجياً بالقرب من مرافق إنتاج النفط والغاز الرئيسة مثل رأس تنورة، والموانئ التجارية والصناعية مثل ميناء الجبيل الصناعي على الخليج العربي الذي يُعد مركزاً عالمياً للشحن والتصدير. وقد ساهم هذا الموقع الممتاز في إنشاء صناعات جديدة كبناء السفن التجارية والتي تشمل ناقلات النفط العملاقة، وأجهزة الحفر والمنصات البحرية، إضافة إلى ذلك، يهدف المجمع إلى توفير خدمات الصيانة والإصلاح والترميم لجميع المنتجات المذكورة.

وسوف يكون مجمع الملك سلمان للصناعات والخدمات البحرية أول مجمع في المنطقة من حيث الخبرة، والحجم، والمنتجات، والخدمات التي سيوفرها لعديد من القطاعات. وعلى وجه الخصوص، سيوفر المجمع إمكانيات بناء ناقلات نفط عملاقة جديدة، ستكون الأولى من نوعها إقليمياً.

وبالنسبة لأرامكو الشركة التي تستند إلى إرث يمتد لأكثر من ٨٠ عاماً في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني، والتي تقف وراء فكرة قيام الصناعة البحرية في المملكة، تعد استراتيجية توطين هذه الصناعة واحدة من أكثر المبادرات الواعدة التنافسية في قطاع الطاقة السعودي التي تتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ من حيث قدرتها على دعم التنمية الصناعية، وإيجاد فرص عمل للشباب السعودي. وكجزء من استراتيجية توطين الصناعة البحرية، تركز أرامكو على ٦ مبادرات رئيسية تستهدف قطاعات بحرية رئيسية توفر نظاماً بيئياً متكاملاً للصناعة البحرية للمنافسة محلياً وعالمياً: منها إنشاء شركة نقل بحري رائدة عن طريق دمج شركة فيلا مع أسطول ناقلات الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري «البحري»، إنشاء المجمع البحري في رأس الخير وسلسلة التوريد التابعة لها، توطين







أعمال الهندسة والإنشاء والتركيب، إنشاء مؤسسات رائدة في الخدمات البحرية، وتوفير الخدمات المالية البحرية. يذكر أن أكاديمية تدريب الشباب السعودي في مجال الصناعات البحرية جاهزة لبدء العمل في عام ٢٠١٧م.

فيما تستهدف المبادرة التي يجري العمل عليها إنشاء أكبر مجمع للصناعات والخدمات البحرية في المنطقة من حيث القدرات ونطاق الأعمال. والهدف الفعلي من هذا المجمع هو زيادة الأنشطة البحرية للمملكة لتنويع وبناء قدرات التصنيع والتصميم محلياً.

وسوف يمتاز موقع المجمع الصناعي البحري بإضافة بعض النشاطات غير المتوفرة إقليمياً مثل: إمكانات تصنيع ناقلات النفط العملاقة، وتحقيق وفورات الحجم من خلال ضخامة حجم الإنتاج، وتكامل التصميم والعمليات، والتكامل الصناعي من خلال توطين الصناعات المساندة مثل صناعة المعدات البحرية اللازمة وصناعات الصب والدرفلة.

كما سيقدم المجمع للمملكة مزايا عظيمة للاقتصاد، حيث من المتوقع زيادة إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٦٥ مليار ريال، وخفض الواردات بمقدار ٤٥ مليار ريال، وخلق ٨٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بحلول عام ٢٠٣٠.





قوامها أكثر من 28 مليون نخلة

"التمور" ثروة طبيعية هائلة تنتظر تفعيل 25 مقترحاً للتصنيع

رغم ما تتمتع به المملكة من ثروة طبيعية هائلة في مجال التمور تقدر بما يزيد عن 1.07 مليون طن من التمور الجيدة سنوياً، فضلاً عن ما توفره من فرص وظيفية للشباب، حيث يعد النخيل المحصول الأول بين محاصيل الفاكهة في المملكة من حيث المساحة والأهمية في البنيان الاقتصادي والزراعي. إلا أن وجود حزمة من المعوقات حالت دون استغلال هذه الثروة في مجال الصناعات التحويلية، إذ اقتصرت عمليات تصنيعه على التعبئة والتغليف في وقت بدأ يدخل التمر في كثير من المنتجات الغذائية الأساسية.

وبدأت المملكة تصنيع التمور في ستينات القرن الماضي، وأنشئ أول مصنع للتعبئة والكبس في المدينة المنورة، وبدأ إنتاجه في العام ١٩٦٤، بطاقة تقدر بثلاثة آلاف طن من التمور سنوياً، تلاه إنشاء مصانع عدة وصلت في العام ٢٠١١ إلى ١٤٥ مصنع، فيما يقدر عدد النخيل في المملكة بحوالي ٢٣,٧ مليون نخلة، ويصل عدد أصنافها بحوالي ٤٠٠ صنف تنتشر في مختلف المناطق الزراعية، وتتميز كل منطقة بأصناف معينة. في حين تحتل المملكة المركز الثاني عالمياً في إنتاج التمور بنسبة ١٥٪.

وبحسب إحصائية حديثة قامت بها الهيئة العامة للإحصاء، فإن إجمالي عدد أشجار النخيل في المملكة بلغ ٢٨،٥٧٠،٨٠٤ نخلة، إذ تتصدر منطقة الرياض المرتبة الأولى من حيث عدد النخيل تليها منطقة القصيم في لمرتبة الثانية بعدد ٦،٩٧٩،٧٥٣ نخلة وحسب نوع النخيل يُعد الخلاص الأكثر من حيث عدد الأشجار حيث بلغ عدد أشجاره ٧،٤٧٦،٧٦٠ نخلة من إجمالي عدد أشجار النخيل في المملكة، وجاء السكري الأصفر ثانياً إذ بلغ عددها ٤،٤٠٥،٤٨٣ نخلة.

وفي الوقت الذي تزداد فيه الحاجة إلى تطوير قطاع تصنيع التمور، وخصوصاً أنه يشكل ٢٠٪ من إنتاج المملكة الزراعي، لكن معوقات عدة تحول دون زيادة الاستثمار في هذه الصناعة، أبرزها تذبذب الأسعار، وبدائية معدات التصنيع، وارتفاع نسبة التالف أثناء التصنيع، وعدم توافر المخازن والمستودعات المناسبة، وضعف الدعاية وعدم توافر العمالة الكافية وضعف دراسات الجدوى.

ويشير خبراء في مجال تقنيات وتصنيع التمور، أن بعض المنتجات مثل العصائر والمربى لاقت صعوبة في التسويق في البداية، إلا أن شركات عالمية تعمل في صناعة حليب الأطفال اتجهت أخيراً لاستخدام التمر في منتجاتها. كما أنه يمكن الإفادة من التمر في انتاج البودرة والدبس، مشيرين إلى أن مستخلصات الأخير ذات قيمة غذائية عالية، كونه قليل السكر وعالي الآلياف ويمكن تصنيع البسكويت منه، وفي ذات الوقت تدخل بودرة التمر في كثير من المواد الغذائية مثل: الحليب المجفف، والألبان، والقهوة الفورية، حيث بدأت المملكة دراسات لإنتاج مشروبات طاقة منها، وأيضاً عصائر وسكر، ومواد صيدلانية مقوية للمناعة.

وفي تقرير بعنوان «الفرصة الاستثمارية في قطاع النخيل والتمور» أعدته وزارة البيئة والمياه والزراعة أشار إلى ٢٥ مقترحا لإنشاء مشاريع متخصصة في صناعة التمور والنخيل ومخلفاتهما، من بينها إنشاء مصانع لإنتاج الوقود الحيوي من التمور ومخلفات النخيل، ومصانع لإنتاج مضادات حيوية، وإنتاج مستخلص لعلاج احتشاء عضلة القلب، وإنشاء مصانع لإنتاج الكحول الطبي.

وجاء هذا التقرير ضمن مبادرة تبنتها الوزارة لتطوير قطاع النخيل والتمور في المملكة، تهدف إلى تحقيق ٦ أهداف ومرتكزات، هي زيادة الطلب على التمور السعودية محليا وبأسواق التصدير الرئيسية، وإنشاء علامة جودة تجارية متميزة للتمور يمكن الوثوق بها في الأسواق الدولية، وتعزيز مستوى ثابت من الجودة لتمور المملكة ومشتقاتها، وإنشاء منصة إلكترونية لتجارة التمور، وخفض تكاليف المعاملات، وإطلاق الحملات الدعائية لتحفيز استهلاك التمور داخل وخارج المملكة.

كما تناول التقرير ٥ مقترحات تسويقية هي مشاريع لإنشاء «كوفي شوب» تكون منتجاته ومشتقاته من التمور، ومشاريع لعمليات تغليف وتوزيع هدايا من التمور ومشتقاتها، وتطبيقات إلكترونية لتجارة التمور، ونقاط بيع جديدة في الفنادق والمرافق العامة، ومشاريع لإنشاء شركات تصدير وتسويق التمور خارجيا، و٢٤ مقترحا لمشاريع متخصصة في صناعة التمور والنخيل من بينها إنشاء مصانع لإنتاج الوقود الحيوي من التمور ومخلفات النخيل، ومصانع أخرى لإنتاج مضادات حيوية من مخلفات التمور، ومصانع لإنتاج مستخلص لعلاج احتشاء عضلة القلب، إضافة إلى مقترح لإنشاء مصانع لإنتاج الكحول الطبي من التمور.

وفي ذات السياق قدمت دراسات متخصصة مجموعة من الحلول لزيادة صادرات المملكة من التمور للخارج تتمثل في التفعيل والاستفادة من خدمات الهيئة العامة لتنمية الصادرات السعودية، ورفع مستوى الجودة للإنتاج، وإنشاء كيان يضع خطط إنتاج للتمور، ودراسة الأسواق العالمية وماهي الأصناف المطلوبة والتقليل من الأصناف غير المرغوبة عالميا أو تُحول إلى الصناعة التحويلية، ووضع خطة لتمور كل منطقة للمشاركة في المهرجانات الغذائية العالمية في أوروبا وأميركا وآسيا وتحديد الأصناف المرغوبة في كل جهة ودعم هذه الخطة من الجهات ذات الصلة مثل المركز الوطني لتسويق وتصدير التمور.

وبينت هذه الدراسات أن من الأمور المهمة التي تحتاجها صناعة التمور في المملكة هي دخول مستثمرين لقطاع التمور لتصنيع المنتجات المضافة مثل الكحول والخميرة والخل الجاف وصناعة الأثاث من المخلفات الخشبية، موضحة أن هذه الخطوة تحتاج إلى دراسة جدوى حقيقية من قبل المستثمرين أنفسهم. كما أشارت إلى أهمية أن تلعب سفارات المملكة في الخارج دوراً جوهرياً ومهماً يتمثل في زرع الثقة لدى الدول الأخرى في مصانع تمور المملكة، كما وأن على الملحقيات التجارية في تلك السفارات توثيق العقود، وضمان الزبون وربط تجار تمور المملكة بأقرانهم في الدول الأخرى. كذلك طالبت الدراسات بتقديم حزمة من التسهيلات للمصنعين ومصدري التمور، وثانياً دعم الصادرات أسوة بالدول الأخرى، فتونس مثلاً تدعم صادراتها، ومصر كذلك، لافتة إلى أنه آن الأوان لإنشاء شركات حكومية لشراء التمور بأسعار مشجعة.







توطين صناعة الدواء..

وضـــرورة حمايـــة الأمـــن الدوائـــي

في الوقت الذي تشكل فيه الصناعة الدوائية المحلية 20% من الاستهلاك الوطني للدواء و80% من الحاجة المحلية تستورد من الخارج بمبالغ طائلة، انطلقت دعوات تحث على ضرورة توطين صناعة الدواء وتقنياتها لحماية الأمن الدوائي وإبقاء نحو 20 مليار ريال تنفق سنويا في طلب الاستيراد، فضلاً عن الزيادة السنوية لهذا المبلغ التي تقدر بنسبة 10.4%. فيما يطالب المستثمرين في هذا النشاط بتدخل الدولة لدعم صناعة الأدوية الحيوية لأنها تمثل مستقبل الصناعة الدوائية في الوقت الحالي، إلى جانب أنها تعد رافدا مهما وتوفر فرص عمل مهمة للشباب السعودي.
كما أشارت دراسات مختصة إلى أهمية دعم القطاعين الحكومي والخاص للباحثين والباحثات السعوديين وللأبحاث الدوائية وبراءات الاختراع السعودية ليكون منتج سعودي خالص مما يساهم في منع احتكار المنتج الاجنبي والشركات الأجنبية.

وتتوافق هذه الدعوات مع أهداف برنامج التحول الوطني ورؤية المملكة ٢٠٣٠ بإحداث ثورة صناعية كبرى تنتظر المنتجات الدوائية السعودية من خلال رفع نسبة صناعة الدواء في السوق إلى ٤٠٪ بدلا من ٢٠٪ الحالية، أي بنحو الضعف، وهو الحجم المستهدف في الخطة المستقبلية، إلى جانب زيادة حصة قطاع الصناعات الدوائية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من ٠,٩٨٪ إلى ١,٩٧٪.

ويرى المختصين والمستثمرين في صناعة الأدوية المحلية أن هذه المبادرة تمثل قفزة صناعية كبيرة في تصنيع الدواء السعودي، متوقعين أن يدفع ذلك لزيادة القدرات التنافسية للمنتج الدوائي المحلي، وجذب مستثمرين جدد لمجال تصنيع الأدوية، وبالتالي مضاعفة إنتاج المصانع المحلية وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في الناتج المحلي وزيادة حجم الصادرات، لافتين إلى أن برنامج التحول الوطني تم العمل عليه بشكل كبير ودرس مختلف القطاعات الصناعية الهامة ومن ضمنها الصناعة الدوائية، وتظهر الحاجة إلى رفع حصة الأدوية المصنعة محليا من حجم سوق الدواء، وهو ما أشارت إليه المبادرة بوضوح.

وبحسب الدراسات فإن هناك فرصا كبيرة لمصانع الأدوية المحلية في الدخول في مجموعات علاجية جديدة وإنتاج أدوية ذات تقنية عالية، في ظل ما يتضمنه برنامج ٢٠٢٠ وما يظهره من دراية المسؤولين بأهمية دعم الصناعة الدوائية الوطنية وشراء المنتجات الوطنية من مختلف القطاعات الصحية.

وتعتبر الأدوية المصنعة محليا ذات فاعلية وجودة عالية، بالنظر لكون تسجيلها واعتمادها يأتي من خلال الهيئة العامة للغذاء والدواء التي يشهد لها الجميع بالتقدم والتطور وتطبيقها لأعلى المعايير المتبعة، في حين أن مصانع الأدوية لديها فرص كبيرة في الدخول إلى إنتاج أدوية تحتاج أدوات متقدمة وتكنولوجيا عالية، وأيضا هي فرصة كبيرة للمستثمرين الجدد للدخول في هذا المجال.

وفي غضون ذلك وضعت الهيئة العامة للغذاء والدواء، تسعة شروط وتنظيمات من شأنها أن تسهم في توطين صناعة الدواء في المملكة، وتشجع الاستثمار الأجنبي، وذلك بمشاركة خمس جهات حكومية باعتبار أن هذا التوجه يشكل أحد مشاريع التحوّل الوطني، وتشمل تلك الجهات الهيئة العامة للاستثمار، وهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية، ووزارة التجارة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة العمل، وذلك لتسهيل إجراءات مقدمي طلبات الاستثمار داخل المملكة، حيث يوجد هناك تعاونا وتنسيقا في هذا الجانب بين تلك الجهات وعدد من المصانع العالمية المرخصة حالياً والحاصلة على موافقات مبدئية.

وفي ذات الوقت أعادت الهيئة صياغة بعض فقرات قواعد تسعير الأدوية التي من شأنها دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتوطين الصناعة الدوائية في المملكة، ومنها: تشجيع شركات الأدوية الأجنبية على توقيع عقود مع مصانع الأدوية المحلية لتصنيع مستحضراتها في المملكة، إلى جانب تشجيع هذه الشركات على إنشاء مصانع في المملكة، وتسهيل إجراءات إصدار التراخيص اللازمة للمنشآت الصيدلانية.

في حين تتضمن التنظيمات الجديدة أيضا السماح للشركات الأجنبية بالتعاقد مع مصانع محلية، لنقل أي خطوة تصنيعية لمصنع محلي عن طريق التصنيع التعاقدي وفي هذه الحالة لا تتم مراجعة سعر المستحضر، بينما لا يسمح للمصانع المحلية بالتعاقد مع شركات أجنبية إلا بشروط أهمها مدى حاجة المملكة إلى المستحضر. وذلك علاوة على السماح للشركات الأجنبية المبتكرة بالاتفاق مع مصنع محلي لتصنيع المستحضر بترخيص ويعطى ميزة سعرية، لكن بشروط بينها تصنيع المستحضر المبتكر الثاني «تركيبة المستحضر المبتكر نفسها لكن باسم تجاري جديد»، ويكون السعر مماثلا لسعر مستحضر الشركة المبتكرة طوال فترة البراءة. كما أن للشركة مالكة براءة الاختراع حق تصنيع مستحضر ثالث للدواء المبتكر المسجل خلال فترة براءة الاختراع، في حال تصنيعه بالكامل في أحد المصانع المحلية فقط.

ووفقا للهيئة العامة للغذاء والدواء فإن عدد التراخيص التي صدرت لتأسيس مصانع للأدوية المحلية وصل إلى ٣٢ ترخيصا، فيما بلغ عدد الطلبات الجديدة لتأسيس مصانع ٨ طلبات، في الوقت الذي تمثل فيه هذه الصناعة أهمية كبرى لتنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل الوطني، وتعتبر من الصناعات الحيوية التي تسعى الدولة إلى دعمها وتنميتها.

فيما أشارت إحصائيات الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية « مدن"، إلى أن هناك أكثر من ٩٠ مصنعا ما بين قائم وتحت الإنشاء في مجال الصناعات الدوائية وصناعة الأجهزة والرعاية الصحية تعمل في المدن الخاضعة لإشرافها.







يهدف لإحداث نقلة تنموية هائلة

الصناعات التحويلية.. التوجه القادم لاستغلال وفرة المواد الخام

تتجه المملكة خلال المرحلة القادمة نحو التركيز على الصناعات التحويلية سعياً لإحداث نقلة تنموية هائلة لهذا القطاع التنموي الحيوي، وذلك من خلال استغلال ثروة ووفرة المواد الأولية الخام واللقيم التي تضخ من قبل المصانع الأساسية الضخمة للبتروكيماويات بالمدن الصناعية الجبيل وينبع ورأس الخير ورابغ وغيرها، والتي تقدر طاقاتها الإنتاجية بنحو 150 مليون طن متري سنوياً، وتطوير سبل توظيفها لصالح تنمية الصناعات التحويلية الوطنية وتنويع منتجاتها النهائية والاستهلاكية ووقف استيرادها، وفتح آفاق لاستثمارات ضخمة لقطاع الصناعات التحويلية تقدر بنحو 100 مليار ريال، وسط دعم وتشجيع كامل من الحكومة والقطاعات الصناعية ذات العلاقة.

فيما يتوقع أن يساهم هذا التوجه في خلق مناخ استثماري خصب لتوطين الصناعة والتقنية التي ستعود فائدتها لقطاعي الصناعات البتروكيماوية والتحويلية معاً، وتوفير منتجات استهلاكية ذات طلب عال في المملكة مثل قطع الغيار وغيرها والمواد الأولية وإتاحة الفرص الوظيفية لعشرات آلاف الكوادر السعودية المؤهلة.

ويرتكز هذا التوجه الصناعي الجديد على إيجاد علاقة تكاملية بين الصناعات الأساسية والصناعات التحويلية اعتماداً على مفهوم دعم سلسلة القيمة المضافة من خلال استغلال وفرة المواد الخام وتصنيعها محلياً بدلاً من تصديرها وصولاً للمنتج النهائي للمستهلك، في وقت رحبت كافة المصانع البتروكيماوية الضخمة بالمملكة بهذا التوجه الطموح حيث بادرت أغلبها، فضلاً عن قادة الصناعة البتروكيماوية والتكريرية في العالم ومنها شركات سابك وأرامكو ومعادن وبترورابغ وصدارة وساتورب والتصنيع وسبكيم وشيفرون السعودية والصحراء وغيرها، وذلك بتسخير طاقاتها وتقنياتها واستثماراتها للتغلب على تحديات ومخاطر عدم وفرة اللقيم محلياً والمضي قدماً نحو تعزيز العلاقات بين المنتج الأساسي والتحويلي وتعظيم الفائدة المضافة لموارد المملكة الطبيعية.

واتساقاً مع هذه الخطوة الجبارة بدأت المجمعات البتروكيماوية الضخمة بالمملكة والتي بزغ فجرها وازدهارها في القلعتين الصناعيتين الجبيل وينبع، بخطى ثابتة لإقامة صناعات كيماوية تحويلية فرعية لها خارج منظومة مواقعها التصنيعية المنحصرة بالجبيل وينبع الصناعيتين، وذلك إنفاذا لخطط المملكة للاستراتيجية الصناعية في أن تعم الصناعات مختلف مدن المملكة من أجل الرخاء الاقتصادي ليجوب خارطة المملكة شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، حيث سارعت كل من شركة التصنيع الوطنية وشركة سبكيم في تفعيل رؤية حكومة المملكة الثاقبة في تنويع مواقع التصنيع، إذ اتجهت الشركتان ولأول مرة في

تاريخها نحو مدن حائل وجازان والرياض بضخ نحو ٣ مليارات ريال لإقامة مصانع جديدة في تلك المدن فريدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط تعتمد أساساً على منتجات الشركتين من المواد الأولية والقيم التي تصنعها في مجمعاتها بالجبيل وينبع الصناعيتين.

كما بادرت شركة التصنيع الوطنية بالمضي قدما وإنجاز خطوات متقدمة في بناء وتشييد أربعة مشروعات صناعية في حائل تابعة لشركة الرواد الوطنية للبلاستيك «رواد» المملوكة بالكامل لشركة التصنيع تشمل مشروع إنتاج الأفلام البلاستيكية المستعملة في البيوت المحمية الزراعية، ومشروع الطبليات البلاستيكية، ومشروع الأنابيب البلاستيكية، ومشروع للخزانات الصحية المستخدمة في المياه والصرف الصحي، بتكلفة إنشائية تبلغ ٥٠٠ مليون ريال ومن المتوقع أن تبدأ التشغيل التجريبي في سبتمبر من عام ٢٠١٥ الجاري.

وتؤمل التصنيع من مشاريعها الجديدة في حائل دفع مساهمتها الوطنية لتطوير البنى التحتية والثقافية للمناطق النائية، وتأهيل الكوادر البشرية في تلك المناطق حيث وصلت نسبة السعودة في مشاريع حائل إلى ٧٥٪ منهم سعوديون وغالبيتهم ينتمون لمنطقة حائل، وهو ما كان مخطط له لهذه المشروعات أن توفر مزيداً من فرص العمل لمواطني المنطقة بعد تدريبهم وتأهيلهم لإنجاز الأعمال المطلوبة في هذه المشروعات.

وفي ذات الوقت اتجهت شركة التصنيع صوب جازان لتمضي قدما في خططها التنموية نحو تطوير الصناعة في المملكة وإبرازها إقليمياً وعالمياً، والاستمرار في مشاريعها التي تحقق دعما إضافيا لمصانعها الحالية حيث تنفذ حاليا مشروعا صناعيا ضخما جديدا في جازان المتمثل في مشروع مصهر كريستل للالمينيت الذي بلغت تكاليف تنفيذه ٢,٦٢ مليار ريال، ويعتبر هذا المشروع داعما لمصانع الشركة الحالية بتوفير المواد الخام لإنتاج مادة ثاني اكسيد التيتانيوم مما يعطي قطاع ثاني اكسيد التيتانيوم دعما لمواجهة تحديات المنافسة العالمية. ويتخصص المصنع بمعالجة المادة الخام من الإلمينيت ويحولها إلى ثاني أكسيد التيتانيوم لاستخدامها في صناعة صبغات ثاني أكسيد التيتانيوم التي تستخدم بشكل واسع بشكل يومي في كثير من المنتجات مثل الدهان والورق والمواد البلاستيكية والحبر والمطاط وغيرها من المواد، في وقت توفر شركة اوتوتيك الفنلندية أفضل تقنيات صهر السبائك الحديدية، الموافقة لمعايير الاتحاد الأوربي، لمصهر كريستل في مدينة جازان الاقتصادية الذي سوف يركز على صناعة ثاني أكسيد التيتانيوم.

وتشير خطط المصنع إلى أن المصهر سوف ينتج ٥٠٠ ألف طن متري من ركام ثاني أكسيد التيتانيوم، بالإضافة إلى ٢٣٠-٢٣٥ ألف طن متري من الحديد الخام الذي سوف يستخدم لتغذية مصانع الحديد المحلية لأول مرة في تاريخ المملكة والشرق الأوسط، وتشمل مشاريع كريستل خططا توسعية في المستقبل لزيادة القدرة الإنتاجية إلى مليون طن متري.

ومن المخطط أن يعزز المصهر منافسة كريستل القوية في السوق ودعمها في تغطية النقص الدولي في ركام ثاني أكسيد التيتانيوم خلال السنوات القادمة، وسوف توفر مناجم كريستل في أستراليا معدن الإلمينيت للمصهر، فضلاً عن قدرة المصنع توفير معدن التيتانيوم محليا للمرة الأولى في تاريخ المملكة والمنطقة، في وقت يفتح المصنع الباب على مصراعيه لتوفير ٥٧٠ وظيفة لصالح الشباب السعودي بنسبة سعودة تبلغ ٧٥٪ وفق تأكيدات الشركة.

وعلى العيد ذاته تسلك شركة سبكيم الاتجاه ذاته حيث تمضي بخطى متسارعة في إنشاء وتشغيل مشروعات تحويلية في كل من مدينتي حائل والرياض بقيمة إجمالية لاستثماراتها تبلغ ٢٦٠ مليون ريال، سعياً لمواكبة الخطط الحكيمة لحكومة المملكة واستراتيجيتها الصناعية المدروسة التي تهدف لضرورة تنويع مواقع التصنيع والمنتجات الصناعية في مختلف أنحاء المملكة لتحقيق القيمة المضافة والقوة الصناعية وتعزيز المنافسة الخارجية وفتح فرص وظيفية، وهذا ما دفع الشركة للمبادرة بإقامة أولى مصانعها التنموية في منطقة حائل لدعم خطط إحداث نقلة صناعية واعدة بالمنطقة تواكب قرار الشركة بالتوجه نحو الصناعات التحويلية ضمن مشاريع المرحلة الثالثة التي بدأت الشركة في تنفيذها.

وإنفاذاً لتلك الرؤى سارعت سبكيم بتأسيس الشركة السعودية للمنتجات المتخصصة للصناعة بهدف إنشاء وتشغيل مشروعات تحويلية في المملكة، وذلك تنفيذاً لالتزامها بما جاء في كتاب تخصيص الوقود واللقيم اللازم لمشروع إنشاء مصنع خلات الإيثيل ومصنع خلات فينيل الإيثيلين ومصنع مركبات الأسلاك والكابلات والصناعات التحويلية الصادر من وزارة البترول والثروة المعدنية.

وبدأت سبكيم تشغيل مصنع أفلام خلات فينيل الإيثيلين الذي تقدر تكلفته الإجمالية بنحو ١٥٠ مليون ريال وبطاقة إنتاجية سنوية قدرها ٤٠٠٠ طن متري، من أفلام خلات فينيل الإثيلين، وقد حصلت الشركة على التقنيات الضرورية للتصنيع من شركة متسوي للكيماويات توهيسيلو اليابانية، ويقع على مساحة ٤٠ ألف متر مربع، وسوف يتم تسويق المنتج عن طريق شركة سبكيم للتسويق إحدى الشركات التابعة لسبكيم، وتمويل المشروع عن طريق الشركة وقروض من جهات تمويلية محلية.

في وقت يعتبر هذا المشروع الأول من نوعه في منطقة الخليج، ويؤمل تجسيد خطط سبكيم بأهداف المملكة التي تسعى لأن تصبح واحدة من القوى الدافعة في مجال الطاقة المتجددة، حيث تستخدم أفلام خلات فينيل الإثيلين في صنع ألواح الخلايا الشمسية المستخدمة في إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، إضافة إلى استخدامها في إنتاج السيليكون البلوري وإنتاج أفلام الطاقة الشمسية الضوئية كون مادة أفلام خلات فينيل الإثيلين تعد الأكثر فاعلية والأقل تكلفة لتغليف الخلايا الشمسية الزجاجية، ويعتبر إقامة هذا المشروع في مدينة حائل فرصة داعمة لإيجاد فرص استثمارية لمشاريع جديدة تستخدم هذا المنتج، إضافة إلى خلق العديد من الفرص الوظيفية لأبناء منطقة حائل.

كما أدارت سبكيم بوصلتها في تنويع مواقع مصانعها باتجاه العاصمة الرياض لتشييد مشروع إنتاج قوالب معدنية متخصصة بتكلفة تقدر بحوالي ١١٠ ملايين ريال، وبطاقة إنتاجية سنوية قدرها ١٠٠٠ طن متري، من قوالب معدنية متخصصة لصناعة منتجات البلاستيك، بعد أن ظفرت الشركة بالحصول على التقنيات الضرورية للتصنيع من الشركة الألمانية لتصنيع المعدات «كيفر وركزجبو» ويخطط لتسويق المنتج عن طريق الشركة ذاتها، وتمويل المشروع عن طريق الشركة، وقروض من جهات تمويلية محلية.

وتستخدم القوالب المعدنية في تصنيع وتشكيل أنواع متعددة من القوالب والسبائك المستخدمة في مصانع البلاستيك والتغليف، وقد تم توفير وتهيئة البنية التحتية اللازمة للمنشأة لتصميم أي منتج صناعي أو تجاري، إذ يتم عمل النماذج الأولية وإنتاج المنتج كاملا من خلال تصميم القوالب أو السبائك حسب المعايير اللازمة، حيث تتوافر الخبرة الفنية العالية لدى الشركة الألمانية بصفتها مزود التقنية في مجال تصنيع الأدوات والسبائك للمنشأة.









«صندوق التنمية الصناعية»

يستعرض التحديات التي تواجه الصناعة السعودية

في هذه المرحلة التي تخطو فيها المملكة بجدية نحو بدايات القرن الحادي والعشرين، فإن التصنيع سيظل الخيار الاستراتيجي الأمثل للإسراع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. إلا أنه ومع تشكل مناخ اقتصادي مستقبلي يتسم بالانفتاح وشدة المنافسة وازدياد وتيرة المستجدات الاقتصادية والمعلوماتية والتقنية وغيرها من سمات العولمة، تبرز العديد من التحديات التي تواجهها جميع الاقتصادات وقطاعات الأعمال في العالم، ومن ثم تتشكل تحديات كبيرة لمستقبل القطاع الصناعي في المملكة وبالتالي وتبعاً لذلك ومع تسارع تداعيات مناخ الانفتاح والعولمة، يبرز العديد من المحاور التي تعتبر من التحديات المهمة في مستقبل الصناعة السعودية.

ونستعرض فيما يلي ملامح بعض أبرز هذه التحديات:

تطوير القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية :

يعتبر الارتقاء بالمقدرة التنافسية إلى مستوى العالمية لمنتجات الصناعة السعودية ضرورياً ليس فقط لكسب حصص في أسواق التصدير العالمية، وإنما أيضاً للمحافظة على حصص الأسواق المحلية وتعزيزها. وتتطلب مواجهة هذا التحدي من الوحدات الصناعية بالمملكة العمل على رفع معدلات الإنتاجية والجودة إلى المستويات القياسية العالمية.

مواكبة التطورات في الأسواق العالمية :

كما هو مشاهد الآن، فإن التطور والتغير في الأسواق العالمية ومجالات التقنية يشهد إيقاعاً متسارعا مما يشكل تحدياً كبيراً لقطاعات الأعمال في العالم وللقطاعات الصناعية

على وجه الخصوص. وتحتم مواجهة مثل هذا التحدي استحداث آليات تتسم بالمرونة في الإدارة والتصميم والإنتاج والتسويق وغيرها من مجالات العمل الصناعي في المملكة.

نقل وتوطين التقنية :

تحتل التقنية دوراً حاسماً في زيادة الإنتاجية، مما ينعكس بصورة مباشرة على المقدرة التنافسية للمنتجات الصناعية.
ومن هنا فإن بناء قاعدة تقنية صلبة يعد أحد ركائز المستقبل الصناعي الواعد.
وفي هذا الخصوص فإن المملكة، وبالرغم من الإنجازات التي تمت في مجال نقل التقنية، بحاجة إلى مضاعفة المقدرات التقنية لصناعتها الوطنية. ولكن الأهم من ذلك كله يتمثل في المحاولة الجادة لتطوير التقنية التي تم توطينها وذلك من خلال الأبحاث سواء داخل المؤسسات الصناعية أو بالتعاون مع الجامعات والمراكز العلمية المتخصصة، وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية عالية التقنية.

التعامل مع تشريعات ومستجدات منظمة التجارة العالمية :

حيث أن المملكة عضواً في منظمة التجارة العالمية فإن هنالك حاجة للتكيف مع قواعد المنظمة والتي تلتزم بها جميع الدول الأعضاء. ويبقى الهدف العام متمثلاً في إتباع استراتيجيات تعمل على الاستفادة القصوى من إيجابيات الانضمام للمنظمة مع العمل على احتواء وتقليل الآثار السلبية. وقد يكون من الضروري أيضاً لهذه الاستراتيجيات أن تأخذ في الحسبان ما يستجد من تحديات مستقبلية في إطار قواعد المنظمة ودخول موضوعات جديدة مثل البيئة والعمالة وغيرها.

البيئة الصناعية وإطار التنمية المستدامة:

من المؤكد أن الاهتمام الحالي بالبيئة سوف يحظى بزخم متزايد في المستقبل. وعليه فإن الحفاظ على سلامة البيئة الصناعية، وما يستلزم ذلك من جهود وتقنيات لاحتواء الآثار السلبية، يعد أحد تحديات المستقبل للقطاعات والوحدات الصناعية بالمملكة.

تطوير مقدرات القوى العاملة السعودية:

تعتبر مهارات ونوعية القوى العاملة الصناعية من العوامل الحاسمة في إطار تطور التنمية الصناعية والمقدرة التنافسية للصناعات مستقبلاً. وفي سبيل تطوير مقدرات القوى العاملة السعودية بات ضرورياً مراجعة وتكثيف مجالات ونوعية التعليم والتدريب الفني والمهني بحيث تتناسب مخرجات هذه المؤسسات مع احتياجات الشركات الصناعية في مختلف التخصصات.

تطوير الإدارة الصناعية:

كما هو معلوم، فإن تحسين الأداء والإنتاجية في المنشآت الصناعية يعتمد على كفاءة ونوعية الإدارة في هذه المنشآت. ويكتسب ذلك أهمية كبرى إزاء ما هو متوقع من تزايد المنافسة العالمية وسرعة تطورات الأسواق والتقنية. كما وأن هناك حاجة لمزيد من الاهتمام بهذا الجانب في الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل غالبية الوحدات العاملة في الصناعة السعودية.

تنفيذ وتطوير مفهوم التكامل:

من المعروف والمشاهد في تجارب الإدارة الصناعية الحديثة أن بعض التوسعات الرأسية في صناعات معينة (في نفس المصنع) قد لا تأتي بالفوائد المرجوة. حيث يتلاشى التركيز على التخصص في المنتج الأساسي الذي يتميز به المصنع مما يؤدي إلى خفض الفعالية وارتفاع التكاليف التشغيلية، وفي بعض الأحيان تفقد المشاريع حصصها في السوق. لذا يتعين على المصانع خصوصاً الكبيرة منها الاعتماد على مصانع أخرى، وحبذا لو كانت محلية، في تأمين احتياجاتها من المنتجات الأخرى، وذلك لكي تتمكن من تركيز تطوير منتجاتها الأصلية والمنافسة سواءً محلياً أو خارجياً.

زيادة توفير الموارد والاستثمارات في القطاع الصناعي:

بالرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها الصناعة في المملكة، إلا أن مساهمة القطاع الصناعي من إجمالي الناتج المحلي تبقى دون الطموحات. وللقيام بدور أكثر فاعلية لزيادة مساهمات القطاع، فإن هناك حاجة لتكثيف توجيه الموارد والاستثمارات، خصوصاً في قطاعات الصناعات التحويلية. وتستلزم مقابلة هذا التحدي تكاتف الجهود الحكومية بتعاون أوثق مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي عبر تطوير بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار بالمملكة من أجل الارتقاء بمعدلات الاستثمار في هذا القطاع.





Cornell
SC Johnson College of Business

INSEAD
The Business School for the World®

WIPO
WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION

GLOBAL INNOVATION INDEX 2018

Energizing the World with Innovation





2017 بداية التحول...
مشاريع وبرامج طموحة تعزز الاقتصاد السعودي

بدأت المملكة العام الماضي 2017م في تنفيذ إصلاحات اقتصادية ضخمة، تعزز التحول إلى اقتصاد قوي متنوع ومتعدد المصادر لا يعتمد على النفط. وصاحب هذه الإصلاحات إعلان مجموعة من المشاريع والبرامج والقرارات، وفي مقدمتها إعلان صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة، عن إنشاء مدينة «نيوم» وهو مشروع طموح يندرج في إطار «رؤية 2030م»، وستكون نتيجته منطقة خاصة ضخمة لها تشريعاتها وأنظمتها الخاصة، وتحاكي مستقبل البشرية على مختلف المستويات. إذ سيتم دعم المشروع باستثمارات تبلغ قيمتها 500 مليار دولار أمريكي من قبل السعودية متمثل في صندوق الاستثمارات العامة، إضافة إلى المستثمرين المحليين والعالميين، كذلك الإعلان عن أكبر مدينة ترفيهية ورياضية وثقافية في العالم في موقع (القدية) بمدينة الرياض، والكشف عن مشروع البحر الأحمر السياحي العالمي. كما شهد العام الماضي 2017م خطوات لإعادة هيكلة الدعم وإصلاح منظومة أسعار الطاقة وبدء صرف الدعم ضمن حساب المواطن، فضلا عن تطبيق الضريبة الانتقائية على السلع الضارة، وإنجاز ملف تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي يبدأ تطبيقها في اليوم الاول من شهر يناير 2018م، فضلا عن الشروع في تحديد القطاعات المشمولة ببرامج خصخصة القطاعات الحكومية، وغيرها من المشاريع الإستراتيجية، إضافة إلى تتويج حصاد عام 2017 بإجراءات غير مسبوقة لمكافحة الفساد المالي والإداري.





فيما يرى محللون اقتصاديون، أن هيكلة الاقتصاد دفعت المملكة لاتخاذ خطوات مهمة في مقدمتها الإعلان عن مشاريع اقتصادية عملاقة تتوافق وتنسجم مع تنفيذ «رؤية المملكة ٢٠٣٠م"، مشيرين إلى أن هذه الخطوات مضت كما هو مخطط لها، ما انعكس على ميزانية توسعية لعام ٢٠١٨م. وبينوا إن مكافحة الفساد كان العنوان الأبرز للأحداث الاقتصادية في عام ٢٠١٧م التي لها تأثير مباشر ومهم في تحقيق «رؤية المملكة ٢٠٣٠م». حيث إن الجميع يعلم أن الفساد يعتبر العقبة الرئيسة أمام تحقيق أي إنجازات اقتصادية وتنموية وسياسية.

وأضافوا «يأتي بعد ذلك العديد من الاتفاقيات والقرارات الاقتصادية والإصلاحات في بيئة الأعمال التي تصب في مصلحة هيكلة الاقتصاد السعودي بشكلٍ مناسب»، مشيرين إلى أن هذه الهيكلة وما يرافقها من إصلاحات قد تكون مؤثرة وصعبة بشكل مؤقت؛ لأنَّ الإصلاح والتغيير يتطلبان علاجا وحلا، وهو ما سيترافق مع صعوبة التطبيق أو الألم إن صحت التسمية، ولكنَّ تأثيرها على المدى الطويل سيكون إيجابيا لتحويل اقتصاد المملكة

مبادرات محفظة المشاريع الكبرى

برنامج صنـــــدوق الإستثمارات العامة

مشروع البحر الأحمر



يقع على طول الساحل الشمالي الغربي

34,000 كم٢ مساحة المشروع

- جزر طبيعة وخلابة
- معالم ثقافية مميزة

مشروع القدية



يقع جنوب غرب مدينة الرياض

334 كم٢ مساحة المشروع

.وجهة الترفيه في المملكة
.مجمعاً للأنشطة والاكتشاف والمشاركة

مشروع نيوم



يقع شمال غرب المملكة العربية السعودية

26,500 كم٢ مساحة المشروع

.مركز المستقبل الاقتصادي
.نموذج عالمي رائد في مختلف جوانب الحياة
.مدينة جديدة ممتدة بين 3 دول

رؤيـــة VISION 2030 المملكة العربية السعودية KINGDOM OF SAUDI ARABIA

www.pif.gov.sa

المصدر: وثيقة برنامج صندوق الاستثمارات العامة © 2017

إلى اقتصاد حر ومتنوع المصادر غير معتمد على النفط. كما أشاروا إلى أنَّ عام ٢٠١٧م حدثت فيه كثير من المكاسب الاقتصادية المهمة التي تمثلت في انفتاح العلاقات السعودية الاقتصادية الخارجية سواء مع روسيا والصين والدول الآسيوية الأخرى، وأمريكا والدول الأوروبية في مجالات على مستوى النوع وليس الكم التي من بينها إنشاء صناعات قوية كالصناعات العسكرية في المملكة، لافتين إلى أن الإصلاحات الاقتصادية قد تكون مؤلمة في بداياتها لكن في نهاية الأمر ستعاد بلورة الاقتصاد والمنظومة الخاصة به ليتكيف مع التغييرات؛ إذ تؤكد غالبية التقارير الاقتصادية المحلية والدولية أنَّ الاقتصاد السعودي سيستفيد من هذه المعالجات والإصلاحات الاقتصادية.

كذلك أوضح المحللين إن عام ٢٠١٧م لم يكن عاما اعتياديا كباقي الأعوام بل كان عاما استثنائيا شهد مراحل من التحول الاستراتيجي لنمط المعيشة والأسواق، مؤكدين أن القرارات الصادرة من القيادة تعد نقلة نوعية للاقتصاد السعودي للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المؤسسي المنتج، وكذلك تأسيس عديد من الشركات والصناديق الاستثمارية والتنموية التي ستقود الاقتصاد السعودي من اقتصادات دول الأسواق الناشئة إلى اقتصاديات الأسواق الدولية الكبرى الناضجة ليعكس وجود المملكة في مجموعة **G20**، الأمر الذي يؤثر إيجابا في اقتصادات الفرد وفي المشاريع التنموية.

وأضافوا: «إن المتتبع لأعمال مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وما يحتوي من برامج يجعلنا متفائلين لمستقبل مشرق لهذا الوطن المعطاء، حيث سيذكر التاريخ هذا العام التحولي وما احتوى من قرارات سنرى ونعيش أثرها الإيجابي في الأعوام المقبلة لتكون المملكة بلد الحالمين والمجتمع الحيوي والاقتصاد المتين المبني على أسس علمية، وقد نتج عن ذلك إعلان الميزانية التاريخية لعام ٢٠١٨م، إذ إن هذه النقلة النوعية التي نشهدها هي خلاصة خبرة ملك يبني بيد ويحارب بيد، وطموح ولي عهد له عين ثاقبة في استشراف المستقبل والعمل عليه».

ومن بين الأحداث الاقتصادية المحفزة للاقتصاد الوطني إقرار ٧٠ مليار ريال لدعم شركات المقاولات العامة، وإعادة البدلات، وتوقيع اتفاقيات توطين الصناعات العسكرية، وإدارة الصندوق السيادي لدعم التنمية المستدامة في المملكة، علاوة على إطلاق حملة مكافحة الفساد، وصندوق الصناديق لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتطبيق الفعلي لضريبة القيمة المضافة.

ومن المتوقع أن يثري الناتج المحلي الإجمالي للمملكة على المدى الطويل وبقيمة مضافة تزيد على ٤٠٠ مليار دولار، الذي من شأنه تعزيز الدور الإقليمي المحوري للمملكة سياسياً واقتصاديا والحد من هجرة الرأسمال الوطنية للخارج، وتوفير وظائف بشكل غير مسبوق ليصبح ٢٠١٧م عام توليد الوظائف بامتياز، وصنع نقلة نوعية للاقتصاد الوطني وتحقيق قيمة مضافة نتيجة تنشيط الصادرات على حساب الواردات. كما أن المملكة من خلال تبنيها الابتكار والإبداع للانتقال من اقتصاد الندرة إلى اقتصاد المعرفة، سيحقق بيئة للحالمين الجدد بخطى ثابتة نحو المستقبل.

وشهد عام ٢٠١٧م أحداثا اقتصادية عديدة في السعودية من أبرزها، إعلان البدء في إصدار التأشيرات للمستثمرين الأجانب إلكترونيا خلال ٢٤ ساعة، و٢٥ مبادرة لدعم قطاع المقاولات في المملكة، وإصدار أول ترخيص لتصدير الأسمنت بعد توقف دام عدة سنوات، وإجراءات جديدة لفسح البضائع في الموانئ السعودية خلال ٢٤ ساعة، وإلزام الأراضي التجارية والسفارات والجهات الحكومية بالتسجيل في «إيجار»، وإطلاق المركز الوطني للتخصيص المنصة الرقمية لخصخصة القطاعات الحكومية، وإطلاق وزارة الإسكان أولى دفعات سكني بتخصيص ١٥٦٥٣ منتجا موزعا على مناطق المملكة، وإصدار السعودية أول قائمة للمشمولين بقانون «فاتكا».

كما شهد العام ٢٠١٧م إنشاء أربعة مدن صناعية ملائمة لعمل المرأة في السعودية، وإعادة جميع البدلات والمكافآت والمزايا المالية لموظفي الدولة من مدنيين وعسكريين، وتأسيس شركة وطنية تتنافس عالميا في مجال الصناعات العسكرية، واتفاقية اقتصادية مع بكين بقيمة ٢٠ مليار دولار، وقمة سعودية – أمريكية في الرياض تمخض عنها ٥٨٨ مشروعا مشتركا وتبادل تجاري، والترخيص لـ ١٩ شركة أمريكية بملكية كاملة، وإعلان «أرامكو» تشغيل أحد أكبر مجمع عالمي للصناعات البحرية في المنطقة في ٢٠١٩م.

ومن أهم الأحداث الاقتصادية في ٢٠١٧م، الإعلان عن إنشاء مدينة للطاقة الصناعية في الشرقية، وإنشاء صندوق التنمية الوطني، وإطلاق المحاكم التجارية في السعودية، وتأسيس صندوق الصناديق لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء بنك صادرات جديد برأسمال ٣٠ مليار ريال لتشجيع نشاط التصدير ودعم مشاريع الصناعة والتعدين في المملكة. وتدشين ٢١ مشروعا تنمويا بقيمة سبعة مليارات ريال في المدينة المنورة، وإعلان منتدى الرياض الاقتصادي عن ٣٧ مبادرة توظيف، إطلاق وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مشروع حماية أجور العمالة المنزلية، وإطلاق ١٤ مبادرة بمليارى ريال لحماية البيئة، وتوقيع الهيئة الملكية للجبيل وينبع ٣٠ اتفاقية وعشرة عقود بقيمة إجمالية تجاوزت ١٩ مليار ريال، وموافقة وزارة المالية على تمويل عدة مشاريع صحية وتعليمية وفندقية بقيمة ٨٥١ مليون ريال.

مشاريع ضخمة أعلن عنها هذا العام

1 مشروع القدية 2 رؤى مكة 3 بوابة الدرعية
4 مشروع نيوم 5 رؤى المدينة 6 الطائف الجديد
7 داون تاون جدة 8 الفيصلية 9 مشروع البحر الأحمر



SaudiProjects

مشاريع السعودية



الصناعات اليدوية السعودية...بعد حضاري واقتصادي لعقود عديدة

تمثل الصناعات والحرف اليدوية ثقافة حضارية للمجتمعات الانسانية القديمة كافة، وهي تعكس رغبة انسان هذه المجتمعات في تلبية احتياجاته، كما أنها ارث حضاري تتعاقبه الأجيال. فالصناعات والحرف اليدوية في المملكة العربية السعودية متنوعة لتنوع ثقافة مناطقها ولها بعد حضاري تاريخي متوافق مع البعد الحضاري والتاريخي للإنسان على وجه الارض.

وايمانا من حكومة المملكة لتراث بلاد الحرمين الشريفين وما تمثله الحضارات المتواجدة فيها من عمق تاريخي لها حرصت على دعم هذه الصناعات والمشتغلين بها ومن لديهم مهارات العمل اليدوي عبر البرنامج الوطني للحرف والصناعات اليدوية حيث يحرص البرنامج على تقديم المسابقات لأصحاب الحرف المتميزة والحرفيين في التصميم والإبداع والابتكار في المنتجات اليدوية، إذ استحدثت الهيئة العامة للسياحة والآثار ممثلة في البرنامج الوطني لتنمية الحرف والصناعات اليدوية في المملكة جائزة عكاظ السنوية في مجال الابتكار في الحِرف والصناعات اليدوية داخل جميع أرجاء المملكة، من أجل التعريف بالحرفيين والاهتمام بهم وتشجيعهم على الابتكار و الإبداع واستمرار العطاء وتنمية مهاراتهم و صقلها في مجال الحرف والصناعات اليدوية، فضلاً عن التعريف أيضا بالصناعات اليدوية الحرفية بالمملكة وعرضها في الخارج وفتح أسواق عمل جديدة لها.

ومن أبرز الصناعات والحرف اليدوية التي تشتهر بها المملكة:

مصنع كسوة الكعبة المشرفة:

يقع هذا المصنع في مكة المكرمة، حيث تم انشائه في العام ١٣٤٦هـ كدار خاصة لعمل صناعة كسوة الكعبة المشرفة، وذلك باقتراح من الشيخ عبد الرحمن مظهر حسين الانصاري والذي كان أول مدير للمصنع واستمر العمل في إنشاء كسوة الكعبة المشرفة إلى أن تم تجديد المصنع وتحديثه وافتتح في عام ١٣٩٧هـ بأم الجود بمكة المكرمة وزود بالآلات الحديثة لتحضير النسيج وأحدث قسم للنسيج الآلي مع الإبقاء على أسلوب الإنتاج اليدوي لماله من قيمة فنية عالية وما زال المصنع يواكب عجلة التطور ويحافظ على التراث اليدوي العريق لينتج الكسوة في أبهى صورها.



ويحتوي المصنع على عدة أقسام أهمها قسم الحزام وقسم خياطة الثوب وقسم المصبغة وقسم الطباعة وقسم النسيج الآلي وقسم النسيج اليدوي وقسم المختبر ويعمل في تلك الأقسام أكثر من مئتي عامل سعودي من العمالة السعودية المؤهلة والمدربة. وبالإضافة إلى إنتاج كسوة الكعبة المشرفة كل عام فإن المصنع ينتج أيضاً الكسوة الداخلية للكعبة المشرفة والكسوة الداخلية للحجرة النبوية الشريفة وأعلام المملكة مطرزا ومطبوعاً، كما تستخدم أيضا الخيوط الحريرية الخام والمستوردة من إيطاليا وتصبغ في المصنع (الأسود والأحمر والأخضر) وهي من اعلى واجود درجة أنواع الخيوط على مستوى العالم ومجموعة أخرى من الخيوط القطنية ويتم تنقيتها لبطانة الثوب وتستخدم أيضا في التطريز مجموعة من الأسلاك الفضية الصافية والاسلاك الذهبية الصافية عيار ٢٤ قيراط لأعمال تطريز الحروف من الخارج ونسيج الحرير الخاص بالكعبة المشرفة، وينتج أيضاً الحرير السادة لطباعة الحروف عليها المطلوب تطريزه يدويا بأيدي صناع متخصصون مهرة، وتبلغ تكلفة قيمة الكسوة أكثر من ٢٠ مليون ريال كل عام نظرا لارتفاع قيمة المعادن الثمينة في العالم مثل الذهب والفضة لتخرج بأعظم الاشكال جمالا وأبهة حلة تليق بمكانتها الرفيعة.

صناعة النسيج:

تعد المنسوجات من الصناعات التراثية حيث يتم حياكتها بأسلوب وطريقة تعبر عن الأسلوب والحياة التي كانت سائدة في شبه الجزيرة العربية قديماً، ويصنع من تلك المنسوجات السجاد وبيوت الشعر والمفارش والملابس التراثية مثل البشوت والأغطية والجوارب وغيرها الكثير من المنتجات المعبرة عن المملكة.

Cornell
SC Johnson College of Business

INSEAD
The Business School for the World®

WIPO
WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION

GLOBAL INNOVATION INDEX 2018

Energizing the World with Innovation



صناعة الفخار:

من أهم وأقدم الحرف اليدوية السعودية على الاطلاق وأكثرها انتشاراً، لاسيما في المناطق الشرقية من المملكة حيث يقوم الحرفيون بصناعات الجرات والمزهرية الفخارية بأسلوب حرفي معبر بشكل كبير عن تراث البلد وقد تحولت تلك الحرفة في كثير من الأماكن إلى معامل متكاملة تنتج المنتجات الفخارية وتباع في الأسواق التراثية ضمن المملكة.

صناعة الخوص:

وهي تنتشر في المملكة بسبب انتشار أشجار النخيل بشكل واسع ضمن المملكة، حيث يتم صناعة العديد من المنتوجات المكونة من الخوص مثل الحصائر والسلات والقبعات وتلقى تلك الأنواع من المنتجات رواجاً كبيراً لدى رواد وسياح المناطق الشرقية في المملكة والذين لابد لهم من أخذ تذكار من تلك المنتجات.

صناعة القوراب (السفن):

هي من الصناعات القديمة جدًا في شبة الجزيرة العربية تسمى مهنة القلاف يقوم عدد من الحرفيين بصناعة القوارب بهدف الصيد بأشكال وأحجام متنوعة ويتم عرضها على الشواطئ مثل شاطئ الدمام والقطيف وسواحل كورنيش سيهات وساحل كورنيش الجبيل للبيع.

صناعة الأخشاب:

من الصناعات القديمة في المنطقة الشرقية حيث ترتبط تلك الصناعة بصناعات اخرى مثل الحدادة والصناعات الجلدية، وايضا يتم صناعة الأبواب والشبابيك اليدوية وغيرها من الاستخدامات العديدة دون الاعتماد على الآلة إلا فيما ندر ولها تجارة رائجة جدًا داخل المملكة العربية السعودية.

صناعة الحدادة:

تنتشر هذه الصناعة ايضا في المنطقة الشرقية في كلا من الدمام والاحساء خاصة بالقرب من سوق القيصرية المتواجد بالإحساء يوجد بيه أيضا سوق للحدادين بين الحدادة أشهرها بالطبع صناعة السيوف بشكل يدوي.

صناعة الحلى المحلية:

من الصناعات المميزة جدًا التي لها تجارة رائجة جدًا صناعة الحلى اليدوي من الفضة والذهب والأصداف البحرية والأحجار الكريمة مثل الكهرمان والمرجان واللؤلؤ والخواتم والقلائد والإقراض وغيرها.

صناعة الشبك وأدوات الصيد:

يعد الصيد من الحرف اليدوية القديمة في المنطقة الشرقية، حيث ما زال إلى اليوم يتم تصنيع أدوات الصيد بشكل يدوي كالشباك وأسلاك النايلون.

مهنة الصفار:

تتمثل هذه المهنة في تلميع أواني القهوة والطهي، إذ يقوم صاحب تلك المهنة بتنظيف الأواني ودهنها وتلميعها بطريقة معينة من الداخل والخارج خاصة لأدوات القهوة النحاسية..

والجدير ذكره أن الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني أولت منذ تأسيسها تنمية وتطوير قطاع الحرف والصناعات اليدوية عناية خاصة كقطاع اقتصادي واعد يساهم في توفير فرص العمل وكجزء لا يتجزأ من استراتيجية تنمية السياحة الوطنية.

وإدراكاً منها لضرورة تطوير عناصر هذا القطاع الأساسية بشكل تكاملي حتى يؤدي الأداء الاقتصادي المطلوب منه بادرت الهيئة إلى دعوة فريق عمل من الجهات ذات العلاقة، من وزارات المالية والتجارة والصناعة والاقتصاد والتخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والبنك السعودي للتسليف والادخار ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية كممثل للقطاع الخاص، حيث تم طرح فكرة إنشاء تنظيم يعنى بإدارة قطاع الحرف والصناعات الوطنية اليدوية والمحافظة عليها من الاندثار وتنميتها، وتم إعداد تصور لتطوير الحرف والصناعات اليدوية بالمملكة في إطار مشروع وطني.

وأشارت الاستراتيجية التي قامت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني على إعدادها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة الى الاهمية القصوى لقطاع الحرف والصناعات اليدوية كونه يرتبط بمصلحة المواطنين خاصة فيما يتعلق بمجال التوظيف وتوفير فرص العمل والمساهمة في الحد من البطالة وإمكانية العمل في القرى المنتشرة خارج المدن الرئيسية، كاشفةً أن واردات المملكة من هذه الصناعات تقدر بنحو ١,٥ مليار ريال سنويا ما يتطلب الاستثمار في الصناعات اليدوية لتوفير المنتجات محليا بدلا من استيرادها.

ولفتت الاستراتيجية الى أن معظم الحرف والصناعات اليدوية لها بعد حضاري تاريخي متوافق مع البعد الحضاري للمملكة منذ عقود عديدة، ما يؤهلها لتكون عاملاً لإنعاش الحركة التجارية والسياحية، حيث تسعى المملكة العربية السعودية إلى تنمية قطاع الحرف والصناعات اليدوية تنمية متوازنة ومستديمة تحقق تنوعاً ثقافياً وثراء اقتصادياً.









يمثل العمود الاقتصادي الثالث

قطاع التعدين.. ركيزة هامة للصناعة السعودية

يعتبر قطاع التعدين في المملكة أحد اهم القطاعات الاستراتيجية في البلاد، إذ تحتل المملكة المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط ودول الشمال الأفريقي، في صناعة التعدين، بينما تحتل المرتبة الـ 14 على مستوى العالم. في الوقت الذي بدأت فيه المملكة خطوة أكثر توسعا في مجال اكتشافات المعادن، بعد الإعلان عن احتياطات كبيرة لمعدن النحاس، في إطار خطط أوسع لإحداث ثورة في هذا القطاع، الذي يمكن أن يصبح العمود الاقتصادي الثالث لها بعد البترول والبتروكيماويات.

وبدأت المملكة الاستثمار في هذا النشاط في الستينيات الميلادية من القرن الماضي بغرض تنويع اقتصاد المملكة، حيث قامت قبل أكثر من 40 عاماً بإصدار نظام سعودي خاص بالتعدين، وأنفقت حوالي 8.8 مليار ريال سعودي حتى عام 2002م على المسح والتنقيب والذي شمل رسم الخرائط الجيولوجية والجيوكيميائية والجيوفيزيائية والتنقيب عن المعادن، وأعمال الحفر في كافة مناطق المملكة.

فيما أنشأت المملكة في العام ١٩٩٧م من أجل تطوير هذا القطاع شركة التعدين العربية السعودية «معادن» كشركة مساهمة سعودية لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة برأس مال قدره ٤ آلاف مليون ريال سعودي، حيث يتركز اهتمام الشركة على تشغيل خمسة مناجم للذهب تشمل: مهد الذهب، والأمار، والصخيبرات، وبلغة، والحجار، على أن تقوم الشركة بتوسيع نشاطها ليشمل تطوير الفوسفات، ومشروع الألمنيوم، ومشاريع أخرى تشمل معادن الأساس والمعادن النفيس.

في حين تمتلك شركة معادن حالياً ثلاثة مشاريع عملاقة، ليس على مستوى المملكة فحسب، ولكن على المستوى العالمي. إذ يتمثل المشروع الأول، والذي بدأ العمل فيه الآن، في تشييد أكبر مجمع للأسمدة الفوسفاتية في العالم في حزم الجلاميد شمال المملكة ونقله إلى مدينة رأس الخير الصناعية على الخليج العربي، لتصنيعه لإنتاج أسمدة فوسفاتية.

فيما يشمل المشروع الثاني، والذي يجرى العمل فيه الآن، بناء أضخم مجمع متكامل للألومنيوم في العالم، من المنجم إلى مجالات التصنيع النهائية، والتي تشمل منتجات عالية التقنية والجودة، مثل صناعة أجزاء السيارات، والتغليف، والتشييد، والبناء.

أما المشروع الثالث، فهو مشروع الملك عبدالله لتطوير مدينة وعد الشمال للصناعات الفوسفاتية، بما في ذلك إنشاء البنية التحتية للمدينة الجديدة في شمال المملكة بكامل خدماتها وأعمالها الصناعية.

وتم تصميم هذه المشاريع الثلاثة من أجل الدخول في جميع العمليات اللاحقة، في الفوسفات والبوكسايت، وتنمية مناطق جديدة في المملكة، فضلاً عن الاستفادة من الميزات النسبية المتعددة، مثل توفر الطاقة، والكبريت، والموقع المناسب، مع تدريب الشباب السعودي للعمل في هذه المشاريع، وإعطاء القطاع الخاص السعودي فرصاً أكبر في الدخول في الصناعات التكميلية.

وانطلاقاً من ما تشكله الثروة المعدنية من أهمية في التطور الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب مساهمتها الفاعلة في تشغيل الأيدي العاملة المحلية وتغطية حاجة السوق من المنتجات الأولية والوسيطة والنهائية المتعلقة بالقطاع، بالإضافة لرفد الدخل القومي بالعملات الصعبة، سعت حكومة المملكة إلى الاهتمام بصناعة التعدين وتشجيعها وتوفير التمويل اللازم من أجل تدعيم تلك الصناعة، حيث تعد الثروة التعدينية من أهم مصادر الدخل للمملكة لما تتميز به من وفرة في المواد الخام، في حين تتمركز المعادن الثمينة والأساسية في منطقة الدرع العربي على طول ساحل البحر الأحمر، بينما تتواجد المعادن الصناعية في المنطقة الشرقية من المملكة، وفي المقابل تعمل المملكة على تطوير الطاقات الاستيعابية للصناعات الأساسية مثل الصلب والألومنيوم، وعدم الحاجة للاستيراد من الخارج وتشجيع قيام المصانع المتخصصة، بالإضافة لتوافر العديد من المميزات الصناعية المتاحة أمام المستثمرين.

وفي الوقت نفسه تقدر المساحات التي تسعى للحصول على تراخيص تعدينية بحوالي ١٠٦ آلاف كيلو متر مربع، فيما يقدر إجمالي الرخص الممنوحة داخل المملكة بحوالي ٢٠٩٤ رخصة، ويقدر الخام المستخرج بحوالي ٤٣٠ مليون طن، أما بخصوص المجمعات التعدينية المحجوزة فتقدر بحوالي ٣٣٨ مجمعا على مساحة ٦٥ ألف كيلو متر مربع.

كما تقدر إيرادات قطاع التعدين بحوالي ٧٠ مليار ريال سنوياً، أما إيرادات حاملي التراخيص فتقدر بـ١٨,٥ مليار ريال، وتقدر أرباح حاملي التراخيص بحوالي ٨,٣ مليار ريال، أما إجمالي الاستثمارات التي قام بها حاملو التراخيص في مشروعاتهم فتقدر بـ٢٠٠ مليار ريال.

وتشمل أهم المناجم في المملكة:

• منجم مهد الذهب: يقع في المنطقة الغربية من المملكة ضمن منطقة المدينة المنورة. وتتم عمليات التعدين بواسطة «التعدين تحت السطحي أو النفقي»، ويزيد إجمالي أطوال الطرق في المنجم عن ٦٠ كم. ويحتوي الموقع على مصنع معالجة لفصل المعادن الفلزية. ويستخرج المنجم ويعالج حوالي ١٨٥,٠٠٠ طن من الخام سنوياً بدرجة تركيز ١٠ غرامات طن تقريباً من الذهب.

• منجم الصخيبرات: يقع في منطقة القصيم على بُعد ٢٥٠ كم تقريباً إلى الشمال من مهد الذهب. ويوجد الذهب الحر أو الطليق في صخور الديورايت، كما يوجد حول حواف بلورات معدن الأرزينوبيرايت والشقوق الداخلية له، وفي عروق الكوارتز وحواف العروق. ويضم المنجم المفتوح مصنعاً للغسيل بالكربون، وتتم فيه معالجة الخام المنقول من منجم بلغة الذي يبعُد ٦٥ كم عن الصخيبرات. وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمنجم الصخيبرات ٦٠٠ ألف طن في السنة.

• منجم بلغة: يقع ضمن منطقة المدينة المنورة على مسافة ٦٥ كم إلى الجنوب من مصنع المعالجة في الصخيبرات، ويشمل منجماً للتعدين السطحي. وتتم معالجة الخام، منخفض التركيز في مصنع الغسيل والترشيح بالمنجم، بينما يرسل الخام، مرتفع التركيز للصخيبرات للمعالجة.

• منجم الآمار: ويقع في منطقة الرياض إلى الجنوب الغربي من مدينة الرياض، وهو منجم تحت سطحي تتم معالجة خام الذهب بمعدل ٢٠٠ ألف طن في السنة لإنتاج الذهب على شكل خليط من مركزات النحاس والزنك.

• منجم الحجار: يقع في جنوب المملكة بالقرب من محافظة العقيق، ويحتوي على مصنع للغسيل والترشيح. ويوجد الذهب على شكل طليق دقيق الحبيبات، ويقدر الاحتياطي بحوالي خمسة ملايين طن، تحتوي على ٦ جم طن ذهب.

• الزنك في الحنيقية: يوجد هذا الموقع على بُعد ١٧٠ كم غرب مدينة الرياض، ويحتوي على حوالي ٥,١ مليون طن من الخام بنسبة ١١٪ زنك، و٠,٨٨٪ نحاس. ويمكن تعدين حوالي ١٤٥ ألف طن سنوياً بطريقة المنجم تحت السطحي، وذلك لإنتاج نوعين من مركزات الخام هما ٣٤,٤٠٠ طن بدرجة تركيز ٥٦٪ زنك، و٢٤٠٠ طن بدرجة تركيز ٢٥ – ٣٠٪ نحاس. أو استخراج ٢٩٠ ألف طن سنوياً بطريقة المنجم السطحي لإنتاج ٥٤,٨٠٠ طن مركزات زنك، بالإضافة إلى ٤٨٠٠ طن مركزات نحاس.

• جبل صائد: يقع على مسافة ٤٠ كم شمال مهد الذهب، وعلى بعد ٤٠٠ كم شمال شرق مدينة جدة. ويحتوي الموقع على أكبر رواسب فلزات القاعدة المصاحبة للبركانيات في المملكة. ويحتوي الموقع على حوالي ٢٠ مليون طن من الخام بنسبة ٢,٦٨٪ نحاس.

ويمكن استخراج الخام بطريقة المنجم تحت السطحي بمعدل مليون طن سنوياً، وذلك لإنتاج ٧٦ ألف طن سنوياً من مركزات النحاس بتركيز يصل إلى ٣٠٪ من النحاس تقريباً.

وفي ظل اهتمام القيادة الرشيدة -حفظها الله- بهذا القطاع الحيوي انطلاقاً من توجهاتها المستقبلية باستغلال الثروة المعدنية في مجال صناعات متطورة دشن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله ورعاه- عدداً من مشاريع البنية الأساسية والتنموية والتعدينية في مدينة رأس الخير الصناعية، والتي تمثل إنجازاً عملاقاً جديداً يضاف إلى سجل إنجازات المملكة التنموية، حيث تضافرت في مجمل هذه المشروعات جهود وزارات ومؤسسات الدولة مع شركات القطاع الخاص والتي أسهمت في تأسيس قطاع التعدين الحديث كركيزة هامة للصناعة السعودية، ورافداً أساسياً جديداً للاقتصاد الوطني ببنيته وصناعاته الأساسية والتحويلية، والذي يتركز في صناعتي الألمنيوم والفوسفات، ومشروعات البنى الأساسية، التي مكّنت من بناء قطاع تعدين حديث، بمقاييس عالمية، تمت وفق خطط الدولة، واختير لهذه المدينة موقع استراتيجي على الساحل الشرقي من المملكة على بعد ٨٠ كم إلى

منجم مهد الذهب



منجم الصخيبرات



مشاريع البنى التحتية والاساسية في مدينة راس الخير



منجم الصخيبرات



مشاريع البنى التحتية والاساسية في مدينة راس الخير



الشمال من مدينة الجبيل؛ مما يسهل من انسياب منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

وتعد مدينة رأس الخير مركزاً اقتصادياً وتنموياً واعداً، ونموذجاً ينطق بالنجاح في إنشاء المدن الصناعية العملاقة التي تحتضن المشروعات الاستثمارية الضخمة، وما تتطلبه من خدمات متكاملة. وقد بلغت حجم الاستثمارات في مشروعات البنى الأساسية والمجمعات الصناعية التعدينية ما يزيد على ١٣٠ مليار ريال، تضيف إلى الناتج المحلي نحو ٣٥ مليار ريال، بجانب نقل وتوطين تقنية الصناعات التعدينية في المملكة، فضلاً عن إسهامها في إيجاد ١٢ ألف فرصة وظيفية مباشرة، وعشرات الآلاف من الفرص غير المباشرة للمواطنين، سواءً في المصانع أو في مشروعات البنية الأساسية.

وستشكل مشروعات مدينة رأس الخير منصة انطلاقة لتحقيق أهداف القطاع الواعدة في تحقيق أهدافه ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠م. ومن المتوقع أن يسهم قيامها في تعزيز مكانة المملكة في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى استفادة القطاع الخاص المنتظرة من التكامل الصناعي في القطاع، واستغلال الفرص الاستثمارية في الصناعات التحويلية، التي تدعمها توافر المواد الخام، والبنية التحتية واللوجستية، ومجمعات التصنيع في مدينة رأس الخير.

وتتضمن مشروعات البنية الأساسية التنموية والتعدينية في رأس الخير:

- مشروع سكة الحديد أو ما يعرف بقطار التعدين.
- محطة رأس الخير لتحلية المياه وإنتاج الكهرباء.
- ميناء رأس الخير.
- منجم معادن للفوسفات في حزم الجلاميد بمنطقة الحدود الشمالية.
- منجم معادن للبوكسايت (المعدن الأساس في صناعة الألمونيوم) في البعيثة بمنطقة القصيم.
- مجمع مصانع معادن للفوسفات في رأس الخير.
- مجمع مصانع معادن للألمنيوم في رأس الخير

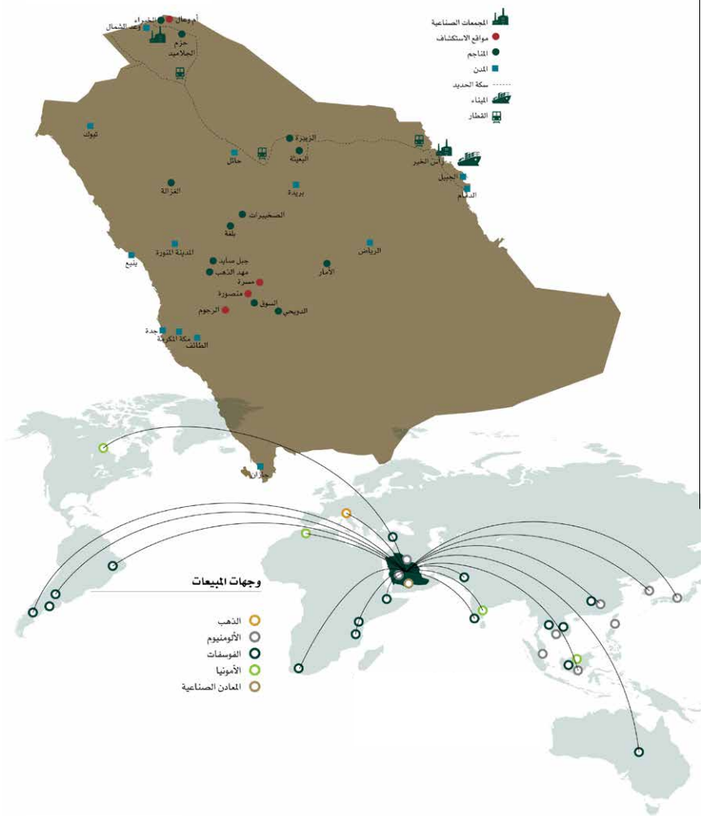
كما تشمل مشروعات البنية الأساسية والتحتية التي تنفذها الهيئة الملكية للجبيل وينبع جهة الإدارة والتشغيل في رأس الخير.

وتأتي هذه المشاريع التنموية متزامنة مع اكتشاف وزارة البترول والثروة المعدنية احتياطات كبيرة لمعدن النحاس "البورفيري" في محافظة الدوادمي غرب الرياض، حيث يمتد موقع الاحتياطات إلى شمال محافظة القويعية غرب البلاد، فيما أكدت الوزارة أن هذه الاكتشافات الجديدة ستمثل رافدا اقتصاديا هاما ضمن عناصر الثروة المعدنية التي تزخر بها البلاد، وهو ما يعكس اهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين بتنويع اقتصادها وتوسيع أنشطته، وتوفير فرص استثمارية جيّدة لرأس المال المحلي والعالمي والمساهمة في توظيف الكوادر الوطنية.

كما يعد اكتشاف كميات كبيرة من معدن النحاس إضافة مهمة وكبيرة للتنوع التعديني الذي تحظى به المملكة، فضلاً عن أنه سيساهم إلى جانب المعادن الأخرى، في تعزيز مكانة صناعة التعدين كركيزة اقتصادية ثالثة، بعد صناعتي البترول والبتروكيماويات في الاقتصاد السعودي.

ويرى مختصون في هذا المجال أن المستقبل سيكون للثروات الطبيعية وللمعادن الكامنة، إذ أن تطويرها سيسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل للمواطنين.

من التقرير السنوي لـ«معادن»



Cornell
SC Johnson College of Business

INSEAD
The Business School for the World®

WIPO
WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION

GLOBAL INNOVATION INDEX 2018

Energizing the World with Innovation



شركة بلفال للصناعات الثقيلة

www.bilfal.com.



وتعد بلفال للصناعات الثقيلة من أكبر الشركات المتخصصة في تصنيع الصلب الثقيل في الشرق الأوسط. لدى بلفال مصنعين كبيرين في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين. وتمتد مرافق التصنيع وفناء التجميع في الجبيل على مساحة ٣٥٠،٠٠٠ متر مربع بمساحة مغطاة تساوي ٥٠،٠٠٠ متر مربع. كما تمتد مرافق التجميع في ينبع على مساحة ١٤٠،٠٠٠ متر مربع مع مساحة مغطاة تساوي ١٣،٠٠٠ متر مربع.

وتنتج بلفال الأفران المعالجة والمبادلات الحرارية وخزانات التخزين ومحطات الطاقة وتحلية المياه وأوعية الضغط وأعمال الصلب الإنشائية والمنصات البحرية.

هاتف:٩٦٦١٣٣٤١٩٣٠٤
فاكس: ٩٦٦١٣٣٤١٦٧١٧

com@bilfal.com
www.bilfal.com

الشركة العربية للانابيب

www.arabian-pipes.



تقوم الشركة بتصنيع وتسويق أنابيب الصلب الملحومة طولياً لأنابيب النفط والغاز والأغراض التجارية والإنشائية وتسويقها للمقاسات من ٦ بوصة الى ٤٨ بوصة وتمتلك الشركة مصنعين الأول بمدينة الرياض بمتوسط طاقة إنتاجية تبلغ ١٦٠ الف طن سنوياً للمقاسات من ٦ الى ٢٠ بوصة والثاني بمدينة الجبيل الصناعية بمتوسط طاقة إنتاجية تبلغ ٣٠٠ الف طن سنوياً للمقاسات من ١٦ بوصة الى ٤٨ بوصة ليصل متوسط إنتاج المصانع السنوي الى ٤٦٠ الف طن سنوياً من الأنابيب الملحومة. كما تمتلك الشركة خطاً لتسنين أنابيب حفر الآبار (CASINGS) وآخر لتغليف الأنابيب وحمايتها من التآكل ولديها خط لتشريح اللفات الحديدية والشركة حاصلة على اعلى شهادات الجودة مثل (شهادة معهد البترول الأمريكي API، شهادة الجودة ISO9001 وشهادة البيئة ISO14001 وشهادة السلامة والصحة المهنية OHSAS 18001 وشهادة الهيئة الدولية للمعامل)كما أن الشركة معتمدة لدى معظم شركات البترول والغاز بالمنطقة وتصدر منتجاتها الى دول الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتهدف الشركة العربية للأنابيب توفير منتج يتميز بجودة عالية و ينال ثقة السوق ويلبي توقعات العملاء و ذلك بسعر اقتصادي مما يجعلها الأكثر قدرة على المنافسة. وأن تكون من الرواد في صناعة وخدمات الأنابيب في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا وأن نشارك عملائنا في تنمية أعمالهم.

هاتف: ٩٦٦١١٢٦٥٠١٢٣
فاكس: ٩٦٦١١٢٦٥٠٣١٢

info@arabian-pipes.com
www.arabian-pipes.com

شركة مصنع نمرة

www.namerah.com.sa



أسست شركة مصنع نمرة في عام ١٩٨٩، حيث تخصصت في إنتاج الضواغط الهوائية والأعمال الحديدية والمعدنية المتنوعة وتصنف كأكبر شركة عربية مصنعة للضواغط الهوائية وتسيطر منتجات نمرة للضواغط على أكبر سوق في منطقة الشرق الأوسط بحكم موقعها الاستراتيجي في المملكة العربية السعودية كما تقوم بتصدير منتجاتها إلى جميع دول المنطقة. ومن أهم منتجات نمرة هي البستون كمبروسور والسكرو كمبروسور والخزانات بجميع أحجامها حيث تتركز اهتماماتها بإنتاج وتوفير كافة الأنواع المناسبة لأسواق منطقة الشرق الأوسط وتوفير احتياجات عملائها وفقاً للمواصفات التي يرغبونها لأسواقهم واستطاعت نمرة من خلال هذه الخدمة في فتح أسواق جديدة ومضاعفة مبيعاتها عدة مرات. ويكمن الهدف الرئيسي لشركة نمرة في الاهتمام بجودة المنتجات والمحافظة على الأسعار المميزة.

ولأكثر من ٢٥ عاما، قدمت نمرة مجموعة واسعة من التكنولوجيا المتقدمة، موثوق بها للغاية وصيانة منخفضة لضواغط الهواء. لدينا معرفة عميقة لاحتياجات الصناعة والطلبات على الإنتاجية، مما يجعلنا قادة في الميدان. نحن نستخدم هذه الخبرة والمعرفة اللازمة لنوفر لكم حلول منتجات مثالية لعملك.

منتجاتنا مصنوعة مع مكونات متفوقة وتدعمها قطع ذات جودة عالية...

الهاتف: ٩٦٦١١٤٩٨١٠٢٧
الفاكس: ٩٦٦١١٤٩٨٤٨٥٩

info@namerah.com.sa
www.namerah.com.sa

شركة أساس السعودية لأعمال التقنية

www.sabtech.com.sa



ساب تك هي إحدى الشركات الرائدة في تصنيع النظم الهيدروليكية. ولقد حققنا نتائج مثيرة في تصنيع المعدات المختلفة والتي تعتمد بشكل رئيسي على الدوائر الهيدروليكية. فمنها الروافع الهيدروليكية ومصدات الطرق وضواغط النفايات ومنصات التحميل والتفريغ للمستودعات والثلاجات.

لقد اكتسبت ساب تك سمعتها في تصميم المعدات الصناعية، ولم تكتفي بذلك وإنما توسعت في مجال صناعة المعدات للإحتياجات الخاصة. لقد قدمنا

خلال الأعوام السابقة منتجات ذات كفاءة وتكنولوجيا حديثة، وتم تقييم المنتجات من قِبل خبراء في مجال الهيدروليك، وكانت التعليقات تنص على أن تلك المعدات من أفضل ما قُدم على الإطلاق. هذه المنتجات تتميز بصلادة، كفاءة، جودة وأسعار منافسة للأسواق المحلية. إن جميع ما يتم تصميمه وإعادة هندسته لدينا يتمتع بتلبته لإحتياجات العميل بالتمام.

ان نظام الجودة في ساب تك موضوع بدقة وصرامة للإلتزام بالجودة لضمان منتجاتها

ومنذ عام ١٩٩٥م - يلبي قسم البحث والتطوير الطلبات الخاصة ويحقق المعايير الدولية للجودة والسلامة. وبذلك يقف على قدم المساواة مع علامات تجارية عالمية

الهاتف: ٩٦٦١٢٦٠٨٠٨٨٨
الفاكس: ٩٦٦١٢٦٠٨٠٥١٢

info@sabtech.com.sa
www.sabtech.com.sa

الشركة السعودية لصناعة الصمامات المحدودة

www.avksvmc.com



تأسست الشركة السعودية لصناعة الصمامات المحدودة في عام ١٩٨٥ كشركة مشتركة بين « إيه بي كي » وشركة سعودية محلية. تقوم الشركة بتصنيع مجموعة متكاملة من الصمامات الخاصة لخدمات المرافق الصناعية والعامة كمرافق مصادر المياه ومعالجة الصرف الصحي و مضخات الحرائق و مصادر الغاز. في عام ١٩٩٩حصلت «إيه بي كي» السعودية على ترخيص شركة أرامكو السعودية، والتي تعتبر حتى اليوم واحدة من كبار عملائنا في المملكة العربية السعودية.

وهناك طلباً متزايد بإستمرار على جودة منتجاتنا. و لذلك فإن منتجات إيه في كي مصنوعة في مصانع حديثة بإستخدام تكنولوجيا عالية، ومراكز آلية مشغلة بالكمبيوتر وبالروبوتات للحصول على الدقة في التصنيع.

لقد أنتجت سنوات طويلة من الخبرة و استخدام أحدث التكنولوجيا للآلات و الطلاء و التجميع و الإختبار و المعالجة، منتجات مبتكرة عالية الجودة و متماشية مع أكثر المعايير المحلية و العالمية انتشاراً بالإضافة إلى الموافقات الوطنية.

هاتف: ٩٦٦١١٤٦٨٣٨٥٣
فاكس ٩٦٦١١٤٧٦٣١٧٦

barakat@avksvmc.com
www.avksvmc.com

الشركة السعودية للصناعات الميكانيكية

www.smi.com.sa



مرحبا بكم في كيان متخصص في تصنيع المنتجات الهندسية الدقيقة ومكوناتها على مستوى عالمي مع أكثر من ٣٠ عاما من الخبرة. تركيزنا الأساسي هو على تلبية احتياجات عملائنا كشريك موثوق مع الالتزام بالتميز في تقديم منتجات وخدمات شاملة وعالية الجودة لتحقيق المواصفات المطلوبة، مع ضمان رضا العملاء. لقد نفذت الشركة بشكل كامل نظام إدارة الجودة الموثق الذي يتوافق مع متطلبات 2008/ISO 9001.

هاتف: ٩٦٦١١٢٦٥١٩٧٩
فاكس: ٩٦٦١١٢٦٥١٤٩٤

ceooffice@smi.com.sa
www.smi.com.sa

الشركة الوطنية لتصنيع وسبك المعادن

www.maadaniyah.com



الشركة الوطنية لتصنيع وسبك المعادن (معدنية) شركة مساهمة سعودية متخصصة في مجال تصنيع منتجات الأسلاك، وتخدم قطاعات صناعية متنوعة منها صناعة أسلاك الكابلات الكهربائية وصناعة المراتب وصناعة الهياكل الحديدية وأيضاً القطاع الإنشائي. وهدفنا العام هو تلبية كافة احتياجات العملاء من خلال تقديم أجود المواصفات العالمية وأفضل الخدمات المساندة قبل وبعد البيع.

تمتلك شركة معدنية ٣ مصانع:

- مصنع سحب الأسلاك ويعد من المصانع الرائدة في تصنيع سحب الأسلاك عالية الكربون.
- مصنع سبك المعادن ويعد من أفضل مصانع الصب ويخدم عدد كبير من العملاء على مستوى العالم في مجال النقل والزراعة والمياه والكسارات والمناجم ومصانع الأسمنت والبترول.
- مصنع المحاور وقطع الغيار وهو المصنع الاول على مستوى الخليج يصنع مختلف أنواع المحاوروقطع الغيار لقطاع النقل الثقيل والمقطورات على مستوى منطقة الخليج والشرق الاوسط.

هاتف: ٩٦٦١٣٣٥٨٨٠٠٠
فاكس: ٩٦٦١٣٣٥٨٣٨٣١

info@maadaniyah.com
www.maadaniyah.com

الشركة العالمية لجلفنة المعادن-يوني كويل

www.unicoil.com.sa



حققت الشركة العالمية لطلاء المعادن (يونيكويل) منذ تأسيسها في العام ١٩٩٧ وحتى اليوم قفزة كبيرة في قطاع إنتاج لفائف وألواح الحديد المجلفن والملون والألمنيوم، وأصبحت تشتهر بريادتها في أسواقها الإقليمية كأول شركة في الشرق الأوسط متخصصة في هذا المجال. شارك في تأسيس يونيكويل شركتان صناعيتان رائدتان (شركة مجموعة الزامل القابضة و مجموعة راشد عبدالرحمن الراشد وأولاده) كمشروع مشترك في المملكة العربية السعودية مع شركة بي أتش بي BHP الأسترالية، إحدى أكبر شركات طلاء الحديد في العالم. وقد أصبحت يونيكويل في العام ٢٠٠٤ شركة سعودية ١٠٠٪. تملك يونيكويل مصنعين في مدينتي الجبيل وجدة الصناعيتين يحتويان على عدة خطوط إنتاجية. خط التنظيف بالتخليل للفائف الحديد الأسود المسحوب على الساخن وطاقته ٤٠٠،٠٠٠ طن متري سنويًا، خط سحب لفائف الحديد على البارد لتخفيض السماكة وطاقته ٣٤٠،٠٠٠ طن متري سنويًا، وخط إنتاج لفائف الحديد المطلية بالزنك وطاقته ٢٥٠،٠٠٠ طن متري سنوياً، وخطين لإنتاج لفائف الحديد الملونة وطاقتهما ٢١٠،٠٠٠ طن متري سنوياً، بالإضافة إلى خطين لإنتاج صاج الحديد المعرج (الشينكو) وطاقتهما ١٨ مليون متر طولي لتحصل بذلك يونيكويل على نفوذ وسيطرة في أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

هاتف: ٩٦٦١٣٣٥٨٨٤٠٠
فاكس: ٩٦٦١٣٣٥٨٨٩٦٩

unicoil@unicoil.com.sa
www.unicoil.com.sa

شركة مصنع العربات والاشغال الحديدية

www.arabatco.com



شركة مصنع العربات و الأشغال الحديدية أول مصنع متخصص في مجال الحديد وتشكيل المعادن و معدات البيئة والنظافة في العالم العربي، بمدينة الرياض بالمنطقة الصناعية الثانية ويضم الكفـاءات الإدارية العالية المهندسين والفنيين المتخصصين وبالخبرات العالية حققت النجاحات المتواصلة لمدة تزيد عن ٥٠ عامـاً خبرةً ونجاحاً قمنا خلالها بخدمة كبرى القطاعات والوزارات والشركات والمؤسسات في هذا المجال.

ولتغطية الاسواق المحلية والعالمية ولأننا الأفضل في مجالنا قمنا بتقسيم منتجاتنا الى قسمين رئيسيين ينفرد كل قسم بطاقم من المهندسين والفنيين المتخصصين:

تميزت شركة مصنع العربات والأشغال الحديدية بالإحترافية و جودة الإنتاج ودقة العمل المخرج شكلاً ومضموناً ودقة في مواعيد التسليم.

إن شركة مصنع العربات والأشغال الحديدية من أوائل المصانع المسجلة في أعمال تصنيع المعادن في المملكة العربية السعودية وقد وفرنا له كافة سبل النجاح من حيث توفير الكوادر الإدارية والفنية القادرة على الإنتاج المتميز مع الرقابة المحكمة على الجودة.

وفي عام ٢٠٠٩ حصل المصنع على شهادة الأيزو العالمية بتوفيق من الله ثم بجهد العاملين بالمصنع المخلصين

هاتف:٩٦٦١١٤٩٨٢٠٨٠
فاكس: ٩٦٦١١٤٩٨١٠٢١

info@arabatco.com
www.arabatco.com

شركة مصنع أنظمة الانابيب السعودية

www.pipes.sa



إدراكا منا للدور المتميز والكبير الذي تقوم به حكومتنا الرشيدة في توسيع القاعدة الاقتصادية ودعما منها للبنية التحتية في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

وإيمانا منا بالجهود المبذولة للتكامل الاقتصادي على صعيد إقتصادنا الوطني وتشجيع الصناعة الوطنية التي تعتبر من أهم مقومات الاقتصاد القوي المتين جاءت خطواتنا تتويجا لتوجيهات خادم الحرمين الشرفين في رسم السياسات الاقتصادية كمظلة تحمي المستقبل الاقتصادي من أية شائبة.

ونظرا للنهضة العمرانية المستمرة وحاجة السوق بالمملكة الى صناعات وطنية ذات تقنية عالية من الجودة قائمة على أدق المواصفات والمقاييس الدولية ونظرا للنهضة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص والدول الشقيقة المجاورة بشكل عام وبعد جهود دؤوبة إتخذنا قرارنا بإنشاء مصنع أنظمة الانابيب السعودية كمعلم صناعي جديد قائم على أحدث ما توصلت إلية التكنولوجيا في تصنيع أنظمة الانابيب. وتعد شركة أنظمة الأنابيب السعودية واحدة من أبرز مصنعي أنظمة أنابيب المياه وقد أنشأت بنجاح مصانعها الخاصة في مدينة جدة ويتم تصنيع المنتجات وفقا للمعايير الدولية.

هاتف: ٩٦٦١٢٦٠٨١١٠٠
فاكس: ٩٦٦١٢٦٣٦٥٩٢٥

sps@pipes.sa
www.pipes.sa

شركة حديد الجنوب-صلب ستيل

www.solbsteel.com



تحدينا المستحيل ونشأنا كأول صرح صناعي في منطقة لا تتوفر فيها الخدمات الأولية ، لنرتقي إلى مستوى عالمي في صناعة الحديد في المملكة العربية السعودية. تعتبر شركة صلب ستيل لصناعة الحديد بمدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية النواة الأولى للصناعات في مدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية، حيث بدأت الإنتاج الفعلي لها في عام ٢٠١٢م ووصلت إلى مستويات عالية مقارنة بمثيلاته، في ظل الدعم الحكومي الدائم للصناعة السعودية. وقد احتفلت شركة صلب ستيل بأول شحنة تصدير إلى خارج المملكة، حيث شارك الحفل رئيس مجلس الإدارة ونائبه والإدارة التنفيذية، في فرحة نجاح بدت على الجميع بمناسبة هذا المنجز الكبير. وقد بدأت شركة صلب ستيل فعلياً في تصدير أول شحنة إلى قارة أفريقيا، وذلك بعد قرار السماح لشركات الحديد بتصدير منتجاتها، الأمر الذي يسهم في دعم توجه المملكة من خلال تنوّع مصادر الدخل والرفع بالناتج المحلي لاسيما قطاع التعدين، من أجل تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الهاتف: ٩٦٦١١٤٠٠١٨٤٥
فاكس: ٩٦٦١١٢٢٥٠٤٤٦

info@solbsteel.com
www.solbsteel.com

شركة الأسقف السعودية

www.saudiceiling.com



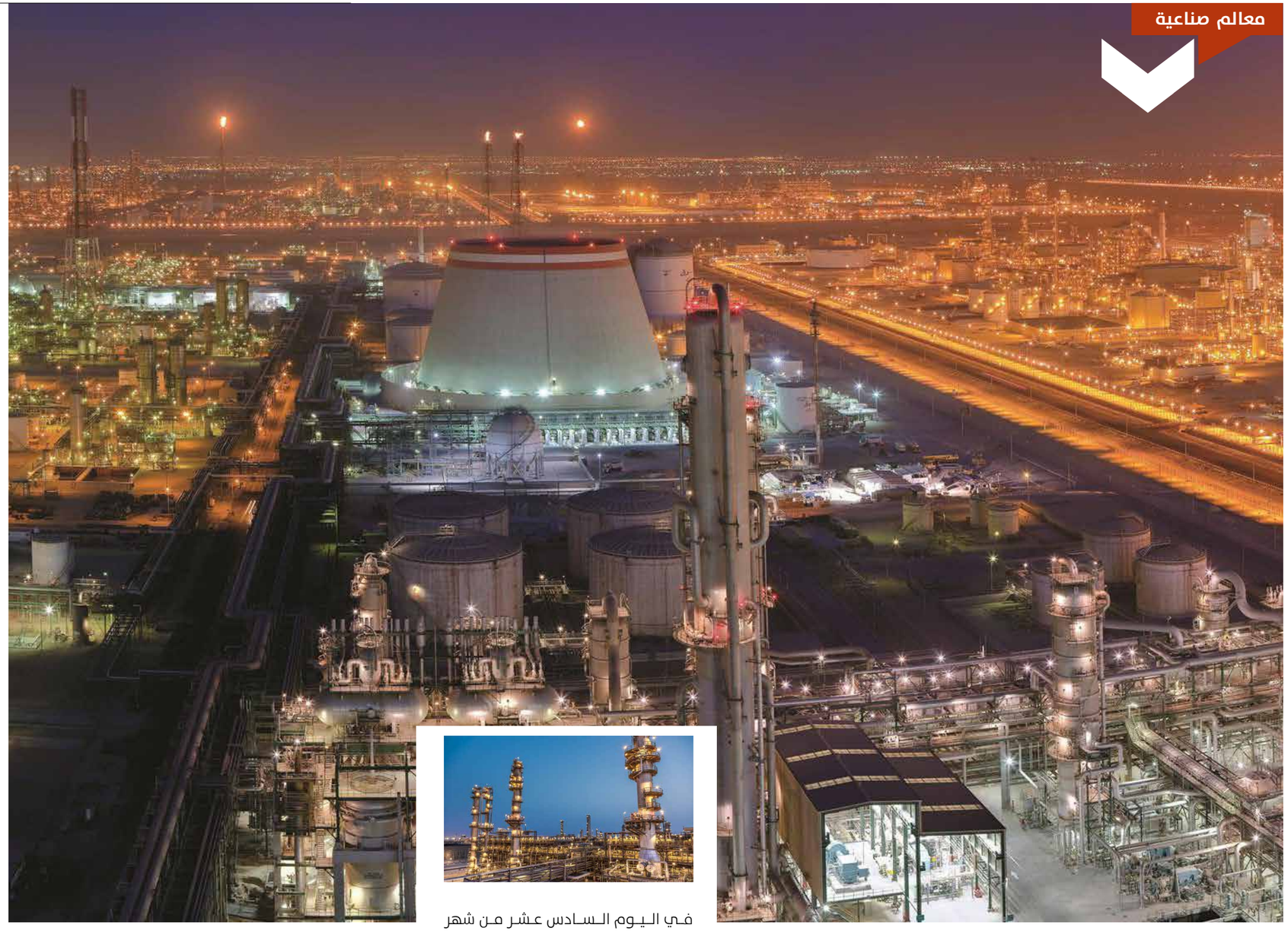
نحن – شركة الأسقف السعودية – مجموعة من الشباب الناشطين المتحمسين لخلق عالم ساحر في مجال التصميم الداخلي. لدينا العديد من المواهب المتفجرة العصرية الفريدة والمبتكرة التي تعطي الإدارة أهميتها. ستجد عندنا الارتياح النفسي وسوف تلمس التعامل المهني الأخلاقي. أما صداقة منتجاتنا للبيئة فأمر محقق تماماً في عملنا.

قامت شركة الأسقف السعودية بجلب منظومة الأسقف المطاطية باستخدام تقنيات خاصة بالأسقف المطاطية وهي مطورة بشكل ملحوظ. واليوم، نأمل أن نوسّع أعمالنا باعتبار أننا شركة تصميم شاملة؛ لا تقدم ما يطلبه سوق التصميم الداخلي فحسب، بل تكرّس جهودها باتجاه البحث لتطوير منتجاتها. نتعهد لزبائننا كذلك بإنشاء مجموعة تصميمية معترف بها دولياً في عالم التصميم الداخلي.

كانت منظومة «نيومات « – منظومة الأسقف المطاطية الفرنسية – شريكنا منذ بداية تأسيس شركة الأسقف السعودية في عام ٢٠٠٥ م، وقد قمنا بتوسيع مجالات عملنا لتشمل العديد من المنظومات وذلك بالتعاون مع شركة «كوزس هولدنغ» الكورية، ومن خلال هذا التعاون تم إنتاج أنظمة «إينوسول»، «بيغ لايت»، «ميروسول»، «برينسول»...الخ بمصنعنا بالمملكة العربية السعودية. تم التعاون كذلك مع شركة «كليبسو» وطرح منتجاتها العالية الجودة من أغطية أسقف وجدران في السوق السعودية

الهاتف: ٩٦٦١٢٧٤٤٦٨٨٩
الفاكس: ٩٦٦١٢٧٣٤٧٧٤٥

saudiceiling@hotmail.com
www.saudiceiling.com



في اليوم السادس عشر من شهر رمضان عام 1395 صدر مرسوم ملكي كريم بإنشاء الهيئة الملكية للجبيل وينبع كجهاز مستقل في الدولة يدار من قبل مجلس إدارة يرتبط رئيسه مباشرة بمجلس الوزراء. فيما يقوم مجلس الإدارة في الرياض بوضع السياسات ومتابعة تنفيذها من خلال الإدارتين العامتين في كل من مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين.

حجم استثماراتها تجاوزت 328 مليار ريال

الجبيل وينبع.. مدينتان عصريتان للصناعات المختلفة

ومنذ صدور قرار الانشاء تولت الهيئة الملكية للجبيل وينبع مهمة تنفيذ التجهيزات الأساسية الإنشائية والاجتماعية اللازمة لتطوير منطقتي الجبيل وينبع لتكونا مدينتين صناعيتين. وتلخصت مهام الهيئة الملكية في الترويج ومساعدة وخدمة وتشجيع تطوير الصناعات الأساسية والتحويلية والخفيفة التي تستخدم الثروات الطبيعية في المملكة وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة مضافة للاستخدام المحلي وللتصدير الخارجي.

كما تخصصت في تخطيط وتطوير وإنشاء وتشغيل وصيانة مختلف التجهيزات الأساسية والخدمات اللازمة لهذه الصناعات والموظفين العاملين فيها. وحث الصناعات على توظيف وتطوير المهارات والكفاءات الوطنية السعودية للإسهام في هذه الأعمال، وتوفير التوازن بين عملية التنمية الصناعية والمحافظة على سلامة البيئة ومواءمتها لعملية التنمية المستدامة. وتشجيع مشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الاستثمار في المدينتين. والاتصال والتنسيق مع جهات الاختصاص كشركة أرامكو السعودية، المؤسسة العامة للموانئ وغيرها لتسهيل توفير المواد الخام والخدمات الأخرى التي تحتاجها الصناعات.

انشاء المدينتين

جاء اختيار مدينتي الجبيل وينبع لإنشاء مدينتين صناعيتين عصريتين لاعتبارات تخطيطية واستراتيجية مهمة، أبرزها ما يميز موقع الجبيل على ساحل الخليج العربي بقربه من الممرات البحرية الدولية، وقربه في الوقت نفسه من مصادر الطاقة والمواد الخام اللازمة للصناعات البترولية والبتروكيماوية. أما مدينة ينبع الصناعية فتمتاز بموقعها المهم والاستراتيجي على ساحل البحر الأحمر نظراً لقربها من قناة السويس ودول شمال أفريقيا وأوروبا. كما أنها تتوسط المسافة بين أفريقيا والشرق الأقصى، وتمثل نقطة النهاية الغربية لخطوط أنابيب الزيت الخام والغاز الطبيعي السائل، التي تمتد لمسافة ١٢٠٠ كيلومتر تقريباً، حيث يتم تصدير جزء من الزيت الخام إلى الأسواق العالمية ويستخدم الجزء الآخر بالإضافة إلى الغاز الطبيعي وقوداً وخامات تغذية للصناعات البتركيماوية في ينبع. كما أن حاجة الصناعات الأساسية البتروكيماوية إلى كميات هائلة من مياه التبريد، كان من أهم أسباب اختيار موقعين ساحليين لاستخدام مياه البحر غير المحلاة لأغراض التبريد الصناعي.





ميزانية وهيئة مستقلة

منذ أن تقرر إنشاء الهيئة الملكية للجبيل وينبع، أدركت الحكومة السعودية المتطلبات العملية لوضع هذا القرار موضع التنفيذ، فلم يقتصر مرسوم التأسيس على منح الهيئة السلطات الكاملة لتطوير وإنشاء وتشغيل وصيانة التجهيزات الأساسية في المدينتين، بل منحها أيضاً صلاحيات استثنائية تمثلت في تخصيص ميزانية مستقلة لها، ومنحها استقلالاً إدارياً لتمكينها من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، مما جعلها مؤسسة فريدة من نوعها في المملكة.

ويتم توجيه أعمال الهيئة الملكية للجبيل وينبع باعتبارها هيئة مستقلة بواسطة مجلس إدارة، ويتم الإشراف العام على المشروعين في كل من الجبيل وينبع من قبل رئيس الهيئة الملكية، وتتولى الإدارتان العامتان في كل من المدينتين مهام التشغيل اليومية لمرافق التجهيزات الأساسية وخطط تطوير المناطق الصناعية والسكنية فيهما.

وتقدم كل من شركة بكتل العربية المحدودة في الجبيل وشركة بارسونز العربية السعودية المحدودة في ينبع دعماً فنياً واستشارياً رفيع

المستوى للمشروعين. وتستخدم الإدارتان العامتان أعلى التقنيات الإدارية والفنية وتقنية المعلومات في وضع خطط العمل وإعداد الجداول الزمنية ومراقبة الميزانيات ورصد المعوقات بما يمكنها من إجراء التصحيحات في وقت مبكر.

أدوار وأنشطة متعددة

كان الاستقلال المالي والإداري الذي منحته الحكومة السعودية للهيئة الملكية للجبيل وينبع ان مكنها من القيام بأعباء إنشاء مدينتين صناعيتين عصريتين مرتكزة بذلك على ما أقر لها من تحقيق وتفعيل الإدارة الشاملة للمدينتين. وقد تعزز دور الهيئة الملكية بالمرسوم الملكي رقم (م/٨) وتاريخ ١٤١١/٧/١٣هـ، الذي أكد دورها الأساسي في تشغيل وصيانة التجهيزات الأساسية والاستمرار في أداء مهمتها وفقاً للبرنامج الموضوع.

وطبقاً للصلاحيات المخولة لها قامت الهيئة الملكية بتطوير وإنشاء عدد من المرافق والتجهيزات لتوفير الخدمات اللازمة للمنطقتين الصناعية والسكنية، وتشمل شبكة التبريد بمياه البحر، شبكات مياه الشرب والصرف الصحي والصناعي، شبكات الطرق والاتصالات السلكية واللاسلكية، مرافق المنطقة السكنية والخدمات المرتبطة بها. وفي مدينة ينبع الصناعية تتولى الهيئة الملكية عملية توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية إضافة إلى الخدمات الأخرى.

وفي عام ٢٠٠٢ تم إنشاء شركة مرافق، تساهم فيها الحكومة ممثلة في الهيئة الملكية وصندوق الاستثمارات العامة إضافة إلى شركة أرامكو السعودية وشركة سابك وبعض شركات القطاع الخاص، وأسندت إليها كافة أنشطة المياه والطاقة الكهربائية في المدينتين.

وتم استثمار ما قيمته ٨٤ ألف مليون ريال في عمليات تطوير مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، وقد أثمر ذلك عن قيام ما يربو على ٢٣٣ صناعة بلغ إجمالي استثماراتها حوالي ٢٤٤ ألف مليون ريال. وبذلك تبلغ مجمل الاستثمارات في الهيئة الملكية للجبيل وينبع حوالي ٣٢٨ مليار ريال، توفر فرص عمل لأكثر من ١٠٧ آلاف موظف وعامل. كما يتمتع السكان في المدينتين – البالغ تعدادهم حوالي ١٥٤،٠٠٠ نسمة – بكافة سبل الراحة والرفاهية على أرقى مستويات الحياة العصرية.

١٧ صناعة أساسية

وتتولى الهيئة الملكية للجبيل وينبع تطوير، أو المساعدة في تطوير، التجهيزات الأساسية اللازمة لمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين على أعلى مستوى من المواصفات والمهنية. وعليه يمكن للمستثمرين التقدم بطلب ترخيص لإقامة المنشآت المطلوبة على الأراضي المطورة، ويتم التعامل مع الطلب من خلال الخدمة الشاملة من موقع واحد.

وتعد منطقة الصناعات الأساسية هي القاعدة الاقتصادية الشاملة للجبيل بمنشآتها الصناعية الهيدروكربونية والمعدنية الثقيلة. وتضم منطقة الصناعات الأساسية بالمدينة حالياً سبع عشرة صناعة أساسية منها تسع مجمعات ومصانع بتروكيماوية ومصفاة لتكرير النفط ومصنع لمزج الزيوت وصناعة الشحوم وثلاثة مصانع لإنتاج الأسمدة ومصنع للحديد والصلب ومصنع للغازات الصناعية ومصنع لتحبيب الكبريت وتصديره. وتتولى شركة أرامكو السعودية تشغيل مصفاة تكرير النفط (ساسرف) ومصنع تحبيب الكبريت ومصنع لصناعة الشحوم، بينما تتولى الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) تشغيل وتطوير كافة الصناعات الأساسية الأخرى بالمدينة.

وتعمل الهيئة الملكية للجبيل وينبع مع هاتين الشركتين والمستثمرين في المدينة على نحو متكامل للوصول بالمدينة إلى مراحل تقنية متقدمة وتحقيق أحد أهداف خطط المملكة التنموية لنقل المملكة من دولة مصدرة للنفط إلى منافس صناعي عالمي وللمزيد من المعلومات عن الصناعات مراجعة موقع الهيئة الملكية على الإنترنت.

أما الصناعات الثانوية بالجبيل فهي امتداد طبيعي لتطور الصناعات الأساسية والبتروكيماوية في مدينة الجبيل الصناعية، ويتمثل الدور الأساسي لهذه الصناعات الثانوية في إمكانية الاستفادة من منتجات الصناعات الأساسية كمواد أولية من خلال عمليات تصنيع إضافية لإنتاج الوسائط الكيماوية ومنتجات البلاستيك والحديد والمنتجات الأخرى المستخدمة للأغراض الزراعية.

ويوجد في الجبيل أكثر من ١٣٠ صناعة من الصناعات المساندة والخفيفة وهي الصناعات المعروفة بالصناعات الاستهلاكية التي تنتج المواد الضرورية اللازمة لمواكبة النمو والتطور في احتياجات المدينة وغيرهما من مناطق النمو الأخرى بالمملكة، وتشتمل هذه الصناعات على العديد من المنتجات منها الخرسانة الجاهزة والأسفلتية والمسبقة الصنع، وتشكيل قضبان الحديد، والبراميل، والوصلات والخراطيم الهيدروليك، والقواطع الكهربائية، والخيام، والرافعات، والراديترات، والأغذية، وأجهزة التكييف، والصمامات المعدنية. إضافة إلى ذلك يوجد في المدينتين العديد من شركات الصيانة الصناعية والمدنية وخدمات النظافة، والمصارف المالية، وشركات التأمين.

نمو مطرد

وشهدت الصناعات الأساسية الحالية بمدينة الجبيل الصناعية نمواً مطرداً بحيث أن جميع الأراضي المتبقية بالمنطقة تم شغلها بالكامل. ومن المتوقع أن يظل الطلب على الأراضي لإنشاء صناعات أساسية جديدة قوياً، خاصة لما توليه المملكة من اهتمام بجذب استثمارات رأسمالية عالمية ضخمة جديدة من خلال المبادرات المتعلقة بصناعات الغاز الأساسية، ومن ثم هناك حاجة ملحة لإيجاد حل على المدى الطويل لتطوير منطقة جديدة للصناعات الأساسية. مما حدا بالهيئة الملكية البدء في الاعداد والتخطيط لإنشاء منطقة صناعية جديدة تقع غرب المدينة والمعروفة بـ (الجبيل ٢) حيث بدا التجهيز لها وتشمل اربع مراحل وتبلغ تكلفة تجهيزها ١٦ مليار ريال ومن المتوقع ان تجلب استثمارات تقد بـ٢٤٠ مليار ريال وايجاد ٥٥ الف فرصة وظيفية مباشرة و٣٣٠ الف فرصة غير مباشرة. كما ان الريال المستثمر في الجبيل ٢ العائد منه ١٥ ريالا.

كما أن فرص الاستثمار في مدينة الجبيل الصناعية عديدة ومتنوعة وتتضمن تأسيس صناعات بتروكيماوية ضخمة، تأسيس صناعات تحويلية تستفيد من المواد الأولية التي تنتجها الصناعات الأساسية، تأسيس مؤسسات صناعية مساندة توفر الاحتياجات والخدمات للمنطقة الصناعية والمنطقة السكنية بصفة عامة، إقامة مؤسسات تجارية لإنتاج سلع أخرى مخصصة للتصدير والتوزيع المحلي.

ومن الأولويات التي تحرص عليها الهيئة الملكية خدمة المستثمرين وتسهيل اجراءاتهم عند تقدمهم للاستثمار في المدينة ومن اجل ذلك طبقت الهيئة الملكية بالجبيل مفهوم الخدمة الشاملة والذي يهدف الى انهاء معاملات المستثمرين من موقع واحد دون الحاجة لمراجعة جهات عدة وتعتبر الهيئة الملكية من اولى الجهات في المملكة التي طبقت مفهوم الخدمة الشاملة.. واستمرار لتطبيق هذا المفهوم والتسهيل على المراجعين دشن في الهيئة الملكية بالجبيل موقعا الكترونيا لمركز الخدمة الشاملة يحتوي على العديد من المعلومات التي يحتاج اليها المستثمر كما انه يمكن ان ينهي اجراءاته من خلال الموقع والمزيد من التفاصيل عن المركز.





تطوير الكفاءات والكوادر البشرية

وفي ذات الوقت تنظر الهيئة الملكية الى ان الاستثمار الأهم هو استثمار الكوادر البشرية الوطنية وتدريبها وتأهيلها للعمل في مختلف الصناعات والهيئة الملكية مستمرة في خططها نحو تنمية وتطوير القدرات الذاتية والمهنية لموظفيها وموظفي القطاعات الاخرى وذلك بإقامة الدورات التدريبية المتابعة على مدى العام في مختلف التخصصات والعلوم الحديثة التي تثري الخبرات إيماناً من الهيئة الملكية بأهمية التطوير في مجال العمل والبحث عن كل ما هو جديد ومفيد لتحسين إنتاجية العاملين في مختلف القطاعات العامة والخاصة. وفي إطار الجهود المكثفة التي تبذلها الهيئة الملكية لتطوير أداء موظفيها في مختلف الإدارات تنفذ الهيئة الملكية دورات تدريبية وبرامج مكثفة متابعة على مدار العام بإشراف الخبراء والاختصاصيين والأكاديميين من اجل الارتقاء بمستوى وقدرات موظفيها وإكسابهم المهارات المتطورة من أجل دفع عجلة التقدم والتطور لديهم وذلك من جانب حرص الهيئة الملكية على تنمية الأداء والفكر للأفراد من داخل الهيئة الملكية وخارجها على مدار العام.

ومن الأولويات لدى الهيئة الملكية تحسين المستوى المعيشي والصحي والثقافي والاجتماعي بالمدينة. ولتحقيق ذلك تم تقديم: الرعاية الصحية بما يتلاءم مع البيئة الصناعية والنمو المطرد لسكان المدينتين الصناعيتين وتحسينها، وتوفير البرامج غير الأكاديمية للسكان (مثل خدمات برامج التوعية العامة والعناية الصحية وبرامج الحركة المرورية والسلامة)، دعم المؤسسات الدينية في المدينتين الصناعيتين بشكل فاعل، وذلك عن طريق توفير وتطوير المرافق والخدمات والبرامج الدينية، تطوير وتحسين الفرص والبرامج التعليمية الشاملة بتوفير مرافق التعليم، تطوير وتنفيذ البرامج المعدة لتحسين نوعية الحياة العامة عن طريق توفير وسائل الراحة الاجتماعية كالمكتبات والمتنزهات والملاعب الرياضية ومناطق الترفيه والشواطئ المطورة، تشجيع السياحة الداخلية.



لقب بأرض الابتكارات

وادي مكـــة للتقنيـــة.. مـن هنـا تشـرق شـمس الإقتصـــاد المعـــرفي

ما أن تطأ قدماك أرض وادي مكة للتقنية إلا وتصاب بالذهول، فلا حديث هنالك إلا عن الإبتكارات، وترجمة البحوث العلمية لواقع عملي، وفي وقت تراهن فيه كثير من الدول في نهضتها على سواعد علماؤها الفتية، وتسخّر كل مقوماتها في دعم علماؤها ومخترعيها، للحاق بسباق الإقتصاد المعرفي، تعمل «أرض الإبتكارات» الإبتكارات» وتزف يوماً بعد يوم شركة ناشئة دعامة للإقتصاد السعودي.

سيرة ومسيرة:

بعد تسجيل جامعة أم القرى بمكة المكرمة عدد ١٠٠ براءة إختراع في مكتب براءات الاختراع الأمريكي «uspto»، من أصل ما يقرب ٦٠٠ طلب براءة اختراع تقدم بها مبتكرو ومبتكرات الجامعة، حرصت الجامعة على ترجمة تلك المنتوج العلمي عبر منظومة وادي مكة للتقنية والتي تقع تحت إشراف وكالة الجامعة للأعمال والإبداع المعرفي، فكان تأسيس وإنشاء «شركة وادي مكة للتقنية» كذراع استثماري للجامعة، لتحويل براءات الاختراع إلى منتجات وسلع تُصنَع وتسوق من داخل أروقة الجامعة.

بدأت» وادي مكة للتقنية» بجموح كدعامة أساسية للتوجه الوطني للتحول الاقتصادي المبني على المعرفة، ورسمت لنفسها طريقاً في عالم الإبداع والريادة لتحقيق

تطلعاتها، ليصبح إنسان المملكة على موعد مع الدهشة، فتزف» أرض الإبتكارات» من حين لأخر منجز جديد يشكل رافداً اقتصادياً وطنياً وتسجل مشاركة فعلية وفاعلة في التنمية المستدامة للمملكة عبر التوسع في إنشاء شركات.

والزائر لتلك القلعة الاقتصادية لايغفل ذلك شغف الذي يرتسم في وجوه أفراد أسرة «وادي مكة للتقنية» في أن تصبح تلك البقعة منصة قوية للاقتصاد المعرفي، وما يبرهن تلك المسعى إحتفاءها بعدة شركات ناشئة طيلة فترة عملها لإنجاز غير مسبوق محلياً تضاف في السجل المشرق لجامعة أم القرى وشكل منعطفاً هاماً في مسيرة هذا الصرح العلمي والمعرفي، تتويجاً للخطط والبرامج التي أعدتها ووضعتها لبناء الاقتصاد المبني على المعرفة.

ركزت «وادي مكة للتقنية» في أعمالها على مجالات المدن الذكية وأنترنت الأشياء، تقنيات الرعاية الصحية، تقنيات النقل وإدارة الحشود، لتخرج من رحمها العديد من الشركات، عبر منصة مركز الابتكار الذي بدوره يحول أفكار المبتكرين إلى منتج قابل للتسويق، ثم مسرعة أعمال تقوم بتسويق المنتج، وراس المال الجريء وهم من رواد الأعمال يعملون بتحويل المنتج إلى شركة قائمة بذاتها.

خلال وجودك داخل تلك الوادي الذي يعج بالأفكار، تعقد حاجب الدهشة وأن تشاهد أدواراً رسمت بعناية فائقة، وكوادر تعمل بهمة لاتعرف اليأس طريقاً لأنفسهم، يعتريك المشهد المعتاد لجموع من المبتكرين والمبتكرات دخولاً وخروجاً من» مركز الابتكار» نواة التميز البحثي ومنصة الإبداع، الذي يتلغف أفكارهم ويحولها إلى منتجات ذات جدوى اقتصادية من خلال توفير الموارد والخبرات التقنية والمساحات المكتبية.

وفي جانب آخر يحجز مصنع يحتوي على عدد من التجهيزات الحديثة في مجال تصميم النمازج الأولية للمنتجات الإبتكارية وتصنيع الحساسات والدوائر الإلكترونية يعرَّف بـ «معرض النمذجة وتطوير المنتجات»، يعمل نخبة من الشباب السعودي بهمة على تشغيلها والعمل عليها، وقد حظي المصنع بإهتمام كبير من مدير جامعة أم القرى الدكتور بكري معتوق عساس، والذي كان ولازال من أكبر الداعمين لفكرة إنشائه، من أجل البدء في مرحلة جديدة وفعلية للتحول التجاري في المملكة.

كما يشاهد الزائر أيضاً منصة أخرى أكثر أهمية وهي «مسرعات الأعمال»، ويهدف إلى تحويل المنتجات الإبتكارية إلى شركات ناشئة من خلال تقديم الخدمات الإستشارية والتدريب والإرشاد، بالإضافة إلى التمويل والمساحات المكتبية والوصول إلى السوق.

وأيضاً «صندوق رأس المال الجريء» الذي يقوم بمهمة الإستثمار في الشركات الناشئة لتحقيق النمو والإستدامة من خلال ربطها بالمستثمرين الأفراد ورأس المال الجريء.

وسجلت مؤشرات قياس الأداء بوادي مكة بين العامين ٢٠١٠- ٢٠١٦م عدد «٣» منتجات تقنية، «١٥» شركة ناشئة، وجذب «١٧» عميل للشركات الناشئة، فيما بلغ عدد المستخدمين لتقنيات شركاتها ٣٠٠ ألف شخص، وتحصلت «ارض الابتكارات» ايضاً على إجمالي مبيعات لشركاتها بلغت «١٥٠٠٠٠٠٠»، كما ولَدت شركاتها عدد ١٠٠ وظيفة للكوادر السعودية، وبلغ عدد شركاتها الناشئة التي إستثمر فيها رأس المال الجريء ٣ شركات.

الشركات الناشئة:

تحمل قائمة إنجازات «وادي مكة للتقنية» العديد من الشركات الناشئة منها «شركة المدن الذكية averos» التي تقدم حلولاً موثوقة عالية الأداء والجودة لسلوك الحركة المرورية والحشود والمتابعة الإمدادية عن طريق الإتصال اللاسلكي، ويندرج تحت سقفها أثنين من الإبتكارات التي تحولت إلى منتجات تجارية وهي منتج «لوريس»، يهدف إلى إيجاد منصة للمدن الذكية والتي تساعد في الحركة المرورية والتغييرات المناخية وغيرها.

ومنتج «كوربلو coreblu»، وهو حساس لاسلكي يعتمد على نظام البلوتوث المنخفض الطاقة، وتقوم حساسات تلك المنتج بإرسال إشارات بشكل مستمر يمكن التقاطها بالهواتف الذكية، يمكن استخدامها في تطبيقات المدن الذكية كأنظمة الملاحة داخل المباني، إلى جانب استخدامها لمتابعة الأشخاص مثل الأطفال

شركة Multi links الإماراتية للإستثمار تستثمر في شركة المدن الذكية Averos إحدى الشركات الناشئة في وادي مكة



والمرضى في المستشفيات، أو متابعة السيارات والبضائع والأمتعة في المطارات، إضافة لاستخدامها في مجالات الحج والعمرة كإرشاد للحجاج والمعتمرين داخل الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة.

شركة الملاحة الداخلية «navibees»:
تقدم هذه الشركة نظاماً فعالاً لتحديد المواقع داخل الأماكن المغلقة مستخدماً حساس «coreblu»، والذي يرسل إشارات لتطبيق يتم تحميله على أجهزة الجوال، ويحتوي التطبيق على خريطة إلكترونية ثلاثية الأبعاد للموقع، ويقوم التطبيق بتوجيه المستخدم صوتياً لوجهته المطلوبة دون الحاجة للاتصال بالإنترنت، ويمكن استخدام هذا التطبيق في كثير من المجالات المختلفة كالمطارات والمستشفيات والجامعات والأسواق التجارية كالملاعب الرياضية وغيرها.

شركة تغريد «lucidya»:
تقدم محرك بحث خاص لمراقبة وتحليل محتوى التواصل الاجتماعي «تويتر» من خلال البحث الزماني والمكاني عن التغريدات، ويقوم المحرك بجمع وتخزين وتحليل ملايين التغريدات بشكل يومي، ومن ثم إعطاء تقارير شاملة للمعلومات المصاحبة لتلك التغريدات، ويمكن إستخدام هذه المنصة في المجالات الأمنية وفي أنظمة دعم إتخاذ القرار.

شركة التقنيات الطبية «soft care»:
تقدم حلولاً تقنية لخدمة مجالات طبية متعددة كعيادات العلاج الطبيعي، مراقبة جودة التعقيم في المستشفيات، خدمة مراكز التوحد، خدمات الطوارىء الطبية وغيرها، ويندرج تحت سقفها عدد من المنتجات التجارية منها «ionhods»، وهو نظام مكون من تطبيق للهواتف الذكية ومنصة ويب، بحيث يتم إستخدام التطبيق في مراقبة حالات تعقيم اليدين من قبل الممارسين الصحيين داخل المستشفيات، ومن ثم إرسالها إلى خادم يقوم بتحليلها وعرضها على منصة ويب ومن ثم مقارنتها بالمقاييس العالمية.

شركة المختبرات الطبية «biokubes»
هي منصة ونظام آلي متكامل لفحص الميكروبات المستخلصة من عينات متعددة كالمأكولات والمنتجات الزراعية والأدوية وعينات التربة ومياه الشرب، والمنصة مزودة بنظام تحكم آلي، ومجهزة بنظام التصوير بالليزر لتحديد موقع وكمية زنوعية البكتريا، وتتميز هذه المنصة بثلاث خصائص رئيسية لاتتوفر جميعها في منصة واحدة.

شركة المركبات الذكية «convex»
توفر نظاماً متكاملاً لتتبع حركة الحافلات الخاصة بالنقل ومعرفة مساراتها ونقاط توقفها والزمن المتوقع للوصول، وذلك عن طريق تركيب جهاز تتبع في الحافلة.

شركة تقنيات إدارة الحشود
تقدم تقنية تحليل الصور والرؤية بالحاسب لتحويل مراقبة الحشود التقليدية التي تستهلك الكثير من الوقت والجهد.

شركة البيانات المرورية
توفرنظاماً لتمكين التنقل الذكي في المدن الذكية بإستخدام تقنيات الرؤية الحاسوبية المتقدمة، يقدم أنظمة إستشعار وإتصالات متطورة.

شركة الحج الذكي:
تقدم تطبيقاًعلى الأجهزة الذكية يخدم ضيوف الرحمن من الحجاج والمعتمرين ويوفر لهم عدداً كبيراً من الخدمات والإرشادات.

شركة بريز للتحكم الذكي:
تقدم نظاماً يتكون من مجموعة من الأجهزة الذكية والتي تعمل معاً على تحويل المنازل إلى منازل ذكية لتتيح عملية المراقبة والتحكم الكامل بالمنزل من اي مكان خارجي.

شركة الحمام الزاجل لتقنية المعلومات:
تقدم تطبيقاً على الأجهزة الذكية، يوفر مندوبين على مدار الساعة لإرسال السلع والمشتريات والإرساليات العامة للمستفيدين في وقت قياسي، ويمكن لاصحاب السيارات أن يشتركوا في خدمة التوصيل على أن يرتبط كل مندوب بعقد مع الشركة لضمان المصداقية.

شركة إفنتايز:
منصة تستخدم لعرض وتعداد تغريدات المغردين في تويتر عبر الهاشتاقات الخاصة بمناسبة معينة خلال مشاركتهم فيها.

المستثمرون في الشركات الناشئة:
جلبت وادي مكة عدد من راس المال الجريء للاستثمار في شركاتها منها شركة رائد للاستثمار، ووادي مكة، وشركة multi lins الإماراتية.
ووجدت منتجات «وادي مكة للتقنية» مبيعات ضخمة، وسجلت قائمة عملاء ضم كل من الرئاسة العامة لشئون المسجد الحرام والمسجد النبوي، وامانة العاصمة المقدسة، ووزارة الحج، ومدينة الملك عبد الله الطبية، والهيئة العامة للطيران المدني، والهيئة العامة للسياحة، وجامعة دار الحكمة، ووزارة الصحة وأخرين كثر.

مجلس إدارة شركة وادي مكة يعقد اجتماعه الخامس ويطلع على خطتها الخمسية



Cornell
SC Johnson College of Business

INSEAD
The Business School for the World®

WIPO
WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION

GLOBAL INNOVATION INDEX 2018

Energizing the World with Innovation



في ظل التوجه لتوطين صناعتها محلياً

قطع غيار السيارات في المملكة تلتهم 25 مليار ريال سنويا

تشكل صناعة قطع غيار السيارات في المملكة أهم الفرص الاستثمارية ذات القيمة المضافة الكبيرة والحاجة المتزايدة في السوق السعودي، في ظل انتشار الصناعات المغذية للسيارات في معظم البلدان النامية لتلبية احتياجات المصانع الرئيسية للسيارات وكذلك لتامين احتياجات السيارات المتحركة كقطع الغيار، في الوقت الذي تقدر فيه قيمة استثمارات قطع غيار السيارات في المملكة بنحو ٢٥ مليار ريال سنوياً، ما يجعل هناك حاجة وأهمية متناهية لتوطين هذه الصناعة لتخفيض تكلفة استيرادها من الخارج وتنشيط الاستثمار المحلي.

وأشارت الدراسات إلى أن هذا النمو وارتفاع مستوى الصيانة به وانتشاره في المدن وحتى على الطرق السريعة اوجد فرصا طيبة لنمو الطلب على قطع الغيار وتحظى هذه المراكز بفرص طيبة للنجاح والاستمرار وذلك استنادا الى عدة عوامل منها ادخال الفحص الدوري للسيارات منذ أكثر من ٣٠ عاماً وصار الزاميا بالنسبة لكل مالك سيارة يريد تجديد استمارتها او يريد بيعها وفي هذا الفحص تتم معاينة السيارة بصورة دقيقة وباستخدام اجهزة متطورة ولا يسمح بتجديد رخصه سيرها او بيع السيارة ونقل ملكيتها الا بعد حصولها على شهادة من الفحص تفيد بصلاحيتها واستيفائها للشروط المطلوبة،وقد ساعد الفحص كثيرا مالكي السيارات الذين لم يكونوا يولون الصيانة ما تستحقه من اهمية وذلك لان الفحص يبين لهم بعض الاجزاء التي تحتاج لاستبدال او اصلاح الامر الذى يجعل استخدامهم للسيارة اكثر امانا وسلامة وحالة الاستقرار السائدة الان في المملكة بعد سنوات الطفرة الاقتصادية، اضافة الى ارتفاع اسعار السيارات جعل قطاعات واسعة من المواطنين تكتفى بالاحتفاظ بالسيارة القديمة لفترة اطول نسبيا مع ايلاء امر صيانتها اهتماما اكبر وذلك عوضا عن استبدالها بشراء سيارة جديدة.

وتتمثل اهم سمات صناعة قطع غيار السيارات في المملكة في حاجتها الى وقت طويل للاستقرار ورأسمال كبير في البداية والصناعات التكميلية واعتمادها على تكنولوجيا متقدمة ومتطورة واحيانا معقدة في الدول المتقدمة، بينما الصناعات المحلية القائمة حاليا غير معقدة وبسيطة ومواجهة مشكلة محدودية حجم الطلب على منتجاتها وحجم انتاجها وتنوعه وحاجتها الى تطوير مستمر لمواكبة التغيير والتطوير الذى يحصل على انواع السيارات وهذا يستدعي اضافة استثمارات جديدة والتي من المفترض ان تعود على راس المال بعائد اقتصادي غير ان عمليات التطوير هذه من المحتمل الا تعود بأي عائد مالي حيث ان التطوير ربما شمل اضافة منتج جديد او الغاء جزء من انتاج قديم او الغاء المنتج بكامله.

فيما تبين الدراسات أن هذه الصناعة يمكن ان تقلل من التدفق المالي الكبير الى خارج المملكة حيث تعتمد المملكة بنسبة كبيرة في تأمين احتياجاتها من قطع غيار السيارات عن طريق الاستيراد، متوقعة ان تكون سوق قطع غيار السيارات سوقا مزدهرا وان الطلب سيكون في زيادة مطردة خلال السنوات القادمة بسبب التغيرات التي طرأت على السوق المحلى من ظواهر يمكن الوقوف عند بعضها وتلخيصها في التوسع في عدد اماكن خدمة السيارات فبجانب الورش التقليدية الموجودة في المناطق الصناعية بمعظم مدن المملكة هناك مراكز جديدة لخدمات الصيانة تدخل في هذا المجال وقد زودت بأدوات واجهزة اليكترونية حديثة ومنتشرة في كافة انحاء المدن وهى تقوم عادة بتقديم خدماتها لذوى السيارات الغالية الثمن مثل الامريكي والاوروبي وعلى الرغم من ان تكلفة الصيانة في هذه المراكز اعلى من تكلفة الصيانة في الورش التقليدية الا ان هنالك شعورا عاما بانها تقدم خدمات افضل والتوسع في عدد محطات التزويد بالوقود ومعظم المحطات الجديدة يتم تشييدها بتصاميم يراعى فيها غالبا توفير اماكن للقيام بالصيانة الخفيفة مثل استبدال الزيت والفلاتر وبعض القطع الكهربائية كالبواجي والابلاتين وغيرها من اصلاحات غير رئيسيه ودخول شركات ذات امكانيات كبيرة الى مجال الصيانة على اسس حديثة وازدياد الاتجاه نحو استخدام قطع ومعدات الاصلاح الشخصي حيث يقوم مالك السيارة بإجراء بعض الاصلاحات الطفيفة بنفسه بعد شراء القطع والمعدات اللازمة لأداء ذلك ورغم انتشار ذلك منذ زمن طويل في كثير من دول العالم الا انه لم يحظ بالشعبية والانتشار في اسواق المملكة الا مؤخرا.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن السوق السعودية مهيأة حالياً لدخول المصانع الأجنبية إليها، في ظل التسهيلات التي تمنحها هيئة الاستثمار لجلب التقنية وتدريب الشباب، خاصة أن عدة شركات أجنبية وقعت مع جهات بحثية لدراسة إمكانية فتح مصانع لقطع غيار السيارات لكنها لم تجد جدوى اقتصادية لافتتاح تلك المصانع في المملكة، إلا أن المملكة لديها عدد من المصانع المحلية المختصة في تجميع الشاحنات والسيارات، موضحة أن المدن الاقتصادية في المملكة تعتبر من أهم البيئات الخصبة لجذب مثل تلك الاستثمارات الضخمة، وأن اكتمال البنى التحتية فيها سيكون عنصر جذب للاستثمار الأجنبي لدخول السوق في مجال تصنيع السيارات. ولكن بالرجوع إلى المعوقات فقد أشارت تلك الدراسات إلى أن عدم وجود الصناعات الأولية في المملكة يعيق إيجاد مصانع للسيارات أو لتصنيع قطع الغيار لتأسيس صناعة السيارات، وإلا تحولت إلى صناعة تجميعية.

وبحسب المختصين في هذا المجال، فإن توطين هذا القطاع الاستثماري سيوفر العديد من فرص العمل ويحد من فرص الغش والاستغلال، خاصة أن نسبة قطع الغيار المقلدة في السوق السعودي تتجاوز ٤٠٪ من حجم القطع الموجودة في السوق حاليا، وغالباً ما يقبل عليها المستهلكون لرخص أسعارها مقارنة بالمستورد، إضافة إلى أن تأسيس مصانع سعودية أو عالمية لصناعة قطع غيار السيارات محلياً سيحد من ارتفاع الأسعار.

وتعليقاً على ذلك يقول عضو لجنة السيارات في غرفة جدة ورئيس لجنة النقل محمد القحطاني، إن صناعة قطع غيار السيارات في المملكة أصبحت حاجة ملحة، خصوصاً أن المملكة تستهدف صناعة السيارات خلال السنوات المقبلة، ويتضح ذلك من خلال الإعلان عن شراكة مع إحدى الشركات العالمية لتصنيع سياراتها في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، موضحاً أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال استراتيجية تستهدف صناعة قطع الغيار أولاً ثم يتم توسيعها لصناعة السيارات، مستقبلاً.

وبين أن المملكة مؤهلة وقادرة على التوسع في تأسيس مصانع قطع الغيار، إذ تصدر سنوياً كما هائلا من المواد الخام لبعض قطع الغيار التي تصنع من المطاط ومشتقات البتروكيماويات ليتم تصنيعها في دول مثل الصين وتركيا، ومن ثم تتم إعادة تصديرها للمملكة ثانية كقطع غيار بعد كبسها وتهيئتها على شكل سيور وإطارات وخلافه، مضيفاً أن توطين تلك الصناعة سيخفض سعر السلعة ويكسب الاقتصاد السعودي فوائد جمة.

كما أوضح أيضاً أن المملكة لا تصنع كثيرا من قطع غيار للسيارات سوى أشياء بسيطة تتعلق بأقمشة السيارات وما إلى ذلك، وهناك مقدرة كبيرة في القطاع الخاص المحلي لإنشاء مصانع متخصصة في صناعة قطع الغيار، إذا ما سمحت وزارة العمل بإعطاء تلك المصانع العدد اللازم من العمالة، في ظل التسهيلات التي تمنحها الدولة لنمو القطاع الخاص.

وأشار إلى أن المواطنين والمقيمين في المملكة ينفقون أكثر من ٦٠٪ من ثمن السيارة على صيانتها وشراء قطع الغيار خلال السنوات الخمس الأولى بعد تاريخ الشراء، بمعدل متوسط ٣٠٠ ريال للفرد خلال الشهر الواحد، وهو ما يشير إلى ضرورة إيجاد خطوط إنتاج مختلفة لقطع الغيار في المملكة لدعم المواطن وتقليل التكلفة عليه، وكذلك لتوطين الصناعة من جهة أخرى، مبيناً إن مبيعات القطاع سنوياً بلغت نحو ٢٠ مليار ريال، في حين يدخل السوق ٦٠٠ ألف سيارة جديدة سنوياً، ويقدر عدد السيارات الموجودة في المملكة بنحو ٢٠ مليون سيارة، لافتاً إلى أن فتح الباب للمستثمر الأجنبي للدخول في السوق سيخفض أسعار قطع الغيار ويحد من دخول القطع المقلدة التي تؤدي لأغلب الحوادث المرورية في المملكة.







من خلال تطبيق يحمل عبر الجوال

هيئة المواصفات والمقاييس تطلق برنامجاً يتيح للمستهلك معرفة صلاحية المنتج



يشهد مطلع العام الحالي 2018 تطبيق برنامج جديد باسم (سابر) يتيح للمستهلك من خلال جواله قراءة ومعرفة صلاحية المنتج ومطابقته للمواصفات والمقاييس بنفسه دون الرجوع إلى الجهات المعنية.

ويقول نائب محافظ الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس والجودة المهندس سعود العسكر، إن البرنامج الذي سيكون من خلال تطبيق سيحمل عبر هاتف المستهلك، ويتيح للمشتري معرفة مطابقة المنتج للمواصفات والمقاييس والجودة، مؤكداً أن إتمام مسودة النظام السعودي لسلامة المنتجات سيكون ما بين شهرين أو ثلاثة من الآن، على أن يدخل مرحلة الاعتماد خلال هذا العام.

واعتبر النظام أصل الأنظمة التي تعتمد عليها اللوائح الفنية في إطار جهود الهيئة لضمان خلو المنتجات من العيوب المسببة للخطر المباشر أو غير المباشر على المستهلك، ومطابقتها للمواصفات القياسية السعودية، الذي تقوم الهيئة السعودية للمواصفات من خلاله بتطوير نموذج لسلامة المنتجات الفنية.

وبين إن الوزارة ممثلة في المواصفات والمقاييس والجودة تستهدف إصدار ٤٠ لائحة فنية إلى ٥٠ لائحة خلال سنوات التحول الوطني ٢٠٢٠، مشيرا إلى أن اللوائح ستغطي جميع المنتجات سواء المستورد أو المنتج المحلي المتوقعة في السوق التي لها تأثير على الصحة والسلامة.

كما أشار إلى أن تطبيق نظام «سابر» يؤدي إلى رفع نسبة البيع بالأسواق السعودية، والحد من المنتجات المغشوشة وحماية المستهلك السعودي من المنتجات غير المطابقة للمواصفات، متوقعاً أن يحقق تطبيق النظام مجموعة من الفوائد للتجار والمصنعين منها تسريع عملية طرح المنتجات بالأسواق، والحصول على شهادة المطابقة الكترونياً وتسهيل إجراءات فسح السلع من الجمارك.

وقال أن هذا النظام نتاج عملية تعاون مشترك بين الجهات ذات العلاقة، وسيتم الربط إلكترونيًا معها بغرض تبادل المعلومات.

وأضاف أن النظام يساعد في توفير الحماية للمستهلكين والمستوردين من حالات الغش وشراء المنتجات المغشوشة ويساعد ذلك في تحقيق المزيد من العدالة بالسوق المحلي من حيث «البيع والشراء» والهدف الاساسي أن يكون المنتج محققا للحد الأدنى من السلامة من حيث تأثيره على البيئة والصحة.

وأردف: القطاع الخاص يعد شريكا مهما في تحقيق أهداف النظام، مبينا أن التسجيل بالنظام يشمل كل المنتجات الصناعية عدا التي تقع تحت مسئولية هيئة الغذاء والدواء.

فيما قال ممثل اللجنة الصناعية بغرفة الرياض عضو فريق عمل المحتوى المحلي المهندس محمد الدرجم خلال ورشة نظمتها الغرفة بعنوان «التسجيل الإلكتروني لشهادات المطابقة (سابر)"، أن تنظيم هذه الورشة يأتي في إطار التعاون بين الغرفة وهيئة المواصفات والمقاييس لتعريف رجال وسيدات الأعمال بنظام «سابر» وأهدافه وآلياته، منوهاً بالتعاون الوثيق بين الغرفة والهيئة الذي يستهدف تعزيز التواصل والتنسيق مع القطاع الخاص لتطوير المنتجات السعودية لتكون منافساً قوياً في الأسواق العالمية.



الجدير بالذكر أن البرنامج سيعطي صلاحيات لموظفي وزارة التجارة معرفة خط السلع من خلال قراءة «الباركود»، حيث سيتم معرفة الوكيل وخط سير المنتج، ويعد البرنامج أداة فنية لإحدى مبادرات التحول الوطني لرفع السلامة في السوق السعودية.

وفي السياق ذاته يشير المختصين في هذا المجال إلى أهمية وعي المستهلك ورفض المنتجات المغشوشة وغير الجيدة، منوهين إلى أنهم يعولون على ثقافة المستهلك نفسه، فكلما ارتفعت ثقافته ساعدتنا على رفض المغشوش وأقل السلامة، وعدم اقتناء هذه السلع، حيث سيجبر بقاء هذه السلع غير الجيدة التجار على عدم استيرادها.

ويعرف برنامج (سابر) بأنه خدمة إلكترونية لإصدار شهادات مطابقة المنتجات للمواصفات والمقاييس السعودية ويتم تقديمها بإشراف الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس والجودة بالتعاون مع شركة ثقة لخدمات الأعمال وذلك لتسهيل عملية دخول السلع والمنتجات إلى السوق السعودي (سواء المستوردة أو المصنوعة محلياً) والحد من المنتجات المغشوشة، إذ تقوم خدمة سابر بربط الموردين أو المستثمرين مع الممثلين القانونين لجهات تقويم المطابقة وذلك لاستخراج شهادة تقويم المطابقة الخاصة بالمنتجات التي يرغبون ببيعها في السوق السعودي.

فيما تتمثل أهمية شهادة سابر في التأكد من مطابقة المنتجات للمواصفات والمقاييس السعودية وحماية المستثمرين من الاحتيال الذي قد يتعرضون له عند استيرادهم أي من المنتجات سواء عالية ومتوسطة المخاطر، بالإضافة الحد من المنتجات المغشوشة أو غير المطابقة في السوق السعودي. كما تتمثل أبرز مزايا سابر في تسريع عملية إصدار شهادة مطابقة المنتجات، وتقليل الوقت اللازم لاستيراد المنتجات بما في ذلك الفحص من قبل مصلحة الجمارك العامة، وحماية المستهلك السعودي من المنتجات الغير مطابقه للمواصفات والحد من المنتجات المغشوشة.



بلغ عددها 7746 مصنعاً عام 2016

نمو عدد المصانع المرخصة والمنتجة بنسبة 91% خلال 10 سنوات

شهد عام 2016 تطوراً كبيراً في قطاع الصناعة، حيث ارتفع عدد المصانع العاملة والمنتجة في المملكة إلى 7746 مصنعا بحجم استثمارات بلغت أكثر من 1.113 تريليون ريال، شاملة التمويلات الحكومية وتمويلات المصارف وتمويلات المؤسسين. مقارنة بـ 1.102 تريليون ريال بنهاية عام 2015، مسجلة نموا نسبته نحو 1% بما يعادل 11.44 مليار ريال.

وبالمقارنة بالعشر سنوات الأخيرة فقد ارتفعت أعداد المصانع العاملة بالمملكة بنسبة ٦٠٪ والتي بلغ عددها ٤٨٤٢ مصنعا في عام ٢٠٠٧، فيما ارتفعت الأيدي العاملة في هذه المصانع من ٤٩٥ ألف عامل لتصل إلى ١٠٤٣ ألف عامل بنهاية عام ٢٠١٦ بزيادة قدرها ١١١٪.

واستحوذت المصانع الخاصة بالاستثمارات الوطنية على ٨٣٪ من إجمالي المصانع العاملة بالمملكة لتصل إلى ٦٤٤٧ مصنعا، فيما بلغ عدد المصانع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية ٦٢٦ مصنعا، بينما بلغ عدد المصانع المشتركة ٦٧٣ مصنعا.

في حين سجل عدد المصانع المرخصة والمنتجة في المملكة خلال عشر سنوات نموا نسبته ٩١٪ حيث بلغ عددهم بنهاية عام ٢٠١٦ نحو ٧٧٤٦ مصنعا مرخصا منتجا مقارنة بـ ٤٠٤٨ مصنعا مرخصا منتجا بنهاية عام ٢٠٠٧.

فيما سجل عدد المصانع المرخصة والمنتجة في السعودية بنهاية العام الماضي ٢٠١٦ مقارنة بعددها بنهاية عام ٢٠١٥، نموا نسبته ١١٪.

وفقا لإحصائيات رسمية فقد كان عام ٢٠١٦ هو ثاني أعلى عام من حيث نسبة الزيادة في عدد المصانع المنتجة خلال تسعة أعوام وتحديدا منذ عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٦، حيث بلغت نسبة نموها نحو ١٠,٥٪ في عام ٢٠١٦ بزيادة قدرها ٧٣٩ مصنعا.

وجاء عام ٢٠١٢ هو الأعلى من حيث الزيادة في عدد المصانع حيث ارتفع عددها بنحو ١١١٨ مصنعا ليبلغ عددها بنهاية عام ٢٠١٢ نحو ٦٢٥٧ مصنعا. وبلغ المتوسط السنوي لنمو المصانع منذ عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٦ نحو ٧,٦٪ سنويا بمعدل ٤١١ مصنعا.

وبتوزيع عدد المصانع المرخصة المنتجة بالمملكة بنهاية عام ٢٠١٦ إلى الأنشطة الصناعية يتضح أن خمسة أنشطة من بين ٢٦ نشاطا تستحوذ على نحو ٦٨٪ من إجمالي عدد المصانع المرخصة والمنتجة في المملكة وهي: النشاط الأول: نشاط «صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات غير معدنية)» يبلغ عدد مصانعه المرخصة والمنتجة ١٦١٧ مصنعا تشكل نحو ٢١٪ من إجمالي عددها بالمملكة.

وعند مقارنة عدد مصانع النشاط بنهاية عام ٢٠١٦ مقارنة بعددها بنهاية ٢٠١٦ يتضح أنها ارتفعت بـ١٥٠ مصنعا.

النشاط الثاني: نشاط «صنع منتجات المعادن المشكلة، باستثناء الآلات والمعدات» بلغ عدد مصانعه ١١٠٩ مصانع تمثل نحو ١٤٪ من إجمالي عدد المصانع بالمملكة.

وقد ارتفع عدد مصانع النشاط خلال عام ٢٠١٦ بـ ١٥٦ مصنعا حيث كان عددها في عام ٢٠١٥ نحو ٩٥٣ مصنعا.

النشاط الثالث: «صنع منتجات المطاط واللدائن» بلغ عددها ١٠٣٤ مصنعا تمثل نحو ١٣٪ من إجمالي عدد المصانع في المملكة بنهاية عام ٢٠١٦.

وقد ارتفع عدد مصانع النشاط بـ١٠٣ مصانع في عام ٢٠١٦ حيث كان يبلغ ٩٣١ مصنعا في عام ٢٠١٥.

النشاط الرابع: «صنع المنتجات الغذائية» وقد بلغ عدد مصانعه بنهاية العام الماضي ٧٨٧ مصنعا تشكل ١٠٪ من إجمالي عدد المصانع في المملكة، كما أن عدد مصانع النشاط ارتفع بـ٥٧ مصنعا في عام ٢٠١٦ حيث كان عدد مصانعه يبلغ ٧٣٠ مصنعا.

النشاط الخامس: «صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية» بـ٧٣٢ مصنعا تمثل نحو ٩٪ من إجمالي عددها في المملكة، وقد نمت بنحو ٧١ مصنعا في عام ٢٠١٦ حيث كان عددها يبلغ في عام ٢٠١٥، ٦٦١ مصنعا.

واستحوذ نشاط واحد فقط على نحو ٤٩٪ من إجمالي قيمة التمويلات لكل المصانع بالمملكة بنهاية عام ٢٠١٦ وهو نشاط «صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية» حيث بلغ مجموع استثمارات النشاط أو حجم تمويلاته نحو ٥٤٤,٣ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٦.

ويعد نشاط «صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة» ثاني أكبر الأنشطة من حيث حجم الاستثمارات حيث بلغ قيمة استثماراته بنهاية عام ٢٠١٦ نحو ١٣٣,١ مليار ريال مثلت نحو ١٢٪ من إجمالي حجم استثمارات المصانع في المملكة بنهاية عام ٢٠١٦.





Cornell
SC Johnson College of Business

INSEAD
The Business School for the World®

WIPO
WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION

GLOBAL INNOVATION INDEX 2018

Energizing the World with Innovation



ويوضح الجدول التالي تفاصيل المصانع السعودية المنتجة حسب نوع الاستثمار عام ٢٠١٦

المصانع السعودية المنتجة حسب نوع الاستثمار عام 2016

نوع الاستثمار	عددالمصانع	إجمالي التمويل (مليار)	عددالعمالة (ألف)
وطني	6447	652.8	824.0
أجنبي	626	8.6	52.8
مشترك	673	452.2	165.9
الإجمالي	7746	1113.6	1042.7

أما من حيث أنشطة تلك المصانع فقد جاءت صناعة المعادن اللافلزية كأكثر الصناعات التي استقطبت المستثمرين، حيث بلغ عدد المصانع في هذا القطاع ١٦١٧ مصنعا، ما يشكل ٢١ ٪ من إجمالي المصانع السعودية، والجدول أدناه يوضح عدد المصانع السعودية حسب النشاط:

المصانع السعودية المنتجة حسب النشاط الصناعي عام 2016

النشاط	عدد المصانع	إجمالي التمويل (مليار)	عددالعمالة (ألف)
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات غير معدنية)	1617	197.2	102.1
صنع منتجات المعادن المشكلة، باستثناء الآلات والمعدات	1109	118.8	24.3
صنع منتجات المطاط واللدائن	1034	94.2	28.6
صنع المنتجات الغذائية	787	151.4	59.4
صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	732	93.0	544.3
صنع الفلزات القاعدية	333	69.7	73.8
صنع الأثاث	317	25.9	3.1
صنع الورق ومنتجات الورق	250	34.6	13.1
صنع المعدات الكهربائية	238	40.9	18.6
صنع المشروبات	229	52.5	32.0
صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر	228	36.5	27.9
صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	152	24.7	133.1
صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	149	14.1	2.8
صنع الملبوسات	112	14.7	1.2
صنع المنسوجات	93	17.7	6.4
صنع الخشب ومنتجات الخشب والفلين باستثناء الأثاث	91	7.6	1.3
الصناعات التحويلية الأخرى	77	12.6	2.5
صنع الحواسيب والمنتجات الالكترونية والبصرية	52	10.4	2.9
الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	50	6.1	2.9
صنع المنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية	41	9.7	5.3
صنع المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	33	2.7	0.5
صنع معدات النقل الأخرى	10	5.8	1.2
توصيل الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	5	1.1	23.5
أخرى	4	0.3	0.1
إصلاح وتركيب الآلات والمعدات	2	0.1	0.0
تجميع المياه ومعالجتها وتوصيلها	1	0.1	2.6
المجموع	7746	1042.7	1113.6

دراسة توصي

بتحسين البيئة وتفعيل المنافسة في تجارة التجزئة



كشفت دراسة حديثة أن بيئة الاستثمار الأجنبي في مجال تجارة التجزئة في السوق السعودية تعد بيئة جاذبة ومناسبة للاستثمار، حيث عبر عن ذلك نحو 55 . 78% من العينة التي شملتها الدراسة التي أجرتها غرفة الرياض.

وأرجع ٣٨٪ من هؤلاء المستثمرين أسباب جاذبية بيئة الاستثمار في قطاع تجارة التجزئة وفق ما أظهرته الدراسة إلى ارتفاع القوة الشرائية لجمهور المستهلكين بأسواق المملكة، فيما رأى ٢٦٪ منهم أن تعدد أذواق المستهلكين نتيجة تعدد جنسيات المقيمين بالمملكة هو سبب جاذبية بيئة الاستثمار بالقطاع، إضافة إلى نظرة عدد آخر للسبب في ذلك لانخفاض قيمة التعرفة الجمركية على البضائع المستوردة من الخارج.

وأبدى غالبية المستثمرين في قطاع التجزئة ٩٥٪ ممن شملتهم الدراسة رغبتهم في استمرار الاستثمار الأجنبي في مجال تجارة التجزئة بالسوق السعودية، ورأى ٥٤٪ أن أفضل صور الاستثمار تتمثل في الاستثمار المشترك مع شركاء سعوديين، بينما فضل ٤٤٪ الاستثمار المباشر كأفضل شكل للاستثمار.

واعتبر المستثمرون أن فتح الاستثمار الأجنبي في التجزئة يسهم في تحقيق العديد من المزايا في السوق السعودية مثل تطوير وتحسين جودة المنتجات التي تقدمها منشآت تجارة التجزئة، وتنويع البضائع المعروضة لتناسب مختلف الأذواق، ومكافحة ظاهرة الاحتكار بما يرفع مستوى تنافسية الأسواق التي تحقق مزايا جودة السلع وتنافسية الأسعار لصالح المستهلك، كما تتيح فرص العمل ورفع مستويات خبرات وكفاءة العمالة الوطنية، كما تساهم في تحسين خدمات ما بعد البيع.

وحول معدلات حجم رؤوس أموال الشركات الأجنبية المستثمرة في سوق التجزئة بالمملكة، أوضحت الدراسة أنها تتدرج من أقل من نصف مليون ريال وتمثل نسبة هذه المنشآت ١٢,٣٪، بينما تبلغ نسبة الشركات ذات رأس المال البالغ من ٥٠٠ ألف ريال لأقل من المليون ٢٢٪، ومن ٥ ـ أقل من ١٠ ملايين ريال أكثر من ٤٪، و١٥ مليونا لأقل من ٢٠ مليونا تبلغ نسبتها ٣,٥٪، وأكثر من ٢٠ مليون ريال ١٠٪.

ورأى أغلب المستثمرين ٣٩٪ أن الاستثمار الأجنبي في تجارة التجزئة أسهم في خفض أسعار السلع، بينما رصدوا أبرز المشكلات كما أظهر ت الدراسة في أن ٥٩٪ يرونها في الإجراءات الرسمية، و١٠٪ اعتبروا أن انتشار السلع المغشوشة أو المقلدة إحدى أبرز المشكلات، ورأى آخرون مشكلات تتعلق بضعف التمويل المصرفي المتاح لتجارة التجزئة، وضعف حركة دوران بعض السلع، وتراكم المخزون الراكد.

وأوصت الدراسة ببذل المزيد من الجهود لتحسين وتعزيز مناخ الاستثمار الأجنبي في مجال تجارة التجزئة، بما يساعد في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي للسوق السعودية، واستقطاب الشركات العالمية الكبيرة العاملة في هذا القطاع، بما يخدم حركة السوق السعودية ويدعم الاقتصاد الوطني، كما أوصت باتباع سياسات أكثر مرونة من جانب الجهات الرسمية بشأن تطبيق السياسات والقوانين الحكومية المرتبطة بالخدمات التي تقدمها الدولة للمستثمرين لتعزيز الدور الاقتصادي لاستثماراتهم.

كذلك أوصت الدراسة بتفعيل أنظمة المنافسة، وأخذ آراء المنشآت العاملة في القطاع في مجال تطوير الأنظمة الرامية لتفعيلها بين المستثمرين في مختلف الأنشطة الاقتصادية، بما يسهم في إيجاد بيئة أكثر تنافسية وجاذبية تمكن المستهلكين من الحصول على احتياجاتهم من السلع والخدمات بأفضل جودة وأفضل سعر.

وبحسب المختصين في هذا النشاط، فإنه يلاحظ نمو التوجهات الجديدة في قطاع التجزئة الحيوي والمتغير دائما في توجه أذواق المستهلكين نحو الأسواق الحديثة الشاملة أو ما يسمى Modern Trade بحثا عن التنوع والرفاهية في التسوق تحت مظلة واحدة والحصول على أسعار منافسة، وهذا التوجه يستدعي وجود استثمارات كافية في هذا القطاع من مولات ومجمعات تجارية ومراكز تسوق حديثة تمكن المستثمرين من عرض أصنافهم في بيئة مناسبة وجذابة، وكذلك توفير البنية التحتية لخدمة الاستثمارات في هذا المجال.

ويُعدُّ قطاع التجزئة السعودي واحدا من أكبر أسواق التجزئة في المنطقة حيث يتجاوز حجمه ٣٧٠ مليار ريال سعودي سنوياً، ويمثل قطاع الأغذية حوالي ٤٤ في المئة من حجم هذا القطاع بما يعادل ١٦٠ مليار ريال سعودي.

وكما يعد أيضاً قطاع التجزئة من القطاعات الواعدة في السعودية حيث يُعدُّ السوق السعودي واحدا من أكثر أسواق العالم جاذبية للاستثمار في قطاع التجزئة لعدة اعتبارات أهمها: القوة الشرائية والنمو السكاني والوضع الاقتصادي المستقر ومعدل دخل الفرد.

ومع هذه الجاذبية هناك مجموعة من التحديات التي تحد من النمو وتؤثر عليه، ومن أبرز هذه التحديات التستر التجاري، والعمالة غير النظامية، وارتفاع تكلفة المساحات التجارية المتاحة وندرتها ونقص الأيدي العاملة في الوظائف الخدمية، ومحدودية الاستثمارات في تأهيل الكفاءات الوطنية لخدمة هذا القطاع المتنوع، وكذلك عدم جاهزية البنية التحتية لخدمة النمط التجاري الحديث Modern Trade الذي بات الاتجاه العالمي لدى المستهلكين، وهذه الجوانب مجتمعة تؤثر على جودة وكلفة الخدمة المقدمة للمستهلك.





الطاقة المتجددة.. التوجه نحو تعزيز الدخل القومي

تحملُ رؤيــةُ المملكة 2030 الكثيرَ من المفاجآت في مشاريع الطاقة المتجددة، وهو ما يقلل من درجة الاعتماد على النفط، ويعلي من شأن مصادر الطاقة النظيفة خاصة وأن المملكة تمتلك مقومات قوية في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، في الوقت الذي من المتوقع أن يرتفع مستوى الاستهلاك المحلي للطاقة ثلاثة أضعاف بحلول عام 2030م، لذلك تستهدف الجهات المختصة إضافة 9.5 جيجاوات من الطاقة المتجددة إلى الإنتاج المحلّي بحلول العام 2023م كمرحلة أولى، فضلاً عن توطين نسبة كبيرة من سلسلة قيمة الطاقة المتجددة في الاقتصاد الوطني، وتشمل تلك السلسلة خطوات البحث والتطوير والتصنيع وغيرها.

وتشير المعلومات أن المملكة تمتلك كل المقومات للنجاح في مجال الطاقة المتجددة، ابتداءً من المدخلات مثل السيليكا والبتروكيماويات، وانتهاء بما تمتلكه الشركات السعودية الرائدة من خبرة قوية في إنتاج أشكال الطاقة المختلفة، لذلك تعكف الجهات المختصة على وضع إطار قانوني وتنظيم يسمح للقطاع الخاص بالملكية والاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، وتوفّير التمويل اللازم من خلال عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الصناعة لتحقيق المزيد من التقدّم في هذه الصناعة وتكوين قاعدة من المهارات التي تحتاج إليها.

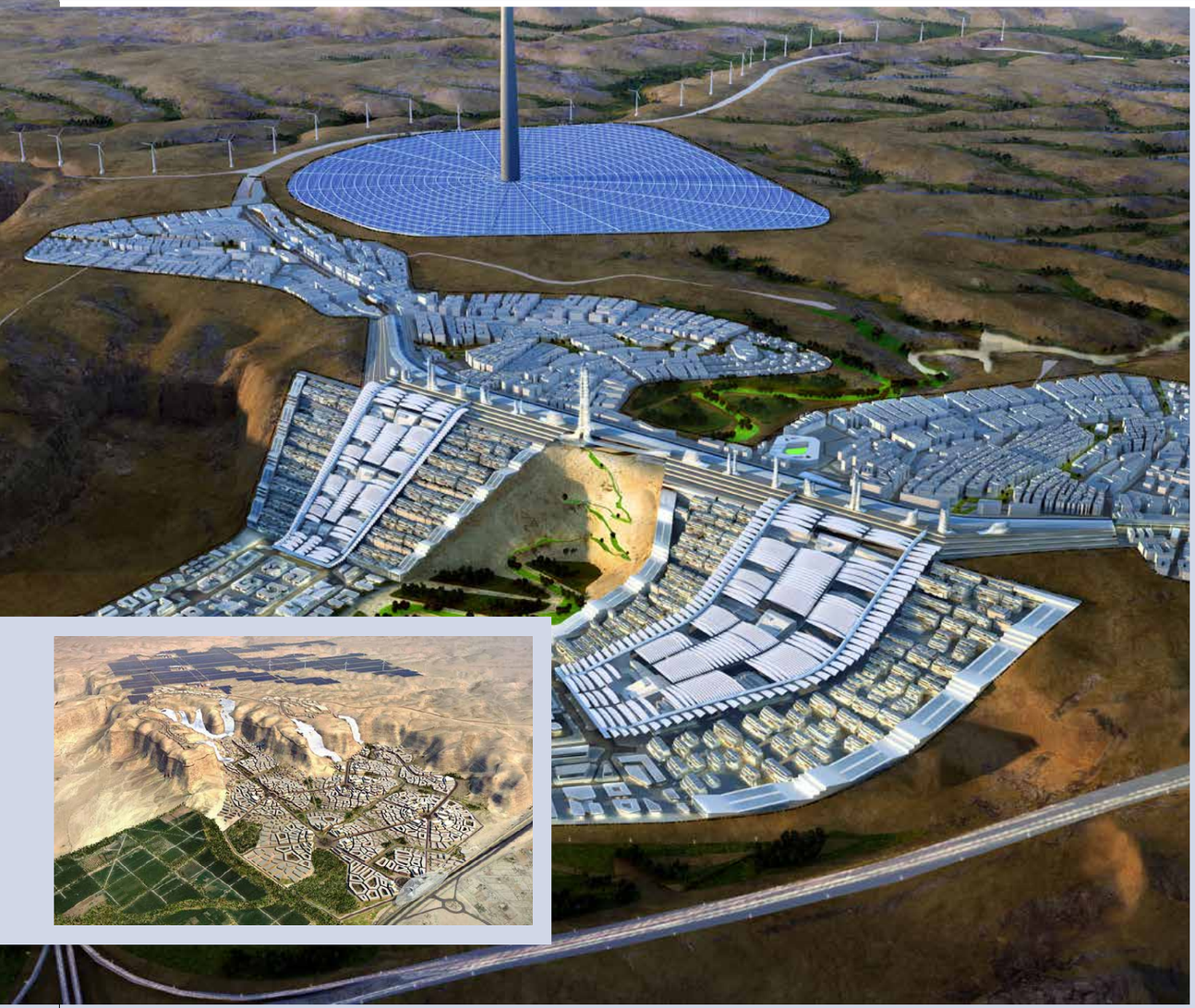
وفي هذا السياق تسعى المملكة من خلال مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، إلى تفعيل وتطوير منظومة اقتصادية مستدامة للطاقة البديلة؛ من خلال إضافة مصادر الطاقة الذرية والمتجددة إلى مصادر الطاقة النفطية، والتي يتم استهلاكها في إنتاج الكهرباء وتحلية المياه المالحة. وقد أعلنت المدينة -في وقت سابق- مقترحاتها حول مصادر الطاقة المستدامة، والسعة المستهدفة لكل منها، والتي سيتم إحلالها تدريجياً وحتى الوصول إلى ٥٠٪ من احتياجات المملكة للطاقة بحلول عام الرؤية. وتقود المدينة حالياً توجّه المملكة بتفعيل مشاريع الطاقة البديلة، وأعلنت عن حزمة من المشاريع في إطار اهتمامها بقطاع الطاقة المتجددة؛ ومنها المشروع الوطني لقياس مصادر الطاقة المتجددة على مستوى المملكة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وطاقة تحويل النفايات، وطاقة باطن الأرض)، بالإضافة إلى جمع القراءات الأرضية بنحو شمولي من مواقع مختلفة بالمملكة؛ وذلك لبناء قاعدة بيانات يستفاد منها في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، لإنتاج الكهرباء، وتحلية المياه، وأيضاً للاستفادة منها من النواحي البحثية لتطوير التقنيات والحلول المناسبة لأجواء المملكة ومناخها المختلف في مناطقها المختلفة.

وتعمل مدينة الملك عبدالله مع العديد من الجهات الوطنية؛ مثل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، والجامعات والكليات، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والشركة السعودية للكهرباء، والشركة السعودية لنقل الكهرباء، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، والهيئة الملكية للجبيل وينبع، وغيرها من الجهات التي من المتوقع أن تكون المستفيد الأكبر من مشاريع الطاقة المتجددة.

وتشهد المملكة حالياً إقبالاً كبيراً من الجهات الراغبة في الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، وسيتضح ذلك من خلال عدد الشركات التي ستتقدم للمناقصات المقبلة التي ستطرح خلال الأعوام المقبلة، وأصدرت وزارة الطاقة والثروة المعدنية طلبَ تقديم التأهيل لدى الشركات الراغبة في الاستثمار في هذا المجال. وتم خلال عام ٢٠١٧ طرح ٧٠٠ ميغاواط للاستثمار في الطاقة المتجددة، وستقسم على عدد من المشاريع الصغيرة، تتراوح حصتها بين ٥٠ و١٠٠ ميغاواط، فيما يصل عدد المشاريع التي طرحت في هذا العام إلى ١٠ مشاريع.

وأصدرت هيئةُ تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج أولَ رخصة من نوعها في السعودية لصالح شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) في محافظة طريف شمال المملكة؛ لمزاولة نشاط توليد الطاقة الكهربائية باستخدام أحد أشكال الطاقة المتجددة وهي طاقة الرياح. يضاف إلى ذلك، قيامُ السعودية بالتخطيط لتصبح أكبر سوق في المنطقة على مدار السنوات القليلة المقبلة، لإنتاج الطاقة الشمسية؛ حيث خصصت الرياض مؤخراً نحو ١٠٨ مليارات دولار لإطلاق مشاريع عملاقة يُتوقع أن تنتج كميات ضخمة من الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية.





وأعلن وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي، المهندس خالد الفالح، إطلاق مشروعين للطاقة المتجددة، وطرحهما للمستثمرين المحليين والعالميين خلال العام الماضي، بقدرات وصَفَها بأنها «ستكون الأكبر في المنطقة، ونتوقع مشاركة عالمية فيها".

وستتمكن السعودية من تشغيل محطات للطاقة الشمسية بقدرة إنتاجية عالية بحلول عام ٢٠٣٢، وهي المشاريع التي من المفترض أن تلبي أكثر من ٣٠٪ من حاجات البلاد من الكهرباء، ويؤكد خبراء أنه على الرغم من الجهود الجبارة التي تبذلها السعودية عن طريق مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وبعض الجامعات بهدف الاستفادة القصوى من الطاقة الشمسية؛ فإن النتائج مرضية، وتبشر التوقعات المستقبلية بالخير.

ويضمن نجاح المملكة في مشاريع الطاقة المتجددة، وبخاصة الطاقة الشمسية، تعزيزَ الدخل القومي للبلاد؛ خاصة أن العديد من علماء الطاقة يرون أن الشمس الساطعة على الربع الخالي، كفيلةٌ بتأمين احتياجات العالم من الطاقة، إذا كانت مشاريع الطاقة الشمسية مرتفعة الثمن في وقت سابق؛ فإنها شهدت تراجعاً كبيراً في الأسعار خلال الفترة الأخيرة؛ مما يعزز هذه المشاريع ويساعد على انتشارها؛ ليس على مستوى الشركات الكبيرة فحسب؛ وإنما على مستوى الأفراد والمنازل أيضاً.

الصحراء السعودية تنتج النفط والكافيار!!

بقلم فهد المقيرن

كان الإصرار على النجاح وسط تحديات البيئة الصحراوية عنواناً لعزيمة الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن في اكتشاف النفط، حيث تمكن طيب الله ثراه من تجاوز كافة العقبات والتحديات مستعيناً بالصبر والثقة في الله عز وجل، ليتدفق النفط من أعماق جوف الأرض ويصبح فيما بعد خيراً وفيراً يغدق ثماره على اقتصاد المملكة ويجعلها أكبر دولة منتجة لهذا الذهب الأسود على مستوى العالم. وانطلاقاً من هذه الروح الواثقة والمحفزة، تحفز معظم أبناء وبنات هذا الوطن لاستغلال الفرص والخيرات الوفيرة التي تزخر بها مملكتنا الحبيبة في شتى المجالات. ولكن تعد تجربة انتاج الكافيار في المملكة بمثابة المعجزة ودلالة على العقلية السعودية المتفردة التي نجحت من خلال عدة تجارب ناجحة بامتياز في تغيير الصورة النمطية عن الاقتصاد السعودي الذي يخطو الآن بخطوات متسارعة نحو الأمام في ظل رؤية 2030. وبالرغم من أن غالبية الناس تعرف الكافيار على انه من إنتاج بلدان بحر قزوين، لاسيما روسيا، إلا أن رجال وسيدات أعمال سعوديين خاضوا تجربة فريدة من نوعها بإنشاء مزارع لإنتاج الكافيار ينافس نظيره الروسي، فضلاً عن تغطية احتياجات السوق المحلي بمنتج عال الجودة واللذة. وبلا شك أنها تجربة تستحق البحث والاشادة في الوقت نفسه في ظل ظروف لا تتلاءم مع مثل هذا الإنتاج لولا الدراسات الأولية التي سبقت عملية التأسيس والانتاج، فاستزراع الكافيار لا يقتضي جلبَ سمك الحَفش فقط، وإنما أيضا خلقَ ظروف طبيعية ملائمة لإنتاجه، ناهيك عن كلفة المشروع، ثم مرحلة التسويق، وغير ذلك من الصعوبات والتحديات التي تواجه المستثمر حتى يقف المشروع شامخاً. ومن لا يعرف الكافيار، فإنه يعد من أشهر أنواع المقبلات الفاخرة، وهو بالأساس نوع من أنواع بيض السمك والذي يمتاز اضافة الى مذاقه المميز باحتوائه على العديد من العناصر الغذائية والفوائد، ونظراً لفوائده العديدة فإن الأغنياء يحرصون على تناوله بشكل شبه يومي لما يحتويه من فوائد غذائية مفيدة جداً للجسم. وبحسب المستثمرين والمختصين في هذا المجال، فإن نجاح مثل هذا المشروع يتطلب حرص ومتابعة متناهية في الدقة، فاستزراع أسماك الحفش يحتاج إلى سياسة إنتاجية محكمة، فمنذ تفقيس البيض وحتى إنتاج الكافيار تحتاج السمكة إلى سبعة أعوام، ما يعني وجود سبعة أجيال من الأسماك تعيش تحت سقف واحد، لكن في ظروف بيولوجية مختلفة. ويقدّر عدد الأسماك في كل جيل بخمسة وثلاثين ألف سمكة، فهي دورة إنتاجية متكاملة تحتاج إلى رعاية خاصة، وبما أن معظم المناطق في المملكة تواجه مشكلة شح المياه لذا يتم تدوير المياه في مزارع الكافيار باستمرار، كما تتم تنقية مياه الأحواض المتدفقة عبر محطة مجهزة بأحدث المَعدات. من هذا المنطلق نرى مدى نجاح المملكة وتحديها للظروف المناخية وتهيئة للظروف البيئية المناسبة وقدرتها للنجاح في استزراع هذا النوع من الأسماك وذلك من خلال المحافظة على النوع من الانقراض من خلال تربيته في بيئة المياه العذبة ووقوف المملكة في مصاف الدول المنتجة للكافيار في المياه العذبة (فرنسا، وألمانيا) لإنتاج حبات اللؤلؤ الأسود بفضل دعم حكومة خادم الحرمين الشريفين من خلال تشجيع القطاع الخاص للنهوض بالإنتاج الزراعي ودعم المشروعات ذات التقنيات الحديثة وتنميتها ولما تتمتع به المملكة من مميزات في الإنتاج وقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية من حيث جودة المنتج.

سيدة الأعمال السعودية دينا الفارس



Cornell
SC Johnson College of Business

INSEAD
The Business School for the World®

WIPO
WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION

GLOBAL INNOVATION INDEX 2018

Energizing the World with Innovation



Cornell
SC Johnson College of Business

INSEAD
The Business School for the World®

WIPO
WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION

GLOBAL INNOVATION INDEX 2018

Energizing the World with Innovation

